الميزان AL-MIZAN

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر».

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

Issue 3.Vol. 3 December 1995. العدد الثالث - المجلد الثالث - كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٥

حل وحيد لمنع هبوط الأسعار إلى ١٢ دولاراً للبرميل

السعودية والكويت والإمارات ترفض خفض الإنتاج

■ تتوقع اسواق النفط ان تهبط أسعار النفط في الأسواق العالمية عام ١٩٩٦ إلى ١٢ دولاراً للبرميل فقط نظير ١٦,٥ دولاراً للسنة الجارية. وتقول مصادر تجار النفط ان قرار منظمة «أوبيك» بابقاء سقف الإنتاج على حاله وكذلك حصص الدول الاعضاء، في الإجتماع الوزاري المنعقد في فيينا في الشهر الماضي، لن يكون له تأثير على دعم الأسعار ولا سيما ان عدداً من الدول الأعضاء يتجاوز الحصة المقررة له.

وتقول تلك المصادر ان الحل الوحيد المنظور لمنع الأسعار من الهبوط إلى ١٢ دولاراً وربما إلى اقل قليلاً، هو ان تعمد دول «أوبيك» إلى خفض انتاجها، وهو أمر مستبعد جداً بسبب حاجة تلك الدول إلى السيولة المالية بصورة ملحة، وحتى لا تفقد حصتها في السوق.

ولا تتوقع الأسواق أن تطرأ زيادة ملحوظة على الطلب النفطي في السنة المقبلة، بل إن العرض سوف يبقى زائداً كثيراً عن الطلب. ومما يجعل هذه الصورة قاتمة اكثر من ذي قبل الضغوط التي يمارسها العلماء في الدول الصناعية على حكومات تلك الدول لخفض إستهلاك المحروقات الكربونية وفي مقدمها النفط بسبب الآثار السلبية لتلك المنفوثات على البيئة الطبيعية وعلى الأحوال المناخية.

وإضافة إلى ذلك، فان انتاج الدول غير الأعضاء في «أوبيك» سوف يتزايد كثيراً في السنة المقبلة، وخاصة حقول بحر الشمال، وأميركا اللاتينية، وآسيا. وهذا من شأنه أن يجعل سنة ١٩٩٦ نسخة مطابقة عن سنة ١٩٨٦ قبل عشر سنوات عندما انحدرت أسعار النفط من ٣٠ دولاراً للبرميل الى ١٠ دولارات.

وتقدر اسواق النفط حجم الزيادة في إنتاج «أوبيك» فوق السقف المقرر بحوالى مليون برميل في اليوم، منها ٤٠٠ الف برميل من فنزويلا وحدها. ومع ذلك، فقد هبطت العائدات الإجمالية لدول «أوبيك» مجتمعة من ١٢٧,٦ مليار دولار في ١٩٩٣ إلى ١٢٤,٣ مليار دولار في ١٩٩٤ . وتشير التقديرات الأولية إلى أن عائدات ١٩٩٥ سوف تكون بحدود ١٢٢ مليار دولار.

ومما يجعل الأسواق تعطي تقديرات متشائمة حول الأسعار ان العراق يمكن ان ينزل إلى السوق بكميات مسموح بها من الأمم المتحدة. وهناك ضغوط دولية على الحكومة العراقية لكي تتراجع عن قرار رفض بيع الكميات المسموحة. ومن المفارقات اللافتة في هذا الصدد ان موقف الحكومة العراقية الرافض يخدم مصلحة الدول النفطية الخليجية التي تناصبها العداء، كالكويت والمملكة العربية السعودية.

لكن مصادر في «أوبيك» وفي اوساط تجار النفط تتوقع ان تعود الأسعار الى الإرتفاع في عام ١٩٩٧، لان الإنتاج في الدول التي هي خارج «أوبيك» سوف يأخذ في التناقص، إن لم تحصل اكتشافات نفطية جديدة.

ولا تجد تلك المصادر سبيلاً إلى دعم الأسعار سوى ان تعمد دول الخليج الثلاث الرئيسية، المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، الى خفض انتاجها بصورة ملحوظة. لكنه من غير المتوقع ان يحدث شيء من هذا، مع ان مسؤولين سعوديين بدأوا يلمحون إلى انهم يفضلون رفع الأسعار على الحفاظ على الحصة في السوق، كما أشارت إلى ذلك جريدة «فايننشال تايمز» اللندنية في عددها الصادر يوم ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي بعنوان «السعودية تضع سعر النفط قبل حصة السوق».

لكن على الرغم من تحسن الأسعار في أواسط هذه السنة، مما عزز مالية المملكة على نحو غير متوقع، فقد اضطرت الحكومة السعودية إلى إصدار سندات على الخزينة بحوالى خمسة مليارات ريال لكي تدفع المتأخرات المترتبة عليها إلى المقاولين المحليين. والسبب في ذلك، كما تقول مصادر مصرفية، تراخي عزم الحكومة على إجراء الإصلاحات المطلوبة، وخاصة خفض الدعم للسلع والمنافع العامة، لأسباب سياسية في محاولة لمنع نشوء حالة من التذمر العام. وتستدين الحكومة لدفع المتأخرات، على قول تلك المصادر، للحيلولة دون إفلاس عدد من الشركات المهددة بسبب هذه المتأخرات.

● حققت حكومة جمهورية إيران الإسلامية نجاحاً ملحوظاً في مقاومة المقاطعة الأميركية، وتهديدات واشنطن بفرض حظر ثانوي على الشركات الأجنبية (غير الأميركية) التي تتعاطى مع طهران. فقد عقدت شركة النفط الوطنية الإيرانية اتفاقاً مع بولندا لتزويد مصفاتها النفطية في «غدانسك» بكمية من النفط الخام تصل إلى ٣٠ الف برميل في اليوم، وهي كمية تمثل نصف طاقة المصفاة المذكورة وقدرها ٦٠ الف برميل في اليوم.

اللبنانيون ضحايا الحرب والسلم

■ كان من الطبيعي ان تنتهي الحرب اللبنانية التي خاضتها الميليشيات المسلحة طيلة عشرين سنة، باستيعاب تلك الميليشيات في الحكم واعطائها صفة الشرعية. إذ انه ما كان ممكناً، وليس ممكناً الآن، استبعاد قادة تلك الميليشيات من آليات النظام والحكم. وبالتالي فإنه غير صحيح، أو غير دقيق، القول بان عهد الميليشيات قد انتهى.

وإذا كان غير صحيح، أو غير دقيق، القول بان عهد الميليشيات قد انتهى، فإنه من المنطقي تبعاً لذلك الإستنتاج بان الحرب الأهلية اللبنانية ما زالت قائمة بطريقة أخرى، ونقطة التلاقي الواضحة بين «الطريقتين» هي ان الذين دفعوا ثمن الحرب من سواد الشعب اللبناني، هم انفسهم الذين يدفعون الان ثمن طريقة الإستقطاب الجديدة تحت عنوان جديد. ووضوح هذه النقطة هو من الجلاء بحيث لا يحتاج إلى اي برهان. فما يجري الآن من مشاريع إعمارية ضخمة ليست غايته، ولم تكن في الأصل، خدمة الذين تضرروا في الحرب فتهدمت منازلهم وانقطعت ارزاقهم. إنها لمصلحة ولخدمة «ميليشيات السلم الأهلي».

وبالتالي، فإنه ليس جفاء للواقع القول بان رفيق الحريري يقود في الإطار المكيف للوضع اللبناني الراهن «ميليشيا» جديدة اكثر مما يقود حكومة وطنية جامعة. وكون الميليشيات الحريرية قد اخذت حيزاً كبيراً من الميدان السياسي، وهو حيز يبدو حتى الآن مهيمناً، فذلك لأنه يملك القدر الأكبر من «الذخيرة» للحرب الأهلية التي جرى تمديدها بطريقة أخرى.

وأن «يحتفل» رئيس الحكومة اللبنانية بعيد الإستقلال اللبناني في أقاصي الأرض عند حدود القطب الجنوبي في الأرجنتين، هو واحد من الأدلة على ان «الإستقلال» كما يفهمه اللبنانيون لا يعني شيئاً لرئيس الحكومة. ذلك انه من بدايته إلى اليوم يمثل حالة غير مستقلة. وهذا ايضاً من طبيعة قادة الميليشيات المرتبطين حكماً بمصادر «ذخيرتهم». وقد لا يكون بعيداً عن الواقع الإفتراض بان زيارة الحريري إلى الأرجنتين أثناء إحتفالات عيد الإستقلال اللبناني في أواخر الشهر الماضي، لا علاقة لها بلبنان واللبنانيين فهو بعيد عن اللبنانيين بعد لبنان عن الأرجنتين!

وأدهى ما في الوضع الراهن في لبنان، انه بات من الصعب جداً قيام اي شكل مقتدر من أشكال «المعارضة الوطنية» او حتى ردة الفعل الطبيعية، كما ثبت من تجربة الإتحاد العمالي العام قبل اشهر. فالمعارضة الوطنية الآن هي مجرد حلم جميل. والشيء الوحيد المتاح من داخل النظام، او على الأصح من داخل إطار «الحرب الأهلية بطريقة أخرى» هو ما يمكن ان يطلق عليه اسم «المعارضة»، أي المناوشات المستمرة على المواقع والمنافع كما كان يجري أثناء حرب الميليشيات العسكرية. والمعارضة، خلافاً للمعارضة، خوضها والدخول فيها مرهونان ومرتبطان بمصادر «الذخيرة».

وليس مستغرباً، تبعاً لذلك، ان نرى الحريري وهو في الحكم يبدو احياناً وكانه في المعارضة، كما ظهر أثناء اعتكافاته السابقة. لكنه في الواقع، وحتى في اعتكافه، إنما كان داخلاً في «معارك» مع الآخرين. وكذلك الآخرون كما شاهد اللبنانيون بالصورة الحية أثناء «المعارك» على التمديد لرئيس الجمهورية.

أما الحالة الطبيعية، او التي تؤذن بعودة الأمور في لبنان إلى طبيعتها، فهي الإنطلاق من حكومة وحدة وطنية حقيقية وقوية يكون فيها رئيس الحكومة وزيراً أول، أي الأول بين متساوين. لكن الحريري لا يستطيع ان يكون رئيساً من هذا النوع لأسباب لا حاجة إلى تكرارها، واهمها ان «لجامه» في مكان «وعليقه» في مكان. إذ ليس في يده او بارادته «ان يطال له فيرعى» على قول المتنبي، فلا هو في العليق ولا اللجام!

وهذا الوضع الذي يحمل امكانية الإنفصام، ولو بقدر ضئيل، من شأنه ان ينعكس سلباً على العلاقة المميزة المطلوبة بين لبنان وسوريا في نهاية المطاف، إذ إنه يضعف إمكانية إقامة العلاقة المميزة المطلوبة على أساس الإرادة الحرة والمصلحة المشتركة، فلا يترك من الخيارات المتاحة سوى «لبننة سوريا» او «سورية لبنان» بمفهوم لوحدة المصير قصير المدى وقصير النظر، لانه يتجاوز مضمون العلاقة المميزة إلى شكلها فحسب.

لا يستطيع الحريري تمثيل الوضع الصحيح والصحي هذا، لانه «فوقي» بالنسبة إلى اللبنانيين، و«تحتي» بالنسبة إلى السوريين.

فهو من ناحية غير مكتمل اللبنانية، ومن ناحية ثانية سوريته غير قابلة للإكتمال.

«الميـــــــــزان»

الرياض تجمد عقودها البريطانية

■ ذكرت مصادر عليمة في لندن ان المملكة العربية السعودية جمدت إبرام عقود جديدة مع الشركات البريطانية كخطوة لحمل حكومة المحافظين على تقييد نشاط جماعات سعودية معارضة ابرزها «منظمة الدفاع عن الحقوق الشرعية» التي يمثلها الدكتور سعد الفقيه والدكتور محمد المسعري.

ومن بين الصفقات المهددة بهذا التجميد صفقة لشراء ١٠ طائرات «اف٥» لحساب الخطوط الجوية السعودية بقيمة ١٦٠ مليون جنيه إسترليني. كذلك القى هذا التجميد شكوكاً على إمكانية نجاح بريطانيا في بيع السعودية لواءً مدرعاً قوامه ٨٠٠ عربة مدرعة بينها عدد من دبابات «تشالنجر ـ ٢»، بالإضافة إلى عقود عسكرية مختلفة بينها مدافع «هوايتزر» بحيث تقدر قيمتها الإجمالية بمبلغ ٣ مليارات جنيه. لكن هذا التجميد لا يسري على صفقة «اليمامة» التي تزود بريطانيا السعودية بموجبها بأسراب من طائرات «تورنادو».

وقالت تلك المصادر ان الأمير سلطان وزير الدفاع عندما التقى نائب رئيس الوزراء البريطاني مايكل هازلتين في وقت سابق من هذه السنة، لم يكن لديه ما يحدثه به سوى انتقاد ايواء لندن للمعارضين السعوديين. وقد نقلت جريدة «صنداي تايمز» عن أحد الصناعيين البريطانيين قوله: «إن السعوديين لا يفهمون اننا لا نستطيع ان نفعل شيئاً حيال المسعري الذي لم يخرق القوانين البريطانية. ولانهم لا يفهمون، فانهم لا يصدقوننا عندما نقول لهم اننا لا نستطيع ان نفعل شيئاً. ان هذا الوضع لا يشكل علاقات طيبة أو افاق عمل جيدة».

شركات أوروبية تشتري معلومات خليجية من إسرائيل

بسبب النقص في معرفة الشركات الأوروبية بأسواق الشرق الأوسط، فقد لجأ عدد من تلك الشركات إلى شركة اسرائيلية لتزويدها بالمعلومات والإرشادات. والشركة الإسرائيلية المذكورة وتدعى «انفو ـ برود» (Info - prod) مقرها في تل ابيب ويقوم على إدارتها اعضاء سابقون في الإستخبارات الإسرائيلية (الموساد) منهم من له، كما تقول مصادر الشركات الأوروبية، علاقات وثيقة مع أشخاص نافذين في العالم العربي.

ومن الشركات الأوروبية المتعاقدة حديثاً مع الشركة الإسرائيلية التي تتعاطى البحوث السوقية، شركة «ديملر ـ بنز» وشركة «لوريال».

ونفى أحد أصحاب الشركة الإسرائيلية وهو الدكتور جيل فايلر ان يكون سر نجاح شركته في العالم العربي يعود إلى العمل المخابراتي في جمع المعلومات، قائلاً لمراسل أوروبي: «إن القيام بالأعمال في العالم العربي يقوم على العلاقات الشخصية والثقة المتبادلة». فالحصول على المعلومات لا يكفي. لقد عملنا مع رجال الأعمال العرب قبل زمان طويل من عملية السلام، ولذا فان الأبواب مفتوحة لنا في كل مكان».

والدكتور فايلر هذا استاذ جامعي يتقن اللغة العربية وله اتصالات مع عدد من النافذين في العالم العربي، أما شريكه في شركة الأبحاث التسويقية فهو موشي فارتيم العميل السابق في الموساد، ويملك الآن رخصة توزيع «كوكا كولا» في إسرائيل، وبالإضافة الى ذلك يملك بنكاً ومحطة تلفزيون.

وقال المراسل الأوروبي الذي تحدث إلى فايلر انه يحفظ على قاعدة المعلومات في جهاز الكومبيوتر الذي يعمل عليه متابعة فورية لأسعار الإقفال في بورصة الرياض، ودليلاً عن الملكيات التجارية لأفراد العائلات الحاكمة في العالم العربي، ولائحة باسماء تجار إطارات السيارات في دول الخليج.

ويعمل في الشركة الإسرائيلية المذكورة ١٥ شخصاً يتقنون اللغة العربية تتراوح مهامهم بين التحليلات الإستراتيجية وارشاد الشركات الأجنبية إلى الأشخاص المناسبين للتعامل معهم في العالم العربي في إطار تصنيفي معين. ومن ذلك انها زودت شركة اسكندنافية بتفاصيل تتعلق بمصانع اسمنت منافسة في دولة خليجية، واوصت شركة بريطانية لمواد التنظيف بالتعامل مع شخص فلسطيني كشريك في المبيعات.

ويقول فايلر ان علاقاته العربية تعود إلى يوم كان تلميذاً يحضر للدكتوراه، حيث قضى لهذه الغاية ردحاً من الزمن في القاهرة، وان بعض زملائه في الدراسة قد أصبحوا الآن وزراء في حكوماتهم.

وهناك أشياء لا يتحدث عنها القائمون على تلك الشركة الإسرائيلية في تل ابيب. لكن مصادر عليمة تقول ان هذه الشركة قد أعدت دراسات ومشاريع للبنك الدولي في العالم العربي، ومنها دراسة خاصة تتعلق بإقامة مناطق صناعية عربية ـ إسرائيلية مشتركة.

أسعار الموزعين

Austria.....AS.26.	Greece.....DR.400.	Saudi Arabia...R.3.
Bahrian.....Fils.250.	Italy.....L.3000.	Spain.....Pts.3.50.
Belgium.....BF.50.	Jordan.....Fils.200.	Switzerland....SFr.3.
Canada.....C$.2.50.	Kuwait.....Fils.200.	Syria.....L.S.15.
Cyprus.....C£.1.	Lebanon..LL.1000.	Tunisia....M.600
Egypt.....E£.1.	Libya.....L.Din. 0.75	U.A.E.....Dirh.3.
France.....FF.8.	Morocco...Dh.6.	UK.....£1.
Germany.....DM.2_.5.	Oman.....Peiza.300.	USA.....$.2.

«فاندوم» رمم و«هيلتون» سيكلف ٤٠ مليون دولار و«فينيسيا» على الطريق

الحكومة تهدد بوضع يدها على الفنادق اذا لم ترمم قبل نهاية ١٩٩٦

■ أعطت حكومة الحريري في احدى جلساتها في تشرين الأول/ اكتوبر الماضي، أصحاب الفنادق مهلة ١٢ شهراً، (تنتهي في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٦)، لكي يباشروا في إعادة بناء وتجهيز فنادقهم التي مرت عليها الحرب.

وتضمن القرار بنداً تحذيرياً، يعتبر انه في حال تخلف أصحاب الفنادق عن اعادة بناء وتجهيز فنادقهم فإنه لا مناص للحكومة من اعتبارها «أماكن متضررة من جراء الاعمال الحربية، وتطبق عليها احكام القانون ١٩٩٢/١١/٧ المتعلق باعادة ترتيب المناطق المتضررة من جراء الحرب.

ويفسر المراقبون لجهة القرار الذي يقف وراءها رئيس الحكومة نفسه، بأن الحريري يرى انه من الصعب الإفادة من تأهيل العاصمة وتحريك النشاط السياحي والأعمال التي تقوم بها «سوليدير» لإعادة إعمار الوسط التجاري طالما بقيت الفنادق الرئيسية معطلة.

وكانت حكومة الحريري مهدت لهذا القرار عن طريق تنفيذها احكام الإخلاءات القاضية بابعاد المهجرين عن الفنادق، الأمر الذي يبرر في نظرها إصدار مثل هذا القرار والضغط لتحريك القطاع الفندقي. ولم تكن مصادفة كذلك ان اعترض اصحاب الفنادق على المرحلة وسط إشارات قوية إلى توجه الحكومة اللبنانية - طبعاً في حال انتهاء المهلة - إلى «وضع اليد» على القطاع الفندقي لدفع الأمور إلى حيز التنفيذ في هذا القطاع الحيوي.

فندق بيروت تحترق

وحسب المعلومات فإن الفنادق المعنية بقرار الحكومة هي «فينيسيا» و«فاندوم» و«هوليداي ان» و«هيلتون» التي اعطت اسمها عنواناً لحرب ١٩٧٥ وما سمي يومها بحرب الفنادق. الاكيد أن فندق «فينيسيا» الذي عرف عز أيام زمان والواقع في منطقة عين المريسة في بيروت قد باشر بإعداد دراسات إعادة ترميمه وكلف «دار الهندسة» من أجل إعداد الإجراءات الأولية لذلك، إلا أن هذه المبادرة لا تعني الإنطلاق بعملية البناء وإعادة الإستثمار كونها بحاجة إلى ضخ كميات طائلة من الأموال والتوظيف. أصحاب الفنادق الذين اعترضوا على المهلة المعطاة رأوا أن من شأن هذا القرار التدخل بالملكية الفردية التي تبقى امتيازاً لأصحابها الراغبين في الترميم والعاجزين عنه بسبب نقص التمويل وغياب التسليفات المصرفية. فندق «فاندوم» المتوقع إفتتاحه مطلع رأس السنة المقبلة، خرج من دائرة الفنادق بكلفة ٩ ملايين دولار اميركي.

اما فندق «هوليداي ان» الذي بدأ بأعمال الترميم الربيع الفائت، وإن بشكل بطيء، فسيعمد قريباً إلى فتح صالة معارض ممتدة على مساحة ١٢ الف متر مربع. هذه المبادرة الذي اتخذها الفندق المذكور لن تخرجه من دائرة الفنادق المتضررة، بمعنى آخر انه في حال لم يتمكن من إتمام التأهيل وإعادة التجهيز فإنه سيلقى مصير الأبنية المتضررة وكل الإحتمالات عندها ستكون واردة.

وتؤكد المعلومات في هذا الصدد ان مفاوضات تجري حالياً مع اكبر وأهم الشبكات الفندقية العالمية للحلول محل شركة فنادق «هوليداي إن» بعدما تأكد أن عودته مستبعدة في ظل الشبكة التي تحمل هذا الإسم.

وهناك ايضا فندق «هيلتون» الذي لم ير النور، بسبب اندلاع الحرب عقب بنائه وتجهيزه. وهذا الفندق تنوي الشركة السعودية المالكة لاكثرية أسهمه إعادة تأهيله، وقد التزمت «دار الهندسة» مهام إعداد الدراسات والخرائط اللازمة لذلك. ويعتبر فندق «هيلتون» الواقع في منطقة «نورماندي» مشمولاً بقانون ١٩٩١/١١/٧ المتعلق بإنشاء شركة «سوليدير» وبالتالي كان قرار الحكومة لا يعنيه مباشرة ويتوقع ان تبلغ كلفة تجهيز «هيلتون» نحو ٤٠ مليون دولار.

الدكتور سعد عينداري، مدير معهد العلوم المالية والمصرفية في الجامعة الأميركية:

المصارف الإسرائيلية أقل كفاءة من اللبنانية والركود سببه الفوائد على العجز

■ في حديثه مع «الميزان» دعا الدكتور سعد عينداري، مدير معهد العلوم المالية والمصرفية في الجامعة الأميركية إلى ضرورة انشاء سوق مالية إقليمية في لبنان بالتعاون مع الأسواق العربية، لأن لبنان اثبت كفاءة عالية في قطاع المصارف، والدكتور عينداري انضم الى مجموعة من الإقتصاديين التي تعتبر ان مصارف اسرائيل تفتقد إلى الكفاءة التي تتحلى بها المصارف اللبنانية.

وفي اجوبة عن اسئلة «الميزان» استفاض الدكتور عينداري في تناول هذين الموضوعين إلى جانب إثارة قضايا مصرفية أخرى. وأول الكلام سؤال:

□ **يقول شمعون بيريز، انه لا يوجد اقتصاد عربي. فما هو واقع اقتصاديات المنطقة؟**

- «تنقسم هذه المنطقة بين دول العجز العربية الفقيرة، التي هي بحاجة إلى مصادر للتمويل، ودول ذات الثروات النفطية المتوافرة المدخرات. وفي اطار شمولي يجمع بين هاتين المجموعتين هناك جامعة الدول العربية.

إلا انه لم يكن للاسف تنفيذ وتطبيق للإتفاقات الإقتصادية أو غيرها المعقودة بين هذه الدول وتحت راية الجامعة العربية.

والنتيجة هي ان هذه المدخرات كانت تُصدر إلى دول مثل الولايات المتحدة وأوروبا، وتحديداً منها بريطانيا لأن لديها سوقاً للأموال كان يجذب هذه المدخرات ويعيد تدويرها».

□ **وما هو العمل لتلافي هذا الواقع المالي المؤسف في منطقتنا؟**

- «إنني اؤكد هنا على ضرورة انشاء سوق مالية عربية كالتي في لندن، لا سيما اننا كنا ننطلق في تفكيرنا في مرحلة الستينات من أن الوحدة الإقتصادية تتم عبر اتفاقيات تجارية، وأن تكون لدينا سوق مشتركة لتبادل السلع. واذا تطلعنا الى الوضع الراهن نجد أنه لا توجد لدينا سلع للتبادل، لأن السلع التي نملك هي سلع أولية كالفوسفات والبترول والفاكهة والخضار، وبالتالي، فإننا نفتقد التنويع، كغياب الصناعات المتطورة مثلاً، بما يسمح بإقامة سوق عربية مشتركة، ونتيجة لذلك، كان التبادل السلعي محدوداً لا يتجاوز نسبة ٥٪ بإستثناء اقتصاد واحد كان يستفيد من هذه الإتفاقيات وهو الإقتصاد اللبناني وذلك بسبب التنوع في صادراته».

□ **وماذا عن موقع لبنان الإقتصادي مالياً؟**

- «سلعياً، لا يمكننا التعاون بسبب تشابه الصادرات والقاعدة الإنتاجية، ولكي يصبح التكامل قائماً، يجب أن يكون إختلاف، والإختلاف قائم بين دول عجز ودول فائض.

وفي فترة السبعينات، اعتقدنا بأن دولة الكويت هي دولة قادرة على إنشاء سوق مالية عربية أو في البحرين. والكويت حقيقة لعبت دوراً مهماً وأصدرت إمدادات لتمويل أنشطة اقتصادية في الدول العربية وفي الغرب وبالعملة الكويتية (الدينار)، وكانت تجربة ناجحة لكنها لم تعمم على الدول العربية بسبب مخاطر الإمدادات الى الدول العربية والرئيسي فيها سياسي».

□ **ما هو دور لبنان في هذا المجال؟**

- «لبنان غير قادر على التعامل مع الإستثمارات الطويلة الأمد مثل الصناعة مثلاً، والزراعة، فالمستثمر اللبناني نفسه قصير، لذلك أتوقع ان يستفيد لبنان أكثر في قطاع الخدمات وتحديداً، إلى حد كبير، في مجال السياحة، ولكن أكثر في الخدمات المالية. لقد أثبت لبنان، تحديداً في القطاع المصرفي، أنه يتميز بكفاءة مالية ولم تمس طوال ١٧ سنة حرب، في حين مست المشاكل قطاعات المصارف في بعض الدول العربية.

إذاً القطاع المصرفي وخبرات الفرد اللبناني في هذا المجال أكثر تأهيلاً من أي دولة في المنطقة، خصوصاً أننا اليوم على أبواب اقفال ابواب هونغ كونغ، ومن المحتمل ان ينتقل هذا الدور إلى لبنان.

وأتوقع وأمل ان يلعب الإقتصاد اللبناني دور هونغ كونغ الشرق الأوسط، فالمصارف الإسرائيلية مصارف عجز، في حين ان مصارف الدول العربية قطاع عام اي قطاعات محمية».

□ **ماذا عن المصارف الإسرائيلية وتاثيرها في المنطقة؟**

- «صحيح ان المصارف الإسرائيلية ضخمة، وان حجم الإقتصاد الإسرائيلي يبلغ ٦ او ٧ اضعاف حجم الإقتصاد اللبناني، مما يعني ان حجم المصارف فيها اكبر وعددها اقل، ولكن هذا لا يعني انها مصارف ذات كفاءة في عملها، على عكس المصارف اللبنانية التي اثبتت كفاءتها. فمنذ عشر سنوات إلى اليوم، فإن حكومة إسرائيل تضخ أموالاً لتغطية عجز مصارفها، واصبحت بالتالي شريكاً فيها. وهكذا نجد ان قطاع المصارف فيها اقل كفاءة وموازية لقطاع المصارف في الدول العربية، وبالتالي، تبدو اقل أهلية من القطاع المصرفي اللبناني للقيام بهذه المهمة، وان الكلام عن الشرق اوسطية، وما فيها من صعوبة تطبيع العلاقات مع إسرائيل يعني فرصة للبنان في الإنطلاق للعب دور هونغ كونغ او لندن ومن الضروري ان نفكر بوجود سوق مالية إقليمية».

□ **إلى أي مدى يستطيع لبنان بمفرده القيام بهذا الدورام ثمة حاجة الى الآخرين؟**

- «نحن بحاجة الى التعاون والتنسيق في مجال القوانين المالية والمصرفية كي نتمكن من ادراج الأصول واسهم السندات العربية في بورصة بيروت. ومن دون ذلك، فالأصول اللبنانية لا يمكنها لعب هذا الدور، لذلك نحن بحاجة إلى تنسيق قوانين تملك الأسهم، وقوانين الشفافية للاسهم والسندات، بحيث يكون عندنا في بيروت او في السعودية، وفي بيروت او في دمشق او في عمان او... هذا ما تفعله بورصة سنغافورا، او هونغ كونغ. لأن البورصات العربية بكاملها لم تحقق النجاح كأداة لجمع المدخرات، لأن القاعدة الإنتاجية التي تحدثنا عنها والتي كانت في مرحلتي الستينات والسبعينات لم تتغير، ولم تتطور، وبالتالي فان الأصول المدرجة في هذه البورصات محددة بعدد من الشركات إلى درجة أن المؤسسة الدولية للتمويل «أي.اف.سي» تمتنع حتى الآن عن تصنيف هذه الأسواق وتعتبرها أسواقاً في مرحلة ما قبل الأسواق الناشئة. علينا ان نقلع عن التفكير بأن لبنان قد يصبح عنده صناعة طائرات، ولكن دورنا لن يقتصر على الخدمات والمال، بل سينتهج السياسة العقلانية التي يركز من خلالها الرئيس رفيق الحريري على جذب الإستثمارات على صعيد المجالات التنموية والعمرانية والصناعية وغيرها».

□ **ما هي كلمتك الأخيرة؟**

- «لي عتب على سياسة الخزينة اللبنانية في مصرف لبنان فيما يتعلق بالفوائد. فما زلت اعتقد أن سياسة الفوائد منذ نهاية سنة ١٩٩٢ مبالغ فيها، فكان من الممكن ان نطبق فكرة تثبيت واستقرار العملة اللبنانية من دون هذا العبء الكبير في خدمة الدين أي الفوائد، أي ان نستقطب التمويل لعجز الخزينة بفوائد قريبة إلى فوائد السوق العالمية التي تتراوح بين الخمسة والعشرة في المائة.

ونتيجة لذلك، إضطر مصرف لبنان إلى رفع الفوائد إلى نسب تتجاوز الأربعين في المائة. وهذه كلفة لا أعتقد أنها مبررة. فهذا يعني تحويل المدخرات عن الإستثمارات المنتجة باتجاه تمويل الخزينة وتحميلها نفقة غير منتجة مع كلفة خدمتها الباهظة. وهذا ما نشهده في الركود الإقتصادي».

حادثه: محمد عطوي

صدر الآن...

الجزء الاول من «المرجع» في الاقتصاد وقريباً يصدر الجزء الثاني

للطالب في كليته
ولرجل الاعمال في مكتبه

«المرجع» في اقتصاد
بصدره من لندن «اللبنانيون للمحدثون للصحافة والنشر»
هو الاول من نوعه من حيث حجمه
بين القاموس وبالدرة المعارف
ويحتوي «المرجع» في ترتيبه النهائي
على اكثر من عشرة آلاف مدخل
مع مضامينها بالعربية وشروحات مقتضبة عن استعمالاتها الحديثة
في التداول التجاري والمصرفي والمالي
والاقتصادي وفي مجالات الادارة والتأمين والمحاسبة.

للحصول على اشتراك في «المرجع» الاتصال بالهاتف: 9558 863 (0181)
او بالفاكس: 2873 863 (0181)
ثمن النسخة ٥ جنيهات استرلينية في بريطانيا وفي الخارج ١٢ دولاراً اميركيا
الاشتراك للمجموعة بكاملها في بريطانيا ٧٥ جنيها استرلينيا
وفي الخارج ١٣٠ دولارا اميركيا.

الجولة الثانية في بروكسيل في آذار المقبل

الشراكة مع اوروبا خلال ١٩٩٦

■ ضرب ظافر الحسن، مدير عام وزارة الخارجية، موعداً للعودة إلى التفاوض مع «الإتحاد الأوروبي» للبحث في اتفاق الشراكة بين لبنان والإتحاد.

وقال الحسن الذي يترأس الجانب اللبناني المفاوض في بروكسيل، ان «الإتحاد الأوروبي» يأمل في الإنتهاء من الإتفاق خلال ستة اشهر. ولكنني لست بهذا التفاؤل على الرغم من وجود خلافات رئيسية بين لبنان والإتحاد. وأضاف الحسن: «انطباعنا ان «الإتحاد الأوروبي» يميل بشكل إيجابي تجاه لبنان. انهم يفهمون مشاكلنا ويودون تقديم المساعدة».

ويعتبر لبنان واحداً من دول عربية عدة واخرى من البحر المتوسط تتفاوض على اتفاقات شراكة مع «الإتحاد الأوروبي». ووقعت تونس بالفعل على اتفاق بينما تتفاوض مصر والمغرب والاردن عليها. وسيحدد الإتفاق شروط التنسيق السياسي بين لبنان و«الإتحاد الأوروبي» ودوله الإعضاء بشأن القضايا الثنائية والإقليمية والدولية.

وقال ظافر الحسن: «هذا النوع من العلاقات مع «الإتحاد الأوروبي» لن يكون له اي اثار سلبية على علاقاتنا الإقليمية مع سوريا او اي تجمع عربي. بل على النقيض سيشجع الإتحاد هذه التجمعات».

وأضاف، إن الإتفاق سيسمح للبنان باظهار تمسكه بمنطقة تجارة حرة متوسطية يهدف «الإتحاد الأوروبي» إلى انشائها».

ومضى ظافر الحسن يقول: «أحد أهداف الإتفاق سيكون ان تصبح لبنان جزءاً من المنطقة الحرة لكن هذا لا يتوقع ان يتحقق بمجرد بدء تنفيذ الإتفاق وانما في غضون فترة لن تقل عن ١٢ سنة».

ولبنان الذي يستورد ٨٠ في المائة من سلعه الإستهلاكية ومعظمها من اوروبا، ويصدر فقط عشر هذه الكمية، معرض على وجه الخصوص الى مخاطر اتفاق تجارة حرة.

غير ان الحسن قال «سيسمح لنا بالإبقاء على بعض الرسوم الجمركية لبضعة سنوات وفي حالات الطوارئ سيسمح لنا بتعليق تنفيذ اجزاء من الإتفاق لمعالجة هذه الحالات».

وسيجتمع الجانبان بعد بدء تنفيذ الإتفاق كل خمس سنوات لتقويم نتائجه واتخاذ اي خطوات مطلوبة لتحقيق توازن في العلاقة، منها تعديل التعويضات التي سيحصل عليها لبنان مقابل ضياع عوائد الجمارك وزيادة المنافسة بالنسبة الى شركاته.

ومن المؤمل ان تستخدم الحكومة المساعدة المقدمة في صورة مساعدات فنية واستشارات ومعونات ومنح مالية في زيادة انتاجية الصناعة والزراعة ولتحسين جودة المنتوجات.

وسيحصل لبنان ايضا على مساعدة في مجال تطوير نظامه المالي الداخلي لمواجهة ضياع العوائد الجمركية من خلال تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

وقال الحسن، اما المنطقة الحرة فستنشأ بالتنسيق مع منظمة التجارة العالمية التي حلت محل الإتفاقية العامة للتجارة والتعرفات (غات).

وسيغطي الإتفاق ايضاً التعاون في ميادين الصناعة والزراعة والبيئة والخدمات بما فيها السياحة والنقل والبنوك والتأمين.

في تقرير «فرانس بنك» عن الربع الثالث من ١٩٩٥

الإقتصاد نما ٦ في المائة والمطلوب خفض عجز الموازنة والدين العام

■ نقرأ في نشرة «فرانس بنك» France Banque للربع الثالث لسنة ١٩٩٥ ان الإقتصاد اللبناني نما بنسبة ٦ في المائة خلال الأشهر التسعة الأولى من هذه السنة مقارنة مع ٨,٥ في الفترة نفسها من السنة الماضية.

والمعروف ان مصرف كريدي اغريكول الفرنسي، وشركة الإستثمار والتنمية الألمانية الرسمية، يملكان جزءاً من «فرانس بنك».

وجاء في النشرة ان معدل نمو اجمالي الناتج المحلي في سنة ١٩٩٥ زاد من مستوى ١,٥ في الربع الأول إلى اثنين في المائة في الربع الثاني ثم إلى ٢,٥ في المائة في الربع الثالث.

واضاف البنك قوله: «إن الناتج الإجمالي للاشهر التسعة الأولى من سنة ١٩٩٥ يعكس نمواً للناتج المحلي بنسبة ستة في المائة مقارنة مع ٨,٥ في المائة للفترة نفسها من سنة ١٩٩٤». موضحاً ان الأرقام هي تقديرات تقريبية.

ولا توجد في لبنان احصائيات رسمية لبنود مثل الناتج المحلي الإجمالي والنمو الإقتصادي والتضخم وذلك منذ بداية الحرب في نيسان/ ابريل ١٩٧٥ واستمر حتى سنة ١٩٩٠. وبالتالي فان كل الأرقام التي تصدرها وحدات الأبحاث في مصارف بيروت التجارية هي ارقام تقريبية.

وعزت نشرة «فرانس بنك» التراجع الذي شهدته سنة ١٩٩٥ إلى تنامي العجز المالي وارتفاع التضخم وارتفاع وتيرة الدولرة في الإقتصاد وضعف نتائج ميزان المدفوعات وانخفاض التوسع في نشاطات القطاعات الإقتصادية. وقالت ان نسبة التضخم في الأشهر التسعة الأولى بلغت ١٠,٥ في المائة مقارنة مع ١٢ في المائة لكل السنة الماضية.

واضافت ان نسبة التضخم في الربع الثالث من العام الجاري بلغت ستة في المائة مقارنة مع ٣,١ في المائة و١,٤ في المائة.

وقالت النشرة ان نهوض الإقتصاد في الربع الثالث من السنة الجارية يعود الفضل فيه إلى التحسن النسبي للاداء في قطاعات الصناعة والبناء والنقل والتجارة والشؤون المصرفية.

نقرأ في النشرة ايضاً ان هذه المؤشرات تدل على «ضرورة تقليص اي نمو في العجز المالي وفي الدين العام في المستقبل لضمان تحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية المتمثلة في خطة اعادة الإعمار». والمطلوب (بصورة ضرورية تخفيض تدريجي لنسب العجز المالي والدين العام الى إجمالي الناتج المحلي بما يسمح للإقتصاد اللبناني بان ينمو بخطى ثابتة «المستوى المستهدف رسمياً هو ١٠ في المائة» دون ان تقع تحت تهديد النتائج السلبية للدين).

وكانت حكومة رفيق الحريري قد اعلنت سياسة جديدة لضغط النفقات في إعدادها لمشروع الموازنة العامة لسنة ١٩٩٦ قبل تقديمه الى البرلمان في ايلول/ سبتمبر الماضي اخذة في الحسبان عوامل منها تحذيرات حول إستقرار الليرة اللبنانية.

والمطلوب «فرانس بنك»، إن العجز المالي في الربع الثالث من السنة الحالية بلغ ٤٩,٧ في المائة اقل بأربعة في المائة من الربع السابق والفضل في ذلك يعود إلى الزيادة الرئيسية في العائدات بخطى أسرع من النفقات العامة. ومع ذلك فإن العجز المتراكم لسنة ١٩٩٥ في نهاية ايلول/ سبتمبر الماضي بلغ ٥٠,٢ في المائة مقارنة مع ٥٢,٢ في المائة في الفترة نفسها من سنة ١٩٩٤ .

الإحتياطيات الأجنبية تراجعت وموجودات المصارف زادت

■ في النشرة الشهرية لبنك لبنان المركزي اشارات واضحة الى سلبية السياسة الإقتصادية التي ينتهجها رفيق الحريري، فقد ذكرت النشرة التي يشرف عليها رياض سلامة، محافظ البنك، ان صافي احتياطيات لبنان من العملات الأجنبية تراجع ١٣٧ مليون دولار في ايلول/ سبتمبر الماضي. بينما الإحتياطيات انخفضت للشهر الثاني على التوالي لتصل الى ١,٤٨٢ مليار دولار مقارنة مع ١,٦١٩ مليار دولار نهاية اب/ اغسطس.

وبهذا يصل الإنخفاض في صافي الإحتياطيات خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة ١٩٩٥ الى اعلى مستوياته خلال السنة حتى الآن، إذ بلغ ١,٢٥ مليار دولار مقارنة مع ١,١١٣ مليار دولار في اب/ اغسطس.

وكان صافي الإحتياطيات يبلغ ٢,٧٣٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٩٤ .

واضافت النشرة ان اجمالي احتياطيات النقد الأجنبي تراجع ايضا في ايلول/ سبتمبر الماضي إلى ٣,١١٤ مليار دولار من ٣,٢٠٣ مليار دولار في اب/ اغسطس. وكان يبلغ ٣,٤٤٠ مليار دولار في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ ويشمل إجمالي الإحتياطيات ودائع المصارف التجارية بالعملات الأجنبية لدى البنك المركزي.

واظهرت ارقام النشرة ان اجمالي الميزانية المجمعة للمصارف التجارية اللبنانية ارتفع في ايلول/سبتمبر بنسبة ٢,٠٣ في المائة محسوبة بالدولار الأميركي إلى ١٧,٣١٦ مليار دولار في اب/ اغسطس.

وقال البنك المركزي في نشرته، ان الودائع لدى النظام المصرفي ارتفعت في ايلول/ سبتمبر بنسبة ١,٥ في المائة مقارنة مع ارتفاعها بنسبة ٠,٤٧ في المائة في اب/ اغسطس. وبلغت الودائع ٢٣٢٤٨ مليار ليرة لبنانية من ٢٢٩٠٥ مليارات ليرة لبنانية. وارتفعت نسبة دولرة الودائع المصرفية إلى ٦٧,٩٧ في المائة من ٦٦,٥٧ في المائة في اب/ اغسطس. وتراجع حجم الودائع بالعملة المحلية بنسبة ٢,٧٥ في المائة ليبلغ ٧٤٤٥ مليار ليرة لبنانية مقارنة مع ٧٦٥٦ مليار ليرة لبنانية بما يمثل ٣٢,٠٣ في المائة من إجمالي الودائع المصرفية بنهاية ايلول/ سبتمبر مقارنة مع ٣٣,٤٣ في المائة من الإجمالي نهاية اب/ اغسطس.

واضاف البنك المركزي أن الودائع بالعملات الأجنبية ارتفعت بنسبة ٣,٨٢ في المائة في ايلول/ سبتمبر لتصل إلى ٩,٨١٢ مليار دولار مقارنة مع ٩,٤٥١ مليار دولار في اب/ اغسطس.

وحقق لبنان فائضاً قدره ٤٦,٧ مليون دولار في ميزان مدفوعاته في ايلول/ سبتمبر هذه السنة مسجلاً ثالث فائض شهري. وخفض فائض الميزان في ايلول/ سبتمبر من اجمالي عجز الميزان في الأشهر التسعة الأولى من العام إلى ١٧٠,٢ مليون دولار.

«التمديد» مخالف للدستور ورأي المجلس الدستوري يبطله

■ منذ بعض الوقت، وعلى وجه الدقة في نيسان/ إبريل ١٩٩٥، زعمتُ ان التعديل الدستوري الذي رغب بعض السياسيين في إجرائه، من أجل تمديد ولاية رئيس الجمهورية اللبنانية، يتعارض مع المبادئ الأساسية والجوهرية التي تقوم عليها الدولة اللبنانية والدستور.

وحجتي في ما زعمتُ ان المبادئ الأساسية التي تتولاها الدولة اللبنانية تحدد شروط النص الذي يعتبر قانوناً، بعد التصويت عليه من قبل المجلس النيابي، والقانون المقصود ليس القانون العادي وحده، بل كذلك القانون الدستوري على وجه التخصيص.

والشروط التي احتججت بها تقول ان هذا النص حتى يكون قانوناً، يجب ان يتمتع بالشمولية وبالموضوعية، بعدما يكون المجلس التشريعي، أي المجلس النيابي، صوت عليه، وبالتالي فتعديل نص دستوري لمصلحة شخص أو شخصين، لا يتمتع بالشمولية ولا بالموضوعية، ولا يعتبر قانوناً بالمعنى الأساسي. أي ان نص المادة ٤٩، الذي عدل من أجل التمديد لمصلحة شخص، هو سيادة رئيس الجمهورية الياس الهراوي، هو باطل. ولو عدّل من اجل سيادة العماد إميل لحود لكان تعديله باطلاً كذلك.

وعندما جيء بقانون التعديل تبين، عند قراءته، ان هناك مساً بمبدأ أساسي آخر، وهو ان تسليم الأشخاص مهمات سياسية، خاصة مهمات رفيعة جداً كرئاسة الجمهورية، لا يجوز ان يتم إلا بالإنتخاب. وهذا ما يقوله الدستور في شكل صريح وواضح. وهو يعني انه لا يصلح ولا يستقيم ان يصل شخص إلى الرئاسة الأولى الاّ بالإنتخاب، سواء كان الشعب الهيئة الناخبة او نواب المجلس النيابي. لذا، يتعارض مشروع تعديل الدستور، بنصه، مع هذه القاعدة الدستورية الأساسية. فهو يمدد للرئيس بواسطة الهيئة التشريعية، علماً أن المجلس النيابي يتكون من وصفين، وهو بالاحرى بشكل هيئتين: الأولى تشريعية، والثانية انتخابية. ومهمة الهيئة الإنتخابية اجراء انتخابات رئيس الجمهورية، وانتخابات اللجان في المجلس النيابي، ويقوم المجلس بالإنتخاب بوصفه هيئة إنتخابية، ويشرع بوصفه هيئة تشريعية. والمشروع الذي قدم إلى المجلس النيابي توجه الى الهيئة التشريعية وليس إلى الهيئة الإنتخابية.

وجرى إعتبار هذا الإزدواج في صفتي المجلس النيابي عندما جددت ولاية الرئيس الإستقلالي الأول، الشيخ بشارة الخوري في عام ١٩٤٩، فعدّل الدستور على مرحلتين. في المرحلة الأولى عدل، موقتاً، نص المادة ٤٩، فرفع الحظر عن التجديد. ثم جرى تجديد الولاية لشخص الرئيس بالإنتخاب.

وهناك شاهد دستوري آخر هو انتخاب الرئيس الفرنسي لويس نابليون بونابرت، في القرن الغابر. فهذا الشخص انتخبه الشعب رئيساً للجمهورية الفرنسية، في سنة ١٨٤٨ . وفي نهاية ولايته، بعد اربع سنوات، شاء ان يجدد، خلافاً لنص دستور سنة ١٨٤٨ الذي كان يحرم ذلك، فجاء إلى مجلس الأمة الفرنسية، آنذاك، وطلب منه تعديل الدستور، والترخيص له بالتجديد، وإنما التجديد بواسطة الإنتخاب من قبل الشعب، الاّ ان مجلس الأمة رفض تعديل الدستور، وبالتالي اجرى الرئيس بونابرت انقلاباً، وحكم عسكرياً تحت إسم نابليون الثالث.

أخلص من هذا الى القول ان تعديل المادة ٤٩، على الطريقة التي حصل بها، يخالف القواعد الأساسية والجوهرية التي تعلو الدستور نفسه لجهتين: الأولى لأن التمديد حصل بواسطة التشريع وليس بواسطة الإنتخاب، والإنتخاب بالإقتراع السري خاصة، إذ هو ما ينص عليه الدستور اللبناني، وهذا نص جوهري. والجهة الثانية لأن النص شرع لمصلحة شخص هو الرئيس الياس الهراوي، بمباشرة تقديم مشروع قانون التعديل من قبله هو، لأن الحكومة لا تتدخل في موضوع تعديل الدستور إلاّ اذا طلب الرئيس منها التدخل فيه.

وما جرى لجهة عدم حصول الإقتراع السري هو تحايل على الأصول القانونية الجوهرية، اي هو تحايل على القانون. لذا أقول ان التعديل الدستوري الذي اجري باطل في المطلق. وحتى تكون للأمر فاعليته لا بد من التوجه إلى المجلس الدستوري للطلب إليه إبطال هذا التعديل. لكن وضع المجلس الدستوري يده على المراجعة يقتضي ان تتصل به المراجع المحددة والصالحة، وأحد المراجع عشرة نواب. وكان المعارضون أحد عشر نائباً، لم يتقدم احد منهم للطعن في التعديل، على رغم ان المدة المتبقية قليلة. «ولو بدّها تشتي غيمت» كما يقال عندنا. فاذا لم يتقدم هؤلاء للطعن في النص، اعتبر نافذاً، من دون ان يكون بالضرورة قانوناً في المطلق.

وتواتر، في الآونة الأخيرة، كلام كثير على تعديلات منتظرة يطرحها، أو يطالب بها، الرئيس المعدل والممدد له، ومنها المادة ٥٨ التي يفكرون بتعديلها. وهي مادة باطلة، حالياً، في ضوء نص آخر معمول به في الدستور، وهو يقول انه لا يمكن ان يعتبر نص قانوناً إلا إذا صوت عليه المجلس النيابي، في حين ان المادة ٥٨ تقول بضرورة النص المقدّم لشرط الإستعجال إلى المجلس النيابي بعد مرور اربعين يوماً على قراءته في الجمعية العمومية، قانوناً، على رغم ان المجلس لم يصوت عليه ولم يناقشه. وهذا يخالف اشتراط التصويت والنص عليه في المادة ٥١ ويتعارض معهما تعارضاً صريحاً. وتنص المادة ٥١ على ما ياتي: «يصدر رئيس الجمهورية القوانين وفق المهل المحددة بالدستور بعد ان يكون وافق عليها المجلس». اما بمقتضى المادة ٥٨ فتصبح النصوص قوانين من دون موافقة المجلس. وهذا تعارض في غنى عن التعليق.

ان المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الدولة اللبنانية، والدستور اللبناني، هي إستقلال السلطتين التشريعية والتنفيذية الواحدة عن الأخرى، فلا يمكن ان تشرع السلطة التنفيذية على أي وجه، وبمقتضى المادة ٥٨ من الدستور يعطى للسلطة التنفيذية حق التشريع بعد ارسال مشروع قانون إلى المجلس النيابي، من غير ان يناقشه المجلس ويبته فيصبح قانوناً بمقتضى هذه المادة بعد انقضاء أربعين يوماً على قراءته في الجمعية العامة للمجلس النيابي، فلا يتحلى بالأوصاف التي تنص عليها المادة ٥١. وبما ان احد المبادئ الأساسية هو الفصل بين السلطات، تقدّم المادة ٥١ على المادة ٥٨، وتعتبر المادة ٥٨، بما يعود إلى التشريع وكأنها لم تكن.

ومن الثابت ان هذه النصوص يتعارض بعضها مع بعض، فبعض التعديلات التي جرت على الدستور اللبناني، لم يدرس ملياً، وفي العمق، في ضوء نصوص أخرى سارية، وفي ضوء مبادئ أساسية معمول بها في الدولة اللبنانية. وعندما نوجب فصل السلطات، كمبدأ اساسي وجوهري تقوم عليه الدولة اللبنانية، لا يمكن اعطاء السلطة التنفيذية حق التشريع، لأن هذا الحق يعود حكماً للسلطة التشريعية.

وفي ضوء مبدأ فصل السلطات نفسه لا بد من ملاحظة ان تعيين اعضاء في السلطة التشريعية ليتولوا مهمات في السلطة التنفيذية يتنافى مع فصل السلطات. وبالتالي لا يجوز مبدئياً واستناداً إلى هذه القاعدة الأساسية، ان يولّى واحد في المجلس التشريعي منصباً في السلطة التنفيذية. وهذا ما تبناه دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة. وعلى هذا لا يجوز لوزير ان يكون نائباً، اليوم في الجمهورية الفرنسية، وفي دول أخرى من بلدان العالم.

ومن جهة أخرى تتعلق بقانونية إجراء التعديل في العقد الثاني من جلسات المجلس النيابي، يلاحظ ان على الدورة الثانية من عقود المجلس المباشرة بدرس الموازنة. ولا يحق للمجلس ان يبت مسالة غير مناقشة الموازنة. وتقول المادة الثانية إنه عندما يناقش موضوع تعديل الدستور لا ينظر إلا في التعديل. فعندما يطلب من المجلس تعديل الدستور في الدورة الثانية، اي في دورة تشرين الأول/ اكتوبر التي تبدأ من أول ثلاثاء بعد الخامس من تشرين من كل سنة، بين هذين البندين يجب اعطاء الأفضلية لأحدهما. وفي رأيي ان تعديل الدستور يمكن ان يناقش ويبت في اي وقت في أثناء الدورات العادية. اما مناقشة الموازنة فلا يجوز إلا في الدورة الثانية من العقد. والموازنة يترتب عليها قيام الدولة باجراء النفقات، وتحديد المداخيل.

لا شك في انه يمكن الدولة اللبنانية ان تصرف على اساس القاعدة الإثنا عشرية، وهذا ما يقول به الدستور عندما لا يُفصل في الموازنة في الدورة المخصصة لها. وهذا صحيح، اما اذا كان مشروع الموازنة المقدم إلى المجلس النيابي، يلحظ اعتمادات اقل من الإعتمادات التي كانت ملحوظة في السنة السابقة، فما العمل؟ سأعتها سيكون المصروف على اساس القاعدة الإثنا عشرية اعلى من الإنفاق المحدد في مشروع الموازنة التي يترتب على المجلس ان يناقشها. وانا هنا اعطي الأولوية لمناقشة الموازنة وليس لمناقشة مشروع تعديل الدستور.

خلاصة القول إن التمديد اذا لم يطعن فيه احد ويبطله في المجلس الدستوري يصبح نافذاً. انما هذا لا يمنع انه، على رغم صيرورته نافذاً، مخالف لمبدأ او بالاحرى لمبادئ اساسية جوهرية تتبناها الدولة اللبنانية وتقوم عليها. ومن يخالف القانون اليوم، يمضي على مخالفته غداً إذا لم يتدخل مصدر التشريع في الدولة اللبنانية، ويلحظ خلاف ما هو قائم حاضراً. ومصدر التشريع هو الشعب اللبناني.

الدكتور إدمون نعيم
(عن «الحياة»)

غزة - اريحا تموّله الدول المانحة وترعاه المؤسسات الدولية

صندوق يضمن الإستثمارات من المخاطر السياسية بقيمة ٥٠ مليون دولار

■ تم في غزة - اريحا، وضع اللمسات الأخيرة لمشروع تأسيس صندوق لضمان الإستثمارات ضد الأخطار السياسية الأمنية برأسمال ٥٠ مليون دولار تسهم في تمويله العديد من الدول المانحة، وسيعلن عن قيام الصندوق فور استكمال إسهامات الدول المانحة وتوقيع الإتفاقية المقترحة حوله.

كما اتفقت ايضا على تشكيل فريق خبراء لبلورة استراتيجية للنشاط المصرفي الفلسطيني تتضمن العديد من الدراسات حول السياسة الإئتمانية والنقدية والرقابة على المصارف، وكذلك اقتراح فلسفة النظام المصرفي ودور الهياكل المؤسساتية المختلفة من بنوك متخصصة وانمائية وإسلامية وشاملة.

وكانت مصادر مالية فلسطينية كشفت النقاب عن انه تم الإتفاق مع «صندوق النقد العربي» على مشاركة «سلطة النقد الفلسطينية» في انشطة الصندوق كافة بما في ذلك انشطة لجنة الرقابة على المصارف والدورات التدريبية التي يعقدها معهد السياسات الإقتصادية التابع للصندوق.

كما جرى الإتفاق على التعاون في عقد مؤتمر مصرفي شامل يبحث في الدور الإنمائي للنظام المصرفي الفلسطيني في جهود إعادة بناء وتعمير وتشغيل الإقتصاد الفلسطيني.

وأوضحت المصادر ذاتها انه تم التفاق كذلك مع «البنك الإسلامي للتنمية» لدعم أنشطة «سلطة النقد» القانونية والمؤسسية، وتمت الإشارة إلى اهمية المشاركة في اجتماعات محافظي «البنك الإسلامي للتنمية» التي انعقدت في جاكارتا، وبين الدكتور فؤاد بسيسو محافظ السلطة النقدية في غزة - اريحا، خلال اللقاء، انه تم اجراء مباحثات مع «البنك المركزي الأردني» لتنسيق النشاط المتعلق بالرقابة على فروع المصارف الأردنية في الضفة الغربية خلال المرحلة المقبلة التي ستشرع سلطة النقد من خلالها بتسلم كافة المسؤوليات المتعلقة بالإشراف المالي على القطاع المصرفي في بقية انحاء الضفة الغربية.

ويذكر ان ياسر عرفات اصدر قراراً بتعيين محافظ سلطة النقد الفلسطينية منسقاً لعلاقات «السلطة الوطنية لصندوق ضمان الإستثمار» الذي تديره «الوكالة الدولية لضمان الإستثمار» التابعة لـ «البنك العربي».

ويتوقع ان يلعب هذا الصندوق لدى قيامه دوراً في تعزيز فرص الإستثمار في الإقتصاد الوطني الفلسطيني.

من جهة أخرى قال الدكتور فؤاد بسيسو، انه تم الإتفاق مع «صندوق النقد الدولي» ممثلا بدائرة الشؤون النقدية للتحضير لجولة مباحثات مهنية ثالثة خلال شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ وتقديم المشورة لها وتوفير الدعم الفني اللازم لتنفيذ مشروع «غرفة المقاصة» المزمع الشروع فيها قريباً في مدينتي «غزة» و«رام الله» وكذلك إجراء المراجعة لقانون المصارف.

واضاف فؤاد بسيسو في حديث ادلى به، انه تم الإتفاق مع نائب رئيس «البنك الدولي» والمسؤولين في دائرة تنمية القطاع المالي ودائرة المساعدات الفنية على الإعلان من قبل القطاع الخاص الفلسطيني من خلال عبد الحميد شومان، رئيس مجلس إدارة «البنك العربي»/ المدير العام، عن تخصيص مبلغ اربعة ملايين دولار لتمويل نفقات اعادة استيعاب الخبراء الفلسطينيين في انشطة «السلطة الوطنية الفلسطينية»، ودعوة الدول المانحة الى تخصيص مبلغ في حدود عشرة ملايين دولار لهذا تمهيداً للمناقشة في اجتماعات المجموعة الإستشارية المالية في باريس والتي تبحث في الإسهامات المالية الفلسطينية.

● قالت مصادر «جمعية المصدرين الاردنيين» ان الوفد التجاري الأردني الذي اختتم زيارة للاراضي الفلسطينية في أواخر الشهر الماضي، قد بحث مع الجانب الفلسطيني امكانية اقامة منطقة حرة على جسر الملك حسين بين الأردن وغزة - اريحا، وذلك من اجل تمكين التاجر الأردني من تخزين بضاعته على الجسر من دون الحاجة الى دفع رسوم جمركية وذلك لتسهيل عملية التبادل التجاري وعدم إقامة مشاريع في فلسطين يوجد مثيل لها في الأردن والعكس صحيح.

واكد كمال قاقيش، نائب رئيس الجمعية الذي ترأس الوفد الأردني، إن المباحثات تطرقت الى امكانية زيادة قوائم السلع التي يمكن ان يستوردها الجانب الفلسطيني من الأردن وسيتم تنسيق الجهود للضغط من اجل ازالة العوائق التي تفرضها إسرائيل على المعابر والتي تعيق حركة تبادل السلع.

واوضح قاقيش ان لجنة من «جمعية المصدرين الأردنيين» والمؤسسة الفلسطينية لترويج التجارة ستشكل لمتابعة توصيات زيارة الوفد.

سوريا الفرنسيون يلمحون إلى ضرورة تسديد ٢٥٠ مليون دولار

القطاع الخاص يتحرك في أوروبا لجذب الإستثمارات

■ في خطوة هي الأولى من نوعها منذ اعتمدت دمشق اطلاق برنامج تحرير اقتصادها، قام وفد قوامه ٤٣ رجل أعمال بجولة في فرنسا وأوروبا لتشجيع الشركات الفرنسية والأوروبية على توثيق التعاون مع القطاع الخاص السوري.

وجه وفد يضم ٤٣ رجل أعمال من سوريا، يقوم بجولة في فرنسا واوروبا نداء الى الشركات الفرنسية لتعزيز وجودها في سوريا وابداء المزيد من الجرأة في مبادراتها في هذه المنطقة من الشرق الأوسط.

وقال راتب الشلاح رئيس اتحاد غرف التجارة السورية خلال لقاء عقد في مقر الإتحاد الوطني لأرباب العمل الفرنسيين، انه سيتعين على الشركات السورية والفرنسية ايجاد الوسائل اللازمة لتوثيق التعاون بينها مستفيدة من التنمية الإقتصادية التي تشهدها سوريا منذ خمس سنوات.

عبد الرحمن العطار نائب رئيس اتحاد غرف التجارة السورية الذي كان في عداد الوفد الذي ضم ايضاً راتب الشلاح، رئيس الإتحاد، قال: «إن القطاع الخاص يسيطر حالياً على ٦٨٪ من التجارة الخارجية مقابل ٢٠٪ فقط قبل خمس سنوات، وبإستثناء القطاع النفطي تبلغ حصة القطاع الخاص من اجمالي الناتج القومي ٥٠٪ وفي المجال الغذائي الزراعي يسيطر القطاع الخاص على ٩٨٪ من النشاط التجاري».

وأضاف العطار، انه منذ اعتماد القانون رقم عشرة للإستثمارات في سنة ١٩٩١، «اصبحت سوريا حيث اليد العاملة رخيصة، بلداً يجذب المستثمرين الأجانب».

وقال كريستيان دومال، رئيس لجنة الشرق الأدنى والأوسط في الإتحاد الوطني لأرباب العمل الفرنسيين، وفي ما اعتبره المراقبون مجاملة اكثر من أي شيء آخر، إن «سوريا تعتبر بلداً خالياً من المخاطر بالنسبة إلى رجل الأعمال، كما توفر فرصاً الى الشركات الصغيرة والمتوسطة في عدة مجالات مثل المجال الغذائي والنسيج والسياحة».

الا أن فرنسا فقدت موقعها السابق كأول شريك تجاري لسوريا وباتت مبيعاتها الى سوريا تراوح مكانها. وتسبقها حالياً المانيا وايطاليا واليابان التي ارتفعت مبيعاتها كثيراً خلال السنوات الماضية. واصبحت هذه الدول في سنة ١٩٩٤ تحتل المراكز الثلاثة الأولى في قائمة الدول المصدرة الى سوريا. وتسيطر كل منها على ١٠٪ من السوق مقابل ٥,٣٪ فقط لفرنسا.

ومع ان بريطانيا تأتي في المرتبة الخامسة فان مبيعاتها إلى سوريا ارتفعت بنسبة ١٣٥٪ بين السنتين ١٩٨٨ و١٩٩٢ حسب ارقام «الإتحاد الوطني لأرباب الأعمال الفرنسيين».

ورأى الإتحاد ان حصة فرنسا من السوق السورية تتراجع لصالح دول مثل تركيا او بعض الدول الصناعية الجديدة في اسيا.

ويعزو رجال الأعمال السوريون هذا الوضع التجاري السيء لفرنسا في المنطقة إلى «ضعف القدرة التنافسية» لفرنسا ازاء شركاتها الأوروبيين. في حين يرد الفرنسيون على ذلك بعدم الثقة بمدفوعات سوريا.

ويضيف الفرنسيون ان ما يحول دون تحسين العلاقات التجارية بين فرنسا ودمشق يتمثل في مشكلة متأخرات الدفع المترتبة على سوريا لفرنسا والمقدرة بحوالى ٢٥٠ مليون دولار. وقد ارخت هذه المشكلة بكلكلها على الإجتماعات التي عقدها الوفد السوري مع رجال الأعمال والمسؤولين الفرنسيين.

ومشكلة أخرى اثارها الفرنسيون، هي شروط الإستثمار في سوريا التي ما تزال متخلفة عن غيرها في الدول العربية المجاورة لها وحتى في دول مجلس التعاون الخليجي.

ولم تنفع، على ما يبدو، الشروحات التي اعطاها الوفد السوري هو الإعفاءات الضريبية الممنوحة للإستثمارات الصناعية والتسهيلات الأخرى التي تعطى للمستثمرين، في تغيير وجهة النظر الفرنسية التي ظلت متحفظة بعض الشيء، على الرغم من التوجه السياسي العام لحكومة آلن جوبيه، الداعي لتطوير العلاقة مع سوريا كسوق وكمركز انتاجي بهدف التصدير إلى مناطق اخرى، ان كان في محيط سوريا الجغرافي ام باتجاه اوروبا الغربية.

● قال زكي عودة، المدير العام للمؤسسة العامة للكهرباء، أن سوريا تستثمر حاليا ما يزيد على ٢,١٤ مليار دولار في عدة مشاريع لمضاعفة انتاج الطاقة الكهربائية لتصل إلى ٦٧٧٠ ميغاوات مع نهاية سنة ١٩٩٨ .

وقال عودة ان المؤسسة اصدرت اواخر الشهر الماضي مناقصة عالمية لبناء محطة توليد كهربائية طاقتها ٦٠٠ ميغاواط بكلفة تصل إلى ٣٥٠ مليون دولار. ولم يذكر عودة تاريخاً محدداً للمناقصة، الا انه اشار الى ان الخطط الأولية تنص على إنشاء المشروع خلال فترة ٣٠ شهراً تبدأ من منتصف العام المقبل ١٩٩٦.

واشار الى ان المحطة ستكون المشروع السابع ضمن خطة شاملة لبناء محطات توليد كهربائية عملاقة ستمكن سوريا من سد الإحتياجات المتزايدة للطاقة الكهربائية حتى سنة ٢٠٠٣، حيث ستولد هذه المحطات الجديدة بصورة تدريجية طاقة إجمالية تصل إلى ٣٦٣٠ ميغاوات.

وقال عودة، إن انتاج الطاقة الكهربائية سيصل مع نهاية العام الحالي إلى ٤٢٤٠ ميغاوات من ٣١٤٠ ميغاوات أواخر عام ١٩٩٤ .

واشار عودة الى ان مشروع الربط الكهربائي الإقليمي الذي سيربط سوريا والأردن ومصر والعراق وتركيا سيمكن سوريا من إضافة ٥٠٠ ميغاواط كقوة احتياطية يمكن استخدامها عند الحاجة.

وقال ان من اسباب زيادة الطلب على الطاقة تزايد النشاط الصناعي.

واشار عودة إلى ان عدداً من صناديق التنمية العربية من الكويت والسعودية بالإضافة الى اليابان تسهم في تمويل المشاريع الكهربائية التي تنفذ حالياً وذلك من خلال قروض ميسرة وهبات لا ترد.

وقال ان التقديرات تشير إلى ان الطلب على الطاقة سيزداد بمعدل تسعة في المائة سنوياً منذ الآن وحتى سنة ٢٠٠٠ وستخفض الزيادة السنوية بعد ذلك إلى ستة في المائة.

وأضاف عودة ان نسبة السكان الذين يستفيدون من الطاقة الكهربائية ارتفع من ٥٢ في المائة عام ١٩٧٠ إلى ٩٨ في المائة هذا العام وذلك نتيجة المشاريع المتعددة التي نفذتها المؤسسة وخاصة في مجال انارة الريف والمدن.

وقال ان عدد المشتركين بالطاقة الكهربائية في سوريا ارتفع من ٤٤٢ الف مشترك سنة ١٩٧٠ إلى ٢,٢٠٦ مليون مشترك سنة ١٩٩٥ .

«البنك الدولي» يحذر العرب من أزمة مياه قريبة

■ في وقت كانت تانسو تشيلر توقع مع ممثلين عن المؤسسات الدولية والمصرفية اتفاقية لتمويل مشروع إقامة سد على نهر الفرات، كانت الحكومة التركية بدأت التخطيط له منذ عامين، اطلق البنك الدولي النفير محذراً من أزمة مياه في الشرقين الأدنى والأوسط.

مصادر رسمية تركية اعلنت بعد حفل التوقيع ان تكلفة المشروع تقدر بنحو ١٣٢١ مليون دولار، مشيرة إلى ان ٤ شركات دولية من المانيا وفرنسا وبلجيكا واستراليا بالإضافة الى ٤٤ مصرفاً دولياً سوف يقومون بتمويل إقامة السد.

وأضافت المصادر ذاتها انه سيتم بناء مركز هيدروكهربائي رئيسي بقوة ٦٧٢ ميغاواط للإستفادة من المياه الساقطة من السد في توليد الكهرباء. حيث من المتوقع أن يتمكن المركز من توفير ٢,٥ مليون كيلوواط/ ساعة طاقة سنوياً، بالإضافة إلى انشاء ثلاثة مراكز اخرى قادرة على توفير ٢٦,٥ مليار كيلوواط سنوياً.

اما طول السد فيبلغ ٥٠ كيلومتراً بحيث يصل الى الحدود السورية - التركية.

واشارت الى ان المشروع سينتهي العمل به في غضون ٦٦ شهراً. وستتولى شركة اوروبية - تركية مشتركة إدارته لمدة ١٥ عاماً وبعدها سوف يسلم للحكومة التركية للإشراف عليه.

قبالة ذلك، دعا البنك الدولي الى اجراء تغييرات عاجلة في السياسات الحكومية لتجنب نقص حاد في المياه في الشرقين الأدنى والأوسط وفي شمال افريقيا يمكن ان يبدد الأمل في التنمية الإقتصادية.

وذكر البنك الدولي على لسان نائب رئيسه كايوكوخ فيسر أن سبع دول من ١٦ دولة في المنطقة تستهلك بالفعل كثر من ١٠٠٪ من مواردها المائية المتجددة.

وقال ان البنك الدولي يمكن ان يضاعف القروض من اجل مشروعات المياه الى المثلين على مدى العقد المقبل إذا اتخذت الحكومات اجراءات مثل اعادة استخدام مياه الري والحد من كميات المياه المهدورة في المدن.

ودعا الى عقد قمة للشرق الأوسط وشمال افريقيا من اجل مشروعات المياه السنة المقبلة، واقترح ان يجري الإعداد لها بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي. وقال انه اذا لم يطرأ تغيير على سياسات الحكومات فستزيد احتمالات حدوث نقص حاد في المياه في المنطقة من المحيط الأطلسي الى الخليج.

وقال كوخ فيسر ان هناك بالفعل ثماني دول في المنطقة يقل نصيب الفرد من المياه فيها عن ٥٠٠ متر مكعب سنوياً وهو مستوى يثير القلق بالنسبة للأفراد ويعتبر معوقا للتنمية الإقتصادية.

وقال كوخ فيسر أيضاً إنه «في الثلاثين سنة المقبلة ستكون معظم الدول في المنطقة قد عبرت هذا الحاجز. ومن بين ١٦ دولة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ستكون هناك خمس دول فقط يمكن للفرد فيها ان يحصل على ٥٠٠ متر مكعب او اكثر بحلول سنة ٢٠٢٥ في تقديرنا».

وتستهلك الزراعة ما يقرب من ٩٠٪ من امدادات المياه في المنطقة ولكنها تسهم بنسبة تتراوح بين ١٥ و٢٠٪ فقط من اجمالي الناتج المحلي.

وأضاف نائب رئيس البنك الدولي، ان القيمة المضافة الناتجة عن استخدام متر مكعب من المياه في المغرب هي ١٠,١٥ دولار في الزراعة ولكنها تصل إلى ٢٥ دولاراً في الصناعة.

وقال انه لا بد من استخدام المياه بكفاءة اكبر في الزراعة وان يرتفع ثمنها لمنع الإسراف في استخدامها. ومن شأن استخدام نظم ري أفضل، مثل الري بالتنقيط، ان تؤدي إلى ازدهار الزراعة مع تقليل إستهلاك المياه بنسبة كبيرة جداً.

وتأتي دعوة البنك الدولي الى اجراء عاجل بشأن المياه بعد التقرير الذي صدر عنه أخيراً وأنذر فيه بضرورة ان تجري الحكومات اصلاحات اقتصادية لمعالجة التراجع الذي تسبب في انخفاض نسبة النمو في المنطقة عن اي منطقة أخرى في العالم في السنوات العشر الماضيات.

تقرير في تقرير لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية

أوروبا صدّرت إلى العرب منتوجات زراعية بقيمة ١٢,٥ مليار دولار!

■ بلغ حجم صادرات دول الإتحاد الأوروبي من المنتوجات الزراعية والغذائية إلى الدول العربية ٤,٨٢ مليار ايكو (نحو ١٢,٥ مليار دولار) سنة ١٩٩٣ .

وشكلت تلك الصادرات ١٢ في المائة من اجمالي الصادرات السلعية الأوروبية.

وحصلت الجزائر على ٢٧ في المائة من تلك الصادرات وتسعة في المائة لمصر وثمانية في المائة للإمارات وسبعة في المائة لليبيا. وجاء في تقرير صدر أخيراً عن الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلدان العربية تحت عنوان «واقع واٰفاق التعاون العربي - الأوروبي» ان صادرات الدول العربية من المنتوجات الغذائية إلى دول الإتحاد الأوروبي تتعرض إلى قيود عدة تتزايد كلما تحقق فائض في السلع الغذائية الأوروبية، وتتمثل تلك القيود اساسا في ان اتفاقات التعاون الثنائي بين العرب واوروبا لا تشمل ميزة الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية.

وتخضع الصادرات العربية من المنتوجات الغذائية الى اوروبا إلى قيود هي: المجموعة الأوروبية في فرض تراخيص الإستيراد على الصادرات الزراعية والصناعية التي تعيق نمو اي منتوجات في احدى الدول الأعضاء فيها.

واوضح التقرير ان مؤشرات التبادل التجاري تظهر انخفاضا في حصة الإتحاد الأوروبي من التجارة الخارجية الى الدول العربية. علما ان الصادرات العربية الى السوق الأوروبي انخفضت من ٩١,٣ مليار دولار في سنة ١٩٨٠ إلى ٤٢,٦ مليار دولار سنة ١٩٩٠ في مقابل انخفاض الواردات العربية من دول المجموعة الأوروبية من ٤٩,٦ مليار دولار سنة ١٩٨٠ إلى ٤٧,٣ مليار دولار سنة ١٩٩٠ .وشكلت صادرات السوق الأوروبية الى الدول العربية ما نسبته تسعة في المائة فقط من إجمالي صادراتها سنة ١٩٩٠ في مقابل ١٩,٢ في المائة سنة ١٩٨٠ .

وارجع التقرير هذا الإنخفاض الذي يعتبر الأول من نوعه بين الجانبين العربي والأوروبي الى تدهور اسعار النفط الخام وسياسة تنويع الواردات النفطية التي تنتهجها الدول الأوروبية. وكشف التقرير ان الصادرات الصناعية العربية إلى اوروبا حققت تطورا من ٢ في المائة سنة ١٩٧٧ إلى ١٦ في المائة سنة ١٩٩٠ فيما استمرت حصة الصادرات العربية من المنتوجات الزراعية من اجمالي الصادرات العربية إلى اوروبا عند نسبة ٣,١ في المائة سنة ١٩٩٢ في مقابل ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٠ . وقدرت هذه الصادرات بـ ١,١٢٨ مليار ايكو (نحو ١,٣٦٥ مليار دولار). وتعتبر المغرب وتونس ومصر من اهم الدول المصدرة إلى السوق الأوروبية وتشكل نسب صادراتها مجتمعة ٩٩ في المائة بواقع ٥٨ في المائة للمغرب و٢٢ في المائة لتونس و١٩ في المائة لمصر. وتتجه ٣٧ في المائة من تلك الصادرات إلى فرنسا و١٩ في المائة إلى ايطاليا و١٨ في المائة إلى المانيا وثمانية في المائة إلى بريطانيا. فيما تتجه خمسة في المائة من الصادرات العربية إلى هولندا وثلاثة في المائة إلى بلجيكا و٢ في المائة إلى اليونان.

على الرغم من التفاهم العربي-الأوروبي في برشلونة

الإتحاد الأوروبي يبني جداراً مثل جدار برلين بين «سبتة» والمغرب

■ تمخض عن مؤتمر التعاون الأوروبي المتوسطي، الذي انعقد في برشلونة، تفاهم بين الإتحاد الأوروبي و١٢ دولة متوسطية وشمال افريقية لتشكيل منطقة تبادل حر بحلول سنة ٢٠١٠.

المراقبون اعتبروا هذا التفاهم ثورة حقيقية لمعظم دول جنوب المتوسط التي يجب عليها تكييف انظمتها الإقتصادية وفتح اسواقها. فيما يقول مراقبون آخرون، ان الفريق الأوروبي في المؤتمر كان يتوخى شيئاً واحداً هو الحد من الهجرة غير الشرعية من شمال افريقيا الى دول اوروبا الجنوبية عن طريق اغداق القروض والمعونات على دول شمال افريقيا على امل في ان تشكل الأموال الأوروبية الممنوحة للجانب الآخر من المتوسط أداة لخلق الوظائف اللازمة للعاطلين عن العمل هناك لأن البطالة هي العامل الأساسي وراء الهجرة.

وحتى في أوروبا هناك اعتقاد بأن ذلك لن يحل المشكلة، ولهذا تقوم اسبانيا بالتعاون مع «الإتحاد الأوروبي» بإقامة جدار كجدار برلين بين مدينة «سبتة» والمغرب طوله ٥٨,٥ كلم وقد صنف على انه مشروع عسكري اوروبي، ذلك ان مدينة «سبتة» المغربية التابعة لأسبانيا، هي البوابة التي يدخل منها المهاجرون غير الشرعيين الى اوروبا ليس فقط من المغرب انما من انحاء اخرى في افريقيا والشرق الأوسط.

وسيدعم الإتحاد الأوروبي هذه العملية عبر تقديم مساعدة مالية كبيرة. وقررت دول الإتحاد تخصيص ٤,٦٨ مليار وحدة حساب أوروبية (ستة مليارات دولار) لفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩ يضاف إليها احتمال منح قروض ومساعدات من الدول الأعضاء.

وستمنح غالبية هذه المساعدات الى القطاع الخاص في كل من الدول المستفيدة منها.

وستحدق الشراكة الإقتصادية والمالية الجديدة عبر توقيع اتفاقات شراكة.

وتربط بين ست دول متوسطية هي (إسرائيل وتونس والمغرب وقبرص ومالطا وتركيا) وبين الإتحاد الأوروبي اتفاقات شراكة من هذا النوع. وتجري ثلاث دول أخرى هي الأردن ومصر ولبنان مفاوضات لتوقيع اتفاقات مماثلة. وتعتزم الجزائر وسوريا ايضا اتخاذ الخطوة ذاتها.

البيان الختامي لمؤتمر برشلونة حدد الهدف من هذه الشراكة الإقتصادية هو انشاء «منطقة تبادل حر». ومن اجل تحقيق هذا الهدف اقترح المشاركون «تحسين الظروف المعيشية للشعوب وتحسين مستوى العمل وتقليص الفارق من حيث التنمية في المنطقة الأوروبية - المتوسطية وتعزيز التعاون والتكامل الإقليمي».

واضاف البيان، ان التوصل إلى انشاء هذه المنطقة يوجب «القضاء تدريجاً على كل الحواجز الجمركية وغير الجمركية الماثلة امام التجارة بالمنتوجات الصناعية وفقاً لجداول زمنية يجري التفاوض حولها بين الشركاء».

اما تجارة المنتوجات الزراعية، التي تعتبر قطاعاً حساساً بالنسبة إلى الإتحاد الأوروبي «فسيتم تحريرها تدريجاً عبر أعطاء افضلية الدخول او الدخول المتبادل إلى الأسواق من اجل التوصل إلى تكامل اكبر بين الأنظمة الإقتصادية لمختلف الشركاء». ويجب أيضا دعم التنمية الإقتصادية في دول المتوسط عبر «الإدخار الداخلي الذي يشكل قاعدة الإستثمارات وعبر الإستثمارات الخارجية المباشرة».

وبالتالي، «من المهم توفير البيئة الملائمة لها (الإستثمارات) لا سيما عبر ازالة الحواجز امام هذه الإستثمارات على نحو تدريجي لتسهيل نقل التكنولوجيا وتشجيع الإنتاج والتصدير».

الا ان «الإتحاد الأوروبي» اعترف «بان مسالة الديون قد تطرح صعوبات على طريق التنمية الإقتصادية». وتعهدت الدول الـ ١٥ الأعضاء «مواصلة الحوار بهدف احراز تقدم في المحافل المختصة».

وقال وزير الخارجية الجزائري محمد صالح دمبري المتحدث باسم الدول العربية الثمان المشاركة في مؤتمر برشلونة: «إن تكييف اقتصادات دول الجنوب (المتوسط) يجب أن يتم بأقل كلفة اجتماعية ممكنة».

وفي هذا الصدد دعت الجزائر إلى «تكييف متضامن» مرتكز إلى مبدأ الدعم الذي يمنحه الإتحاد الأوروبي الى الدول الأعضاء الأكثر فقراً.

وقال زير الخارجية البريطاني مالكوم ريفكيند من جهته ان «الإستقرار السياسي في المنطقة رهن بالنمو الإقتصادي».

وستجري اللجنة الأوروبية وبريطانيا دراسة لتناول «الحواجز في وجه الإستثمارات» في دول المتوسط.

وأوضح مالكوم ريفكيند ان «هذه الدراسة ستعرض خلال مؤتمر يعقد في لندن في النصف الثاني من سنة ١٩٩٦ ستقترح خطة عمل مفصلة لكل دولة من دول المنطقة». الا انه رأى انه يتعين على الإتحاد الأوروبي «اعتماد المزيد من السخاء» مع شركائه من جنوب المتوسط عبر تسهيل النفاذ إلى اسواقه لا سيما للمنتوجات الزراعية، وقد تقدمت مصر بطلب بهذا المعنى خلال المؤتمر. ويظل ملف الزراعة هو الأكثر تعقيداً في المفاوضات حول اتفاقات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ودول المتوسط، اذ ان بعض الدول الأوروبية يعتمد إجراءات حمائية مشددة جداً في هذا القطاع.

على صعيد آخر، وكرد على السياسة الإقتصادية التي تنتهجها إسرائيل مستفيدة من استرخاء عملية السلام، دعا نادر النابلسي وزير البترول والثروة المعدنية السوري، (خلال المؤتمر السادس للثروة المعدنية الذي انعقد في دمشق في اواخر الشهر الماضي)، إلى تعزيز التعاون بين العرب لإقامة مشاريع اقتصادية وصناعية كبيرة ونبذ الخطط الإقتصادية التي تروج لها الدولة العبرية التي تهدف الى السيطرة والهيمنة على اقتصاديات ومقدرات الدول العربية.

وقال نادر النابلسي في كلمته: «إن تعزيز التكامل العربي في هذه الظروف الصعبة وبناء القدرة العربية الذاتية اقتصادياً وعلمياً واجتماعياً هو نقطة الإرتكاز التي يجب بلوغها لمواجهة تحديات العصر والخطط التي تحاك ضد الأمة العربية بطرح مشاريع غريبة على امتنا والتي تهدف اولا واخيراً إلى استيعاب هذه الأمة العربية وإلى ازالتها من الوجود.

الأردن

١,٧٩٨ مليار دينار موازنة سنة ١٩٩٦

تخفيف القيود على ملكية المستثمرين الأجانب للمشاريع المحلية

■ بدأت على ما يبدو آثار القمة الإقتصادية التي انعقدت في عمان في اواخر تشرين الأول/ اكتوبر الماضي، تنعكس على الأداء والخطط الإقتصادية التي يجري البحث فيها في مملكة الحسين بن طلال.

وأولى هذه الملامح التغيرية النية في اعادة تنظيم دخول الإستثمار الأجنبي واتاحة الفرصة امام الملكية الأجنبية الكاملة في معظم المشاريع، تلك الخطوات التي ما تزال دول مجلس التعاون الست مترددة فيها.

فقد قال طالب الرفاعي مدير عام مؤسسة تشجيع الإستثمار، ان النظام الجديد الذي سينظر الأمر فيه سيفتح الباب امام رفع القيود كلياً عن الإستثمار الأجنبي باستثناء بعض القطاعات في الإعلام والتعليم وتجارة التجزئة والنقل.

وقال الرفاعي ايضاً، انه يتوقع ان يعلن عن النظام قريباً، محدداً نطاق وسقوف الإستثمار، وهي عنصر رئيسي في قانون جديد لتشجيع الإستثمار اقر في تشرين الأول/ اكتوبر الماضي ويمنح مزايا لم يسبق لها مثيل لتشجيع الإستثمار الأجنبي.

وفي القانون الجديد لن يكون هناك «محركات بالنسبة إلى الإستثمارات الأجنبية وبامكان المستثمرين التقدم للإستثمار حتى في القطاعات التي لديها سقف ٤٩ في المائة. اما القيود التي ستبقى في بعض القطاعات المحددة هي لحماية قطاعات محلية تعتاش عليها اعداد كبيرة من الأردنيين».

وينتظر المستثمرون الأجانب اقرار النظام لدخول سوق عمان المالي والإستثمار في ما يزيد على مائة شركة مسجلة في السوق الرسمي.

وقال مسؤولون آخرون، انه سيبقى هناك على الأرجح سقف ٤٩ في المائة في المساهمة الأجنبية في الشركات المساهمة العامة.

وقال الرفاعي، ان مؤسسة تشجيع الإستثمار التي تم تشكيلها حديثاً منحت صلاحيات اوسع لمخاطبة الجهات الحكومية. وستنظر بإيجابية الى المشاريع ذات الجدوى التي تعود على الإقتصاد الوطني بالفائدة حتى في القطاعات المقيدة.

ومن المتوقع ان تلعب «مؤسسة تشجيع الإستثمار الأجنبي» دوراً رئيسياً، ليس فقط في تشجيع الإستثمار واصدار الموافقات، بل ايضا في تحريك الجهات الحكومية المختلفة للتفاعل بسرعة مع الطلبات باقل قدر من العقبات الإدارية.

وستتوب المؤسسة عن المستثمرين الأجانب في الحصول على الموافقات من الجهات الحكومية المختلفة لتنفيذ مشاريعهم.

وقال الرفاعي، ان المؤسسة ملزمة باعطاء جوابها نفياً او ايجاباً بشأن طلبات المستثمرين خلال مدة اقصاها ٣٠ يوماً.

واضاف «هناك الإلتزام السياسي ولكن علينا ان نطور الية تسهيل الإستثمار الأجنبي».

ومن المتوقع ايضا ان يجتمع المجلس الأعلى للإستثمار الذي تم تشكيله حديثاً للمرة الأولى، وهو الجهة التي ستضع الإستراتيجية العامة، لتشجيع الإستثمار الأجنبي التي ستقوم المؤسسة بتنفيذها.

وقانون تشجيع الإستثمار الجديد الغى التمييز بين المستثمر المحلي والأجنبي إلى جانب قانون جديد للضريبة يمنح تخفيضات كبيرة في ضرائب الشركات.

فبعد تثبيت السلم مع إسرائيل، يسود في عمان اقتناع واضح باهمية الإستثمار الأجنبي لتحقيق نمو اكبر في الإقتصاد وان الحوار الدائر هو اين نريد الإستثمار الأجنبي وفي اي قطاعات ونوعية المستثمر الأجنبي المرغوب. ويسعى الأردن لإستقطاب الإستثمار الأجنبي في اقتصاده مع سياسات اقتصادية وبرنامج اصلاح اقتصادي يتبعه بمشورة «صندوق النقد الدولي» لتحرير اقتصاده ومنح القطاع الخاص دوراً اكبر.

وهناك مشاريع تقدر بمئات الملايين من الدولارات تمخضت عن قمة عمان الإقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا التي عقدت في نهاية الشهر الماضي.

وقد حظي الأردن باهتمام استثماري كبير يتوقع ان يترجم على ارض الواقع خلال الفترة المقبلة في مشاريع محددة بعد ان نجحت عمان في جلب انظار المستثمرين كموقع استثماري جذاب لإقامة المشاريع التي تستفيد من موقعه وتشريعاته الإستثمارية. فبلغ اجمالي رؤوس اموال ١٠٧ مشاريع اقتصادية تمت الموافقة عليها خلال الثمانية اشهر الأولى من هذه السنة بموجب قانون الإستثمار السابق ٢٧٠,٣ مليون دينار (٣٨١ مليون دولار.

ومعظم الإهتمام من قبل المستثمرين الأجانب يتركز على ان الشركات الأجنبية ترغب في ان تستفيد من موقع الأردن كمركز تصدير اقليمي إلى أسواق المنطقة مستفيدة من توفر اليد العاملة الماهرة وانخفاض التكاليف.

على صعيد آخر قال عبد المنعم سمارة رئيس هيئة تطوير وادي الأردن الحكومية، ان الأردن وقع على عقود لتشييد اربعة فنادق كبرى على «البحر الميت» تكاليفها ستبلغ ٢٨٠ مليون دولار تقريباً. وسيستكمل تشييدها على ارض مملوكة من الدولة في غضون ثلاث سنوات من توقيع العقود.

وسيحتوي كل فندق من الفنادق التي ستشيد قرب قرية «سويمح» على ٤٠٠ غرفة تقريباً وسيضم منشآت صحية للإستفادة من المزايا العلاجية للبحر الميت للمشاكل الجلدية.

ويسعى الأردن إلى محاولة اللحاق بإسرائيل التي انشأت بالفعل صناعة منتجعات صحية على جانبها من شاطىء البحر شديد الملوحة. ويوجد بالفعل في الجانب الإسرائيلي الفا غرفة فندقية وتعتزم تنفيذ توسعات ضخمة.

والفنادق الأربعة المزمع تشييدها على الجانب الأردني جزء من خطة طموحة لعمان لتوفير فنادق بالمنطقة تتسع لثمانية الاف فرد بحلول عام ٢٠١٠ ومعظمها سيشيد في قرى سياحية داخلية خلف الفنادق الجديدة.

وقال مسؤولون انه من المزمع ايضا تطوير منطقة ثانية إلى الجنوب من البحر الميت في «زارة» ربما بحلول السنة المقبلة.

وقال المسؤولون ذاتهم، ان البنية الأساسية اللازمة لتطوير سياحة البحر الميت ستتكلف نحو ٩٠ مليون دولار. وسيتم تمويل جزء من عوائد حكومية ومن الإيجار المحصل عن الأراضي المؤجرة غير انه ستظل هناك حاجة إلى مساعدات خارجية.

● قدر وزير المال الأردني باسل جردانة الموازنة العامة للدولة لسنة ١٩٩٦ بنحو ١,٧٩٨ مليار دينار اردني. وقال ان الموازنة تتضمن عجزاً يصل الى ١٦٣ مليون دينار سيغطى بالكامل عن طريق المنح والمعونات التي ينتظر الحصول عليها.

وكانت الموازنة العامة للأردن لسنة ١٩٩٥ بلغت نحو مليارَي دينار بما في ذلك موازنة الحقت بباب خاص بها مقدارها ٣٩٠ مليون دينار، اما العجز الحقيقي في موازنة ١٩٩٥، مع استبعاد المنح والقروض، فبلغ ٤٥٩ مليون دينار. واوضح جردانة ان الإيرادات العامة في موازنة سنة ١٩٩٦ تقدر بنحو ١,٨ مليار دينار اي بزيادة مقدارها ١٢٥ مليون دينار على التقديرات الموضوعة لسنة ١٩٩٥، مشيراً إلى ان الإيرادات المحلية بلغت ١,٥٧ مليار دينار وقدرت الموازنة المنح المالية بنحو ١٦٣ مليون دينار والأقساط والقروض المستردة بنحو ٦٠ مليون دينار، اما النفقات العامة فقدرت بنحو ١,٨ مليار دينار، اي بزيادة مقدارها ١٨٥ مليون دينار على اعادة التقدير لسنة ١٩٩٥ . وقدرت النفقات الجارية بنحو ١,٣٢ مليار دينار والنفقات الراسمالية بنحو ٤٧٠ مليون دينار. وذكر الوزير الأردني ان هذا يعني ان الإيرادات العامة تغطي النفقات العامة مضيفاً: «أننا لو أخذنا فوائد القروض العسكرية في الإعتبار التي تدفع خارج الموازنة لأصبحت نسبة العجز في الموازنة العامة قبل المنح والمساعدات من الناتج المحلي الإجمالي منسجمة مع متطلبات برنامج التصحيح الإقتصادي الذي يطبقه الأردن بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وهي ٣,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر بنحو ٥ مليارات دينار».

واشار الى ان مشروع الموازنة وضع بصفة كونه جزءاً من برنامج التصحيح الإقتصادي وبحيث يحقق أهدافه، وشدد على ان مشروع الموازنة وضع في ضوء مجموعة من الركائز الأساسية.

اسرائيل

اغتيال رابين لم يؤثر في الأداء الإقتصادي

نمو اجمالي الناتج الوطني ٦,٨ في المائة

■ وزع مكتب الإحصائيات الإسرائيلي بياناً تضمن تقديرات للنمو الإقتصادي توقف عندها المحللون الإقتصاديون، الذين راقبوا تاثير اغتيال اسحق رابين على الأداء الإقتصادي.

فالبيان توقع ان يسجل إجمالي الناتج الوطني خلال هذه السنة معدل ٦,٨ في المائة مقابل ٦ في المائة سنة ١٩٩٤ .

وتظهر ارقام مكتب الإحصائيات الرسمي، انه على النقيض من التوقعات فان هذا النمو السريع غذته الإستثمارات وليس الإنفاق الخاص.

وسينمو الإستثمار في الأصول الثابتة بنسبة ٩,٩ في المائة لأسباب اهمها الإستثمار في بناء العقارات السكنية وذلك مقارنة مع ١٢,٧ في المائة السنة الماضية.

ومن المتوقع ان ينمو الإستهلاك الخاص بنسبة ٦,٣ في المائة هذه السنة انخفاضا من ٨,٩ في المائة السنة الماضية.

ولأول مرة منذ سنة ١٩٩١ ستحدث زيادة في معدل صافي المدخرات الخاصة الذي سيزيد من ١٠,١ في المائة من الدخل المتاح للإنفاق ليصل إلى ١٢,٥ في المائة في ١٩٩٥ .

لكن من المتوقع ايضا ان ينمو عجز القطاع العام للمرة الأولى منذ سنة ١٩٩١ حيث سيبلغ ٣,٦ في المائة من اجمالي الناتج المحلي مقارنة مع ٠,٩ في المائة السنة الماضية.

وستنمو الصادرات بنسبة ٧,٨ في المائة انخفاضاً من ١١,٥ في السنة الماضية في حين ستزيد الواردات بنسبة ٨,٢ في المائة مقارنة مع ١٣,١ في المائة السنة الماضية.

ونتيجة للزيادة الأقل من المتوقع في الواردات سينخفض العجز في ميزان المعاملات الجارية إلى ٤,٠٥ مليار دولار عن المتوقع. وكان العجز بلغ ٢,٥ في المائة السنة الماضية.

وسيبلغ إجمالي العجز التجاري ٩,٩٩٥ مليار دولار ارتفاعاً من ٧,٩٠٩ مليار في السنة الماضية ونصف هذه الزيادة ناجم عن ارتفاع اسعار الواردات. وكانت مصادر حكومية رسمية قد خففت من اثار اغتيال اسحق رابين على الإقتصاد، فاستشهد دافيد برودبت المدير العام في وزارة المالية على ذلك بنجاح اصدار اسهم «كوء الصناعية في نيويورك والمفاوضات الناجحة بشأن اتفاق قرض قيمته ٢٥٠ مليون دولار وقع في لندن في أواخر الشهر الماضي، ثم قرار إسرائيل بالمضي قدماً في اصدار مستقل لسندات في نيويورك في نهاية السنة الحالية.

وتتوسع إسرائيل في قروضها الخارجية وعادة ما يتم ذلك بضمانات اميركية لتغطية عجز ضخم في العملات الأجنبية.

وتمكنت إسرائيل حتى شهر ايلول/ سبتمبر الماضي من جمع ٤,٣ مليار دولار باستخدام ضمانات اميركية قيمتها الإجمالية عشرة مليارات دولار عرضتها الحكومة الأميركية منذ ثلاث سنوات لتمويل استيعاب إسرائيل للمهاجرين من الإتحاد السوفياتي سابقاً وقال دافيد برودبت، ان أصدار سندات حكومية إسرائيلية في نيويورك في نهاية هذه السنة سيكون مستقلاً بعد ان كانت الحكومة الأميركية تضمن هذه الإصدارات من قبل. وأضاف انه لا يرى اي داع لمراجعة المؤشرات الإقتصادية الأخيرة لسنة ١٩٩٦ والتي توضح ان معدلات النمو المرتفعة ستستمر.

وقال رداً على سؤال حول اذا ما كان من المتوقع ان تتغير النظرة العامة للإقتصاد في حالة اجراء انتخابات قبل تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٦: «لا أرى امكانية اي تغير اساسي في الوضع الإقتصادي اذا جرت الإنتخابات في ايار/ مايو او حزيران/ يونيو سنة ١٩٩٦ ولن يكون هناك اي تغيرات في ميزانية سنة ١٩٩٦ فيما يتعلق بالموعد المحدد للإنتخابات».

إيران

خبراء في «البنك الدولي» يؤكدون

الحظر الأميركي أناخ الإقتصاد الإيراني ولم يشله

■ يجمع المحللون الإقتصاديون على أن الحظر التجاري الأميركي الذي ضربه «البيت الأبيض» حول طهران، إلى جانب تراكم الديون الخارجية وانخفاض اسعار النفط، عوامل أناخت الإقتصاد الإيراني واتعبته.

ويرى هؤلاء المحللون انه في السنتين الماضيتين ونتيجة لانهيار اسعار النفط المنخفضة واستحقاق ديون قصيرة الأجل، ونتيجة للعقوبات فإن الإقتصاد الإيراني واجه بيئة أكثر صعوبة بكثير، لذلك كانت السنة الماضية اكثر صعوبة.

فالعجز المالي لطهران اتسع وارتفع معدل التضخم وانخفضت قيمة العملة الإيرانية واعادت التفاوض بنجاح على جدول زمني لاعادة سداد ديون قصيرة الأجل مع دائنين مختلفين.

ويرى المحللون العارفون بشؤون البيت الإيراني، انه في الخطة الخمسية المقبلة يجب استمرار الإلتزام بأهداف الإصلاح وتحقيق نمو نسبته خمسة في المائة واستمرار عملية التخصيص واتخاذ الإجراءات الصحيحة للإستقرار، في وقت وصلت الديون إلى ٣٥ في المائة من اجمالي الناتج المحلي مما يعد وفقاً للمقاييس الدولية معدلاً «غير مرتفع للغاية».

ومن المقرر ان تسدد إيران نحو ثلاثة مليارات دولار في السنة الفارسية الحالية من ديونها الخارجية التي تتراوح قيمتها الإجمالية بين ٢٠ ملياراً و٣٠ مليار دولار انفق معظمها على موجة اقبال على الشراء خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢ حيث بلغت الواردات ذروتها ووصلت إلى ٢٨ مليون دولار في عام ١٩٩٢ .

وذكر خبراء في «البنك الدولي»، كانوا اكملوا اخيراً دراسة بشأن الإقتصاد الإيراني ستنشر نتائجها قريباً بعد انتهاء مشاورات مع حكومة طهران، ان ايران حسنت في المستوى التنموي والتربوي خلال السنوات العشر الماضية حيث بلغ التسجيل في التعليم الإبتدائي ١٠٠ في المائة وتوقع زيادة متوسط عمر الفرد وتقلص الأمية في أنحاء البلاد.

واشار الخبراء الى ان البنك مستعد لدعم إيران في الدراسات الفنية التي تتعلق بالإصلاحات الإقتصادية.

وسحبت إيران نحو ٢٥٠ مليون دولار فقط لتمويل ستة مشروعات للتنمية والري من قروض قيمتها ٨٥٠ مليون دولار التزم البنك الدولي بتقديمها.

على صعيد آخر، قال محمد سوري، رئيس شركة الناقلات الوطنية الإيرانية المملوكة للدولة، ان الشركة ستتسلم في ايار/ مايو ١٩٩٦ اول ناقلة من خمس ناقلات نفط كورية جنوبية جديدة.

وقال سوري، إن تكثيف الشركة لنشاطها في إستئجار ناقلات من الأسواق العالمية منذ حزيران/ يونيو ١٩٩٥ لم يكن نتيجة العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران وانما لتفضيل زبائنها توصيل مشترياتهم من النفط الإيراني.

وتحتاج الشركة، وهي شركة شقيقة لشركة البترول الوطنية الإيرانية، الى الناقلات الكورية لتحل محل اسطولها القديم الذي تضرر خلال الحرب العراقية الإيرانية بين ١٩٨٠ و١٩٨٨ .

وانخفض عدد الناقلات في اسطول الشركة الى ١٦ ناقلة منها سبع ناقلات فقط قادرة على نقل النفط الخام بعد ان اضطرت خلال السنتين الماضيتين الى وقف عدد من ناقلاتها القديمة التي يعود تاريخ صنعها الى ما قبل الثورة الإسلامية سنة ١٩٧٩ عن العمل.

واضطرت إيران، وهي ثانية اكبر دولة مصدرة للنفط بعد السعودية، الى استئجار ناقلات من السوق العالمية وتسديد اجورها بالعملة الصعبة لتوصيل نفطها إلى زبائنها في العالم.

وستوفر هذه الناقلات لإيران قدراً اكبر من المرونة في تسويق نفطها وستخفف تدريجيا اعتمادها على استئجار ناقلات من السوق العالمية.

ويقول تجار نفط ووسطاء شحن غربيون ان ايران اضطرت الى تكثيف نشاط استئجار الناقلات بعد الحظر التجاري والإستثماري الذي فرضه عليها الرئيس الأميركي بيل كلينتون في حزيران/ يونيو الماضي وادى الى توقف شركات اميركية عن تسلم ٦٠٠ الف برميل يومياً من النفط الإيراني الخام. وكانت الشركات الأميركية قبل الحظر ترسل ناقلاتها او ناقلات مستأجرة بانتظام إلى إيران لنقل النفط الخام مما خفف على طهران بعض أعباء توصيل صادراتها البالغة ٢,٥ مليون برميل يومياً.

● قال مسؤولون ايرانيون ان شركة البترول الوطنية الإيرانية تمكنت من ايجاد زبائن جدد للكميات التي كانت الشركات الأميركية تنقلها قبل الحظر.

الكويت

لأن التخصيص بدأ يغري المستثمرين

الأموال المهاجرة تحرك الإقتصاد الراكد

■ بدأ المراقبون الإقتصاديون يلاحظون في الآونة الأخيرة عودة الأموال المهاجرة الى داخل الكويت، فالمستثمرون الكويتيون الذين اخرجوا اموالهم من الداخل باستثمارها في مشاريع في الخارج، اخذوا يعيدون جزءاً من اصولهم الأجنبية التي تقدر بمليارات الدولارات لتمويل عمليات التخصيص في الداخل.

طوال السنوات العشر الأخيرات ظلت الأسواق الخارجية تمثل الخيار الوحيد امام اصحاب رؤوس الأموال الكويتيين، فهم واجهوا منطقة مضطربة سياسياً وسوق اسهم طال ركودها وديوناً ضخمة مستحقة على الافراد والشركات وسيطرة الدولة وتسلط حفنة من عائلات التجار على الإقتصاد.

غير انه في السنة الماضية بدأت تظهر مؤشرات تدل على ان التيار الضارب عكس وجهته، فقد باعت الكويت اسهماً حكومية في ثماني شركات مسجلة بالبورصة قيمتها مليار دولار خلال سنة ١٩٩٤ وتعتزم بيع حصص في ٢٨ شركة اخرى مسجلة قيمتها ثلاثة مليارات دولار خلال السنوات القليلة المقبلة. وما زالت خطط بيع منشآت حكومية رئيسية مثل الكهرباء والإتصالات من خلال استشارات هيكلية لشركات غير عربية متعددة الجنسية على الأرجح قيد الإعداد نظرا الى انها ستنطوي على تخفيضات في الوظائف تتسم بحساسية سياسية في الوقت الراهن.

غير ان عمليات البيع الحالية اضفت بريقاً على اقتصاد ظل قاتماً لفترة طويلة بسبب الدين والتوتر المستمر بشأن العراق.

وقد لاحظ المراقبون ان الأمر سيكون إيجابياً من حيث التدفق الداخل لرؤوس الأموال. فالناس باتوا مستعدين لشراء أصول محلية. ومزيد من المبيعات يعني مزيداً من الدنانير العائدة، وهو امر مفيد للدينار ويعني ارتباطاً مزيد من اموال القطاع الخاص بالإقتصاد. وهذا امر يراه المراقبون من العوامل الإيجابية.

وجاء تعزيز الجزء الأكبر من الطلب على الأسهم المباعة من تدشين مرحلة السداد لبرنامج تسوية ديون مشكوك فيها تبلغ ٢٠ مليار دولار نتجت عن انهيار البورصة سنة ١٩٨٢ ومن خسائر حرب الخليج وليس عن قوة اقتصادية اساسية.

ويتوقع ان يبدأ تجار ومسؤولون حكوميون في سداد عشرات الملايين من الدنانير (الدولارات) في غضون الأشهر المقبلة.

وستزيل المدفوعات ظروف عدم تأكد اقتصاد اضعف الثقة المصرفية وعرقل التجارة.

«الهيئة الكويتية العامة للإستثمار» أعلنت ان مبيعات المدينين لأسهم لتمويل المدفوعات قد تؤثر بشكل عرضي بين الحين والآخر على طلب السوق على اسهم الهيئة غير انها لن تعوق عمليات البيع.

واشادت الهيئة بزيادة ودائع البنوك خلال سنة ١٩٩٤ وبانخفاض تحويلات العملة الأجنبية للخارج، وتقول ان مزيداً من المبيعات ستجتذب مزيداً من الأموال.

ويقول خبراء ان بعض الأموال العائدة سيستخدم ايضا في تسوية مديونيات.

ومع استكمال مبيعات الأسهم سيتحول الإهتمام الى القضية الشائكة الخاصة ببيع المرافق الحكومية الكويتية غير الفعالة.

خالد الفايز، الرئيس التنفيذي لـ «مؤسسة الخليج للإستثمار» قال من جهته، إن الجانب الصعب في عملية التخصيص لم يحل بعد، وهواعادة هيكلة الشركات القائمة المملوكة بالكامل للحكومة، اضافة إلى مجموعة من شركات الخدمات وقال جايلس كود ادامس، المدير لدى «ليمهان برادرز» امام منتدى كويتي للتخصيص انعقد اخيرا، إن «العالم ينتظر الخطوة الأكثر جوهرية لتخصيص اصول حكومية كبرى مثل قطاع الإتصالات».

● اثار تحذير جاسم السعدون، الذي يحظى باحترام الأوساط المالية الكويتية من ان مشكلة ديون الأفراد في الكويت وصلت إلى مستويات ضارة ردود فعل متباينة من المصرفيين الذين رفض بعضهم التحذير قائلين انه يثير المخاوف من دون طائل، بينما حث آخرون على تشديد المراقبة على الإئتمانات.

وما يثير قلق السعدون ليس حجم القروض الذي يوازي ١٤٪ من الثروة الوطنية للكويت حسبما تقاس باجمالي الناتج المحلي، وانما هو المواقف الشعبية غير المرضية تجاه سداد الديون وسجل الدولة غير الناصع في مجال إدارة الدين.

فالمستويات الكبيرة للديون الشخصية غير مرغوب فيها في ضوء سجل الحكومة في إنقاذ المقترضين المتخلفين عن السداد، وهو سجل قد يشجع بعض المقترضين على الإعتقاد بان الدولة ستهب مرة أخرى لمساعدتهم اذا ما تعرضوا الى متاعب.

وفي رأي السعدون انه ينبغي على المؤسسات الإئتمانية ان تتحلى بالحذر مشيراً الى ان قاعدة كبيرة من العملاء لا تبدي التزاماً كبيراً بالوفاء بديونها لهذه المؤسسات نتيجة تدخل الحكومة من قبل.

وقد شطبت الحكومة كل الديون الإستهلاكية تقريباً للكويتيين في الأشهر التالية لحرب الخليج سنة ١٩٩١ في واحدة من اللفتات السخية التي استهدفت مساعدة الكويتيين على العودة من المنفى والبدء من جديد في بلادهم. وفي خطوة منفصلة في سنة ١٩٩٢ اشترت الدولة ٢٠ مليار دولار من الديون المعدومة من البنوك في مقابل سندات في اطار عملية إنقاذ من الدين واعلنت شروط سداد سخية تتضمن اعفاء المدينين من ٥٠٪ او اكثر من ديونهم.

والمصارف حالياً مطالبة بالوفاء منذ حملة انقاذ المدينين في سنة ١٩٩٣ . ولكن الى ان يتم سداد الدين وتستحق السندات تواجه البنوك ندرة في فرص تقديم قروض تجارية جديدة. والنتيجة في المنافسة الشرسة على تقديم قروض استهلاكية وشخصية.

وبدأت البنوك حملة نشطة لتسويق القروض الشخصية لأغراض مثل تجديد المساكن بعد ان فرض البنك المركزي في اذار/ مارس الماضي قيوداً صارمة على القيود الإستهلاكية التي تقدمها المصارف والتي تم تعريفها على انها القروض المخصصة لشراء السلع المعمرة. وحدثت طفرة كبيرة في نشاط الإقراض من شركات السيارات. ويشتبه مصرفيون في ان القروض المصرفية المخصصة لشراء منازل وتجديد المساكن ربما تكون قد استخدمت في بعض الحالات في شراء بضائع.

وكان المصرف المركزي اعلن انه لم يرصد اي مؤشرات على متاعب وشيكة، ويطبق البنك قواعد صارمة على القروض الإستهلاكية في اطار حملته للوصول بالمصارف المحلية الى المعايير الدولية.

وقال المصرف، إن القروض الإستهلاكية التي قدمتها المصارف التجارية الستة في الكويت وبيت المال الكويتي، وهو مؤسسة تمويل إسلامية، والشركات الإستثمارية تراجعت فعلياً بنسبة ١٤٪ خلال عامين حتى ٣٠ حزيران/ يونيو ووصلت إلى ٦٩٣ مليون دينار (٢,٣ مليار دولار).

لكن المحللين يشيرون الى ان ارقام المصرف المركزي لا تتضمن القروض المقدمة من شركات تمويل السيارات التي لا تخضع لإشراف البنك المركزي. وقالوا إنهم يرون ضرورة للتدقيق بشكل صارم في اجراءات تقديم قروض شخصية من بعض شركات التمويل.

مجلس التعاون/ الإتحاد الأوروبي

خيار التفاهم الثنائي يبرز من جديد

إختلف الخليجيون على التعرفة فاستبعد الأوروبيون التبادل التجاري

■ كان رد فعل بروكسيل على فشل مجلس وزراء المال الخليجيين في التوصل الى صيغة نهائية لإستكمال توحيد التعرفات الجمركية، متشائماً، فقد قالت مصادر في الإتحاد الأوروبي، «إن هذا الفشل يعني استبعاد آفاق التبادل التجاري الحر بين مجلس التعاون والإتحاد الأوروبي واحتمال استبدال الأفق الجماعي بخيار الإتفاق الثنائي».

ويرى خبراء في بروكسيل ان اللقاء الثالث الذي جمع الصناعيين الخليجيين ونظراءهم الأوروبيين في منتصف تشرين الأول/ اكتوبر الماضي في مسقط لمس الصعاب التي تواجهها دول الخليج العربية في توحيد التعرفات الجمركية وعدم توافر القناعة الكافية لدى الجانب الخليجي لإستحداث الية تعويض مالي للبلدان التي تفرض اليوم تعرفات مرتفعة مثل السعودية والبحرين (١٢ في المائة) مقارنة مع التعرفات الأقل التي تفرض في الإمارات العربية المتحدة او في عمان.

وتمثل عوائد الجمارك بالنسبة إلى السعودية دخلاً مهماً للموازنة العامة وكذلك الشأن في البحرين خصوصاً ان عوائد النفط محدودة بالنسبة الى الأخيرة.

وردت مصادر خليجية تأخر مفاوضات التبادل التجاري الحر بين مجلس التعاون الخليجي والإتحاد الأوروبي الى فقد الطرفين الحماسة لهذا الأفق، وبإرضاء الذات» بمقتضيات اتفاقية «غات» التي ستنتمي إلى عضويتها دول الخليج قريباً.

ويناسب الجمود الراهن الجانب الأوروبي الذي يلقي بدوره مسؤوليات التأخير على الجانب الخليجي لإنعدام ترتيبات التعرفة الجمركية.

كما يخلص انسداد الأفق مفـ ضية الإتحاد الأوروبي من ضغط منتظم تعانيه مر بانب جمعية الصناعات البتروكيمياوية الأوروبية الـ ناهضت دائما افاق التبادل التجاري الحر مع دول الخليج العربية ورات فيه امتيازاً سيعزز تنافسية مبيعات الصناعات النفطية الخليجية في السوق الأوروبية على حساب منتجات اعضائها.

ويقترح اللوبي البتروكيمياوي، الذي يمتد تأثيره داخل صفوف البرلمان الأوروبي، السعي إلى تحرير البتروكيمياويات من الرسوم على الصعيد العالمي.

ويبدو مستقبل التبادل التجاري الحر بين مجلس التعاون الخليجي والإتحاد الأوروبي «رهينة» عدم اكتمال الإندماج الخليجي ولامبالاة الأوروبيين خصوصاً ان الجمود الراهن لا يضع حواجز كبيرة امام الصادرات الأوروبية نحو سوق بلدان الخليج العربية.

ويرى مسؤولون في دول مجلس التعاون الخليجي ان مبادرة الإتحاد الأوروبي بحرمان البتروكيمياويات الخليجية من امتيازات نظام الأفضليات المعممة الأوروبي من جهة والصيغ المتنوعة التي تضعها بلدان الإتحاد لزيادة الضرائب على النفط ومشتقاته تنم «عن سوء نية» الأوروبيين وتناقض السياسات الداخلية للإتحاد مع روح مفاوضات التبادل التجاري الحر.

وكان عبد الله القويز، الأمين العام المساعد في مجلس التعاون الخليجي، علق على هامش اجتماعات مسقط في تشرين الأول/ اكتوبر الماضي، إن المفاوضات ستتقدم عندما يراعي الأوروبيون المصالح المشروعة لبلدان الخليج.

وسبق ان اقترح مفاوضو الأمانة العامة لمجلس التعاون «معادلة التزام تأمين امدادات النفط للإتحاد في مقابل التزام الأخير التحفظ عن زيادة الضرائب، ما اعتبره الجانب الأوروبي «طلباً غير منطقي» لأن السياسة الضريبية شأن داخلي ومحروقات النفط ستظل سلعة دولية ولا يقبل الإتحاد الأوروبي بتقديم التزامات في شأن مستقبل التجارة الدولية.

ويشك المراقبون في مدى انسجام المواقف الخليجية في التعاطي مع الإتحاد الأوروبي. ولا يستبعد مسؤول خليجي ان تندفع بعض دول مجلس التعاون في اتجاه الخيار الثنائي لإبرام اتفاقات مع الإتحاد الأوروبي.

سلطنة عمان

في خطوة مغايرة لما كان يقبل به

قابوس يبني خطط التنمية على القطاع الخاص

■ في تغيير، اعتبره كثيرون، مغايراً تماماً لما كان يقبل به، اقدم السلطان قابوس بن سعيد، في الخطة الخمسية الرابعة على منح القطاع الخاص دوراً بارزاً في التنمية الإقتصادية.

وكان النفط على مدى ٢٥ سنة من حكم السلطان قابوس مصدر تمويل لنهضة سريعة ولكن موارد السلطنة الطبيعية، وهي منتج مستقل صغير نسبياً، تبدو متواضعة إذا ما قورنت بموارد دول الخليج النفطية الأخرى.

وكانت اسعار النفط العالمية التي تراوحت خلال سنة مضت في نطاق ضيق بين ١٥ و١٧ دولاراً للبرميل اقل من مستوى ١٨ دولاراً للبرميل الذي تعتبره عمان مستوى مريحاً لدوران عجلتها الإقتصادية.

وانعكس تدني اسعار النفط العالمية تباطؤاً في اقتصاد عمان وحول فائضاً في ميزانيتها الى عجز بلغ ٨١٠ ملايين دولار بما يوازي ١٧ في المائة من اجمالي إيراداتها لسنة ١٩٩٥ .

وتهدف الحكومة العمانية الى الغاء العجز في ميزانيتها خلال خطة التنمية الخمسية الرابعة الجديدة التي تبدأ في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ .

وارتفع اجمالي الناتج المحلي الى ٢,٤ مليار ريال (٦,٣ مليار دولار) في النصف الأول من السنة الحالية مقارنة مع ٢,١ مليار ريال (٥,٥ مليار دولار) في الفترة ذاتها من السنة الماضية. وتمثل مساهمة قطاعات غير النفط والغاز ما نسبته ٦٢ في المائة من اجمالي الناتج المحلي مقارنة مع ٣٣ في المائة قبل ٢٠ سنة.

ويرى السلطان قابوس سلطنته التي تملك احتياطيات نفطية محققة تبلغ خمسة مليارات برميل واحة لإستثمارات اجنبية.

ويبدو انه يرى الحل في تنويع اقتصاد سلطنته لإيجاد مصادر جديدة تدر عليها ايرادات بديلة لحوالى اربعة مليارات دولار سنوياً من مبيعاتها النفطية.

وقال السلطان قابوس في الشهر الماضي في كلمة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتوليه الحكم: «إن القطاع الخاص العماني عليه ان ينشط ويشمر عن ساعد الجد ويثبت كفاءته وقدرته على المنافسة».

واضاف عليه: «إن النفط مورد ناضب وعمره مهما طال امده محدود، من هنا كان من الضروري عدم الإعتماد عليه كمورد وحيد لتمويل التنمية».

وقال: «إن النفط لا يزال المورد الرئيسي وتقلبات اسعاره تثير قلق الجميع، ومن ثم فإنه لا مناص من تنويع مصادر الدخل القومي بصورة اكبر ويجب لا يشكل النفط في النهاية الا نسبة ضئيلة في الموارد العامة».

وحث السلطان قابوس المواطنين على الإدخار والإستثمار في الصناعة والسياحة والزراعة والمعادن وقطاعات اخرى، وقال: إنه يتعين استقطاب خبرات وجذب اموال من الأسواق العالمية.

وتملك عُمان إلى جانب ثروتها النفطية احتياطيات محققة من الغاز الطبيعي تقدر بحوالى ٢٢ تريليون قدم كعب لم يتم بعد تطويرها بشكل كامل. ومن المتوقع ان تبدأ سلطنة عُمان بتصدير الغاز الطبيعي المسال بحلول سنة ٢٠٠٠. وتقدر الحكومة ان تشكل ايراداتها من مبيعات الغاز الطبيعي خلال عشر سنوات حوالى ثلث اجمالي إيراداتها من الصادرات.

وتسعى الى تعزيز دور قطاعات اخرى مثل البتروكيمياويات والمعادن وصناعات اخرى تستخدم طاقة غير باهظة التكلفة وتعمل على جذب استثمارات اجنبية لقطاع التعدين.

وتعتبر بورصة مسقط اكثر اسواق الأسهم إنفتاحا في المنطقة وتتبع سياسة متحررة فيما يتعلق بتملك الأجانب للأسهم المحلية.

السعودية

من خوف على هروب الأموال بعد انفجار الرياض

الملك فهد تعجّل في طمأنة المستثمرين على «سلامة الإقتصاد»

■ توقف المحللون الإقتصاديون طويلاً امام كلام قاله الملك فهد بن عبد العزيز في مجلس الوزراء، ليسمعه السعوديون والعالم، بعد ساعات قليلة من الإنفجار الذي هز الرياض في الشهرا الماضي، واودى بحياة ستة اشخاص كانوا في مبنى للحرس الوطني في قلب الرياض.

ففي رأي هؤلاء المحللين ان كلام الملك استهدف أول ما استهدف تجنب اي اثار اقتصادية سلبية نتيجة لذلك الإنفجار. ومحاولة لطمأنة السعوديين المصدومين والمستثمرين الأجانب المحتملين الى ان المملكة لم تنزعج من الحادث وانها ماضية قدماً في اصلاحاتها الإقتصادية.

ويقول المحللون الإقتصاديون، إن الملك ومن يشاورهم في الشأن الإقتصادي شعروا بالحاجة إلى طمأنة الطرفين نظراً إلى ضرورة إسهام السعوديين والمستثمرين الأجانب في خطط التخصيص التي تريد الحكومة تنفيذها وتعلق عليها آمالاً كبيرة باعتبارها وسيلة لتقليل الدور الحكومي المهيمن على الإقتصاد والحصول على دخل بعد عشر سنوات طويلة من العجز الكبير في الميزانية.

ونقل عن الملك فهد قوله، إن مسألة خفض العجز المالي تشغل كثيراً من الدول الذي يشير الى ان هذه الظاهرة ظاهرة عامة وليست فردية. وقيل ان الملك اوضح الجهود الإضافية المبذولة لتخفيض الإنفاق والإجراءات الطموحة التي اتخذتها الدولة لزيادة الإيرادات غير البترولية.

وقد سجل اداء الحكومة انخفاضاً في العجز المالي في النصف الأول من هذه السنة الى اثنين في المائة فقط من اجمالي الناتج المحلي من حوالى تسعة في المائة عام ١٩٩٤ . كما انخفض العجز في الحساب الجاري الخارجي الى اثنين في المائة من اجمالي الناتج المحلي في حين بلغ هذا العجز سنة ١٩٩٤ ثمانية في المائة.

وفي الميزانية السعودية البالغ حجمها ٤٠ مليار دولار يبلغ العجز المتوقع اربعة مليارات دولار يأمل المخططون السعوديون في القضاء عليه بحلول نهاية هذه السنة بفضل ارتفاع اسعار النفط فوق مستوى ١٤ دولاراً للبرميل الذي قدرت الميزانية على اساسه.

وكانت السعودية قد اتخذت عدة اجراءات لزيادة عائداتها في سعي لإصلاح الإقتصاد بعدما ظلت تعاني عجزاً مالياً منذ سنة ١٩٨٣ .

ويقدر اجمالي الناتج المحلي لسنة ١٩٩٤ بنحو ٤٥٠ مليار ريال (١٢٠ مليار دولار).

وسبق لوزير النفط علي بن ابراهيم النعيمي ان قال، إن انتاج النفط الحالي في المملكة يبلغ ثمانية ملايين برميل يومياً، وان مساهمة قطاع النفط في اجمالي الناتج المحلي للسعودية تبلغ حاليا ٣٧ في المائة.

على صعيد اخر قال مسؤولون في صناعة النفط في السعودية، إن شركات نفط اميركية تعمل في المملكة شددت اجراءاتها الأمنية بعد انفجار الرياض.

وتعتبر شركات النفط الأميركية من زبائن النفط السعودي الرئيسيين كما توفر خدمات دعم فني لشركة «ارامكو» السعودية المملوكة للحكومة، وتشارك في بعض المصافي ومصانع البتروكيمياويات. وتعتبر شركات النفط الأميركية من مظاهر الوجود الأميركي الواضحة في السعودية.

ومن الشركات الرئيسية التي تعمل في مجال النفط في السعودية شركة «اكسون» و«موبيل» و«شيفرون» و«تكساكو» بالإضافة إلى عدد من الموردين وشركات الخدمات العاملة مع «ارامكو».

ووصف مصدر في الشركة الإنفجار بانه يبعث على الشعور «بعدم الإستقرار». وقال انهم ينتظرون معرفة الجهة التي تقف وراء هذا الإنفجار و إذا ما كانت المصالح الأميركية ستكون مستهدفة في المستقبل.

وكانت «إكسون» و«تكساكو» و«شيفرون» و«موبيل» تدير موجودات «ارامكو» نيابة عن الحكومة السعودية حتى سنة ١٩٨٨ ولكنها لا تزال حتى الآن على علاقة عمل وثيقة مع «ارامكو».

وتصدر السعودية، التي تملك حوالى ٢٦ في المائة من احتياطيات العالم المحققة من النفط حوالى ١,٣ مليون برميل من النفط الخام يومياً إلى الولايات المتحدة وهي ثانية اكبر دولة موردة للنفط الخام الى الولايات المتحدة بعد فنزويلا.

● صرفت الحكومة السعودية لمزارعي القمح جميع المبالغ التي خصصتها لسنة ١٩٩٥ بعد ان توجهوا للإقتراض نتيجة خفض الدعم الحكومي.

وهذه الخطوة تعزز القطاع الزراعي الذي يسعى الى التحول عن زراعة القمح الى منتوجات زراعية أخرى نتيجة شح موارد المياه وارتفاع تكلفة الوقود والمحروقات.

وكان وزير الزراعة السعودي عبد الله بن عبد العزيز بن معمر، قد قال في ايلول/ سبتمبر الماضي، إن السعودية ستصرف ٢,٧ مليار ريال (٧٢٠ مليون دولار) للمزارعين قبل نهاية ١٩٩٥ .

وكانت الحكومة قدمت منذ الثمانينات حوافز مغرية لمزارعي القمح وعكفت على شراء محاصيلهم بأسعار تفوق الأسعار العالمية، ولكن المزارعين عاركوا لتسديد مستحقات للموردين بعد ان تخلفت الحكومة عن دفع مستحقاتهم بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية.

ومع خفض الدعم ورفع اسعار المحروقات، الى جانب شح مصادر المياه، اصبحت زراعة القمح أقل جذباً.

وقال اقتصاديون على سعة اطلاع، إنهم يتوقعون ان يؤدي صرف المخصصات الى تمكن المزارعين من تسديد ديونهم واستئناف استيراد معدات جديدة والإستثمار في مشاريع زراعية لا تحتاج إلى كثير من المياه. الا انه من غير الواضح إذا ما كانت الحكومة ستمنح المزارعين حوافز لزراعة محاصيل اخرى وخصوصا الشعير.

هنري عزام، كبير الإقتصاديين في البنك الأهلي التجاري السعودي قال: «إن ما سيتحول إليه المزارعون يعتمد على السوق المحلية وما ستغريهم به الحكومة». واضاف:

«الشعير يحتاج إلى مياه اقل من القمح ويبدو منطقياً».

غير ان اقتصاديا زراعياً استبعد ان تكون سياسة الحكومة تشجيع المزارعين على زراعة الشعير.

وباع المزارعون حوالى ١,٥ طن من القمح للخارج خلال السنة المنتهية في حزيران/ يونيو الماضي.

قطر

بسبب القروض البالغة ٧ مليارات دولار

لا حلولاً للضائقة المالية إلا مع الغاز سنة ١٩٩٧

■ على الرغم من انفتاحه المبكر على الدولة العبرية، ومحاولاته المستمرة في توقيع مشاريع في قطاع النفط والغاز، فإن الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، امير قطر، يتوقع استمرار الصعوبات المالية التي تواجهها دولته حتى يبدأ إنتاج الغاز الطبيعي المسال في مطالع ١٩٩٧ .

واعترف الأمير امام اعضاء مجلس الشورى، الذي افتتح دورته الرابعة والعشرين في الشهر الماضي، ان «خطة التنمية الشاملة تصادف صعوبات تتمثل اساسا بالظروف المالية غير العادية التي تمر بها بسبب تدني الأسعار العالمية للنفط والقروض التي حصلنا عليها لتمويل مشاريعنا الصناعية والإنمائية».

لكنه اضاف، إن هذه «الصعوبات المالية لن تدوم طويلا، فهي بطبيعتها موقوتة بالفترة الزمنية الباقية على استكمال مشاريعنا الأساسية وبدء انتاجها الفعلي، وهو ما سيتم بالنسبة الى الغاز الطبيعي في بداية سنة ١٩٩٧».

وكانت قطر، التي وقعت حتى الآن عقوداً وخطابات نيات لتزويد عدد من الدول ١٧ مليون طن من الغاز المسال سنوياً، اقترضت على دفعات حوالى سبعة مليارات دولار لتمويل مشاريعها الواعدة.

واكد الشيخ حمد ان بلاده «لا تملك خياراً سوى الإستمرار في خطة التنمية والوفاء بمتطلباتها، فاحتياطنا النفطي محدود في الوقت الراهن ومن دون الموارد الإضافية المتنوعة والوفيرة التي تضفيها خطة التنمية سنجد أنفسنا في وضع اقتصادي صعب ربما لا نستطيع مواجهته».

وقد اتخذت قطر، التي تنتج فقط ٤٠٠ الف برميل من النفط يومياً، سلسلة اجراءات لمواجهة تدني الإيرادات خلال السنوات القليلة الماضية بينها ترشيد وضبط الإنفاق الحكومي واقتصاره على الضروريات واعادة ترتيب الأولويات في الموازنة العامة وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة بقوة في عملية التنمية.

وفي هذا الصدد اكد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، على ضرورة مواصلة «دعم القطاع الخاص واتاحة الفرصة له للمشاركة في دفع عجلة الإقتصاد الوطني وايجاد كافة التسهيلات له ليقوم بدوره كاملا في التنمية الإقتصادية والإسهام في ربط الإقتصاد القطري بالإقتصاد العالمي الذي تحكمه قواعد الحرية الإقتصادية».

دراسة

في دراسة ميدانية قامت بها «منظمة الخليج للإستشارات الصناعية»

تعديل القوانين شرط لجذب الإستثمارات الأجنبية إلى الدول الخليجية

■ نقرأ في دراسة ميدانية اعدتها «منظمة الخليج للإستشارات الصناعية» مطالبة واضحة لحكومات دول مجلس التعاون الست بادخال تعديلات جذرية على الشروط الموضوعة والسائدة للإستثمارات الأجنبية.

ونقرأ في الدراسة ان المستثمر في دول مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من تمتعه باعفاءات عدة، إلا انه يفتقد الى عدد من المزايا التي يجدها في الدول النامية الأخرى.

وباستثناء المملكة العربية السعودية ودولة البحرين فإن الدول الخليجية الباقية لا تسمح للأجنبي ان يتملك مشروعه بالكامل، فتلك الدول تشترط ان تكون مساهمة رأس المال الوطني بحدود ٥١ في المائة في حين تلزم القوانين ان تكون إدارة المشروع للشريك الوطني.

وهذه القيود تسهم في إبعاد بعض الشركات الأجنبية عن الإستثمار في دول المنطقة، خصوصاً الشركات التي تتمسك لتكون لها الرقابة على نشاطها، او قد تبعد الشركات الأجنبية التي تصر في معظم استثماراتها على الإدارة حتى لو لم تصر على ملكية المشروع بصورة شاملة.

ومن العيوب التي اوردها تقرير «منظمة الخليج للإستشارات الصناعية» عدم السماح للاجانب بتملك الاراضي والعقارات اللازمة لإقامة المشروعات وان كانت هذه الدول توفر الاراضي بالإيجار وضمن اسعار تشجيعية. ومن العيوب الأخرى العديدة أيضاً تعدد الجهات التي يناط بها الإستثمار الأجنبي في دول مجلس التعاون، وعدم وجود قانون موحد للإستثمار والإعتماد على نصوص متناثرة في القوانين المختلفة مما يسبب ارهاقاً للمستثمر ويشتت جهوده، وتتسبب في ارهاقه بإجراءات طويلة خصوصاً عند الترخيص. وطالبت الدراسة بايجاد جهة واحدة مسؤولة عن كافة الإجراءات الإستثمارية وتبسيط الإجراءات الإدارية وصياغة القوانين بشكل اكثر وضوحاً.

وتطرقت الدراسة إلى العيوب المتعلقة بالسياسات الإقتصادية المتبعة في دول المجلس فذكرت من ابرزها ضعف دور المصارف التجارية في تقديم التسهيلات الإئتمانية واعتماد القطاع الصناعي في إستثماراته على القروض الميسرة المقدمة من مصارف التنمية الصناعية، اذ ان هذه القروض تعتمد في الواقع على قدرة الحكومات على التمويل وهي قدرة محكومة بحجم الإيرادات النفطية المتقلبة.

ودعت الدراسة في هذا المجال الى ضرورة تنمية الجهاز المصرفي واعطائه مزيداً من الأهمية في توفير الإئتمان، وخصوصاً الإئتمان الصناعي، وربط معدلات نمو السيولة بمعدلات نمو النشاط الإقتصادي، وتحرير اسعار الفائدة، حيث ان تحديدها تم بصورة تحكمية من قبل الجهاز المصرفي.

إلى ذلك فإن تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية هو شأن ضروري لتحريك إقتصاد تلك الدول إضافة الى الدول النفطية وخفض الإنفاق الحكومي بطريقة متدرجة ومنظمة حتى لا يؤثر تخفيض الإنفاق الحكومي المفاجئ سلباً على النشاط الإقتصادي ويسيء إلى المناخ الإستثماري.

وضمن العيوب المتعلقة بالسياسات الإقتصادية اشار التقرير الى ان ارتباط عملات دول المجلس الشديد بالدولار يؤدي إلى اثار سلبية على ميزان المدفوعات حسب التقلبات التي يتعرض لها سعر صرف الدولار. إلا ان الإستقرار النسبي لأسعار صرف العملات المحلية في دول المجلس امر يساعد على استقرار المناخ الإستثماري.

وتناولت الدراسة بعد ذلك العيوب المتصلة بدور القطاع الخاص، فاشارت إلى ان دور هذا القطاع في الإستثمار الصناعي محدود نسبياً ويقتصر على المشروعات ذات الربحية العالية والمردود السريع والمشروعات صغيرة الحجم نسبياً. فالإعتماد على القطاع الخاص في الإستثمار الصناعي لا بد منه خصوصاً بعد انخفاض التمويل الحكومي وانخفاض قدرة المؤسسات التمويلية الحكومية على تلبية حاجة القطاع الصناعي من تمويل متوسط وطويل الأجل وضرورة ترشيده، مما يشجع ايضاً على ضرورة توسع الحكومات في الإتجاه نحو التخصيص في المشاريع العامة وخصوصاً الصناعية منها.

ولمزيد من تشجيع القطاع الخاص وعملية التحول نحو التخصيص يجب توافر سوق مالية نشطة لضمان تحقيق تداول نشط ومنظم، لتوفر الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الإستثمارية، وتحقيق تنوع لأدوات التمويل المالي ذات المزايا المختلفة بما يتيح الفرصة امام المتعاملين للإختيار وفق مصالحهم واتجاهاتهم.

ونقرأ في دراسة المنظمة الخليجية أن دول مجلس التعاون الخليجي تتميز بوفرة في عنصري رأس المال والطاقة، اللذين يعدان من أهم عناصر الجذب للإستثمارات الصناعية الى هذه الدول، لإقامة الصناعات الكثيفة في استخدام الطاقة ورأس المال، خصوصاً الصناعة البتروكيمياوية، والألومنيوم والحديد والصلب، الا ان الندرة النسبية للقوة العاملة تمثل عائقاً أمام هذه الإستثمارات، ويمكن التغلب عليها من خلال تكوين أيد عاملة وطنية مدربة وفنية، ومن خلال توجيه تعليمي وتدريبي قائم اساساً على الإستجابة للمتطلبات الحقيقية لسوق العمل.

ويمكن الإستعانة في ذلك - بوجه خاص بالشركات متعددة الجنسيات، وإقامة مراكز تدريب وطنية متخصصة، مع مزيد من المحاولات التدريجية لتغيير مفهوم العمل وأنواعه لدى العمالة المحلية.

وتنتقل الدراسة إلى تسليط الضوء على حجم السوق الخليجي الذي يتميز بصغره النسبي ووجود العديد من المشكلات التسويقية، سواء في الداخل، أو الخارج، ومن ثم فانه يتعين لخلق مناخ إستثماري جيد في دول مجلس التعاون، توسيع حجم السوق المحلية وزيادة القدرة التصديرية لها.

وتلحظ الدراسة امكانية توسيع حجم السوق المحلية اعتماداً على ارتفاع معدل النمو الحقيقي للسكان، حيث بلغ سنة ١٩٩٣ حوالى ٢,٤ في المائة في الإمارات و١,٩ في المائة في البحرين و٣,٤ في المائة في السعودية و٣,٧ في المائة في عمان و٤,٩ في المائة في قطر و٢,٥ في المائة في الكويت. كما يمكن توسيعها اعتماداً على ارتفاع متوسط الإستهلاك الفردي وانخفاض نسبة الإكتفاء الذاتي لإنتاج السلع الصناعية في هذه الدول، حيث تبلغ ٤٦ في المائة في البحرين و٢٧ في المائة في الكويت و٢١ في المائة في عمان و٤٣ في المائة في قطر و٣٥ في المائة في السعودية و٢١ في المائة في الإمارات مما يدل على وجود امكانية كبيرة لانتاج بدائل الواردات لإشباع الطلب المحلي.

اما توحيد السوق الخليجي من خلال التكامل الإقتصادي والغاء الرسوم والحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، سيساعد على توسيع دائرة تصريف المنتجات الخليجية.

ودعت المنظمة الخليجية في دراستها الى التنسيق بين الدول، ليس فقط على مستوى الإمتيازات الممنوحة وقوانين الإستثمار وحرية الدخول والخروج للسلع والأفراد ورؤوس الأموال، بل ايضا في مجال السياسات والأنظمة المالية والنقدية والتجارية.

كما دعت إلى إجراء دراسات دقيقة للأسواق الخارجية ومستويات الطلب العالمي على السلع الصناعية ومعدلات نمو هذا الطلب وتوقعاته المستقبلية، حتى يمكن وضع خطط انتاجية صناعية طويلة المدى من ناحية، مع تحسين جودة المنتوج وتنويعه لزيادة القدرة على المنافسة، ومحاولة خفض التكلفة من ناحية اخرى، من دون اغفال لأهمية دور الشركات متعددة الجنسيات في هذا المجال.

كما يمكن تشجيع التصدير عن طريق تقديم مزيد من خدمات التمويل والضمان والتأمين للصادرات، لمواجهة منافسة المصدرين الآخرين من الدول الصناعية والنامية، الذين يتمتعون بالكثير من الحوافز والدعم، بما في ذلك تمويل وضمان وتأمين الصادرات. وقد يكون من ضمن الحلول المطروحة في هذه الحالة انشاء اجهزة وطنية على غرار ما قامت به سلطنة عمان وايجاد آلية للتنسيق بين هذه الأجهزة في اطار المجلس، او انشاء جهاز اقليمي جديد لتمويل وضمان وتأمين الصادرات.

الجزائر

بعد تجاوز «قطوع» الإنتخابات

مطلوب إستقرار سياسي للإصلاح الإقتصادي

■ يبدو أن طي ثلاثين سنة من الإقتصاد الموجه في الجزائر، لن يكون سهلاً، والإصلاحات الإقتصادية التي اقرت لاعادة ترتيب الإقتصاد، باتت محفوفة بالمخاطر والصعوبات، فعلى الرغم من ان هذه الإصلاحات تلقى آذاناً صاغية ودعماً من المؤسسات المالية الدولية، فإن حال العنف والتوتر التي تشهدها البلاد تحول من دون إقبال المستثمرين الأجانب على الإستثمار.

وكانت الجزائر (٢٨ مليون نسمة) غرقت في ازمة اقتصادية منذ سنة ١٩٨٨ بعد تدهور اسعار النفط التي تشكل اكثر من ٩٥٪ من عائداتها الخارجية.

وعلى إثر ذلك بدأت عملية استدانة على المدى القصير لكن سرعان ما جدت نفسها في العام ١٩٩٤ عاجزة عن تسديد ديونها.

وحصلت في السنة ذاتها على اعادة جدولة ٥,٦ مليار دولار من ديونها الخارجية التي كانت تقدر في وقتها بـ ٢٥ مليار دولار.

وتشير توقعات المحللين الإقتصاديين الى ان الديون الخارجية للجزائر ستصل في نهاية سنة ١٩٩٦ إلى ٣٥ مليار دولار.

لكن بمجرد موافقة الجزائر على اعادة جدولة قسم من ديونها سقط احد المحرمات، اذ انها تعتبر اعادة الجدولة في السابق بمثابة فقدان لسيادتها الوطنية وفي سنة ١٩٩٤ وقعت الجزائر اتفاقاً مع «صندوق النقد الدولي» للتوصل إلى الإستقرار الإقتصادي ارفق بقرض بقيمة ١,٢ مليار دولار. وفي اطار هذا الإتفاق اشترط صندوق النقد على السلطات الجزائرية وقف دعم الأسعار وتحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة الدينار الجزائري إلى حد كبير والسيطرة على العجز في الميزانية واعتماد برنامج تحول من القطاع العام الى القطاع الخاص.

ويواجه القطاع العام، الذي يعد اكثر من ٤٠٠ شركة من بينها ٢٠ مجموعة صناعية كبرى، عجزاً كبيراً. فهو يعاني من فائض في عدد الموظفين ومن قدم منشآته.

وقامت الدولة بضخ ٥٦٠ مليار دينار (حوالى مليار دولار) في هذا القطاع خلال خمس سنوات. ومع ذلك انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة ٩٪ خلال النصف الأول من العام الجاري.

ويثير برنامج التحول إلى القطاع الخاص، الذي يندد به اتحاد النقابات، قلب الشعب الجزائري لا سيما وان معدل البطالة بلغ ٢٥٪ وفق الأرقام الرسمية.

وفي ايار/ مايو الماضي وقعت الجزائر اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي على الإقتراض بشروط ميسرة لمدة ثلاث سنوات ومنحها الصندوق بموجبه قرضاً بقيمة ١,٨ مليار دولار.

وينص الإتفاق على تحقيق معدل نمو بنسبة ٥,٣٪ خلال السنة الأولى. ويعتبر الإختصاصيون هذا المعدل «متفائلاً جداً».

وتوقعت الحكومة ان يصل معدل التضخم في العام ١٩٩٥ الى ٢٢٪ بدل ١٣٪ كما كان متوقعاً.

ومؤخراً وقعت الجزائر اتفاقا ثانيا لاعادة جدولة ٧,٥ مليار دولار من ديونها مع نادي باريس. واعترف رئيس الحكومة مقداد سيفي ان اعادة جدولة الديون الخارجية قد تكون بمثابة «قنبلة موقوتة في حال واصل الناتج القومي تدهوره».

وعلى الصعيد المالي تستحق خدمة الديون في العام ٢٠٠٠.

ولا تزال الجزائر تعتمد إلى حد كبير على القطاع النفطي لتحقيق الإنتعاش الإقتصادي. وفي هذا السياق تعتزم مجموعة «سوناطراك» الحكومية للنفط، التي صدرت في سنة ١٩٩٤ محروقات بقيمة ٨,٦ مليار دولار، رفع انتاجها من النفط الى مليون برميل يومياً سنة ٢٠٠٠ مقابل ٧٥٠ الفاً حالياً ومضاعفة صادراتها من الغاز الطبيعي المقدرة بـ ٣٤ مليار متر مكعب.

كما تسعى الجزائر، التي تستورد سلعاً غذائية بقيمة ٢,٥ مليار دولار حالياً، إلى اصلاح القطاع الزراعي بهدف تخفيف ارتهانها للإستيراد.

وكانت مكافاة جهود الجزائر في المجال الإقتصادي الإشادة التي حصلت عليها من المؤسسة المالية الدولية. فقد اعتبر «البنك الدولي» ان ادارة الحكومة التي يراسها سيفي «هي الأفضل منذ عشرين عاماً».

لكن الإنتعاش الإقتصادي يبدو في الوقت الراهن مرتبطاً اكثر من أي وقت مضى، بوقف اعمال العنف والتخريب التي الحقت اضراراً قدرت بـ ٢,٢ مليار دولار وفق التقديرات الرسمية.

ويرى صندوق النقد ان الهدف الأهم حالياً يكمن في «تحقيق الإستقرار السياسي، من اجل خلق بيئة ملائمة لمستثمري القطاع الخاص.

المغرب

مدريد تعد الرباط بقروض

سفن الصيد الأوروبية تمخر عباب المغرب من جديد

■ استأنفت حوالى ٧٠٠ سفينة صيد أوروبية اغلبها اسبانية نشاطها في المياه المغربية، بعدما قبلت الرباط مبدأ تنفيذ اتفاق الصيد البحري الموقع في بروكسيل.

ودخول اتفاق الصيد البحري حيز التطبيق حتى قبل التاريخ المتفق عليه في بروكسيل جاء استجابة لرغبة اسبانيا التي قدمها وزير الخارجية الأسباني خلال زيارته للرباط أخيراً.

وكانت مدريد ابلغت المغرب مخاوفها من تظاهرات قد تقدم عليها جمعيات الصيد الأسبانية اثناء المؤتمر الذي انعقد في برشلونة لو تأخر تنفيذ اتفاق الصيد المتوقع في أوائل هذا الشهر بفعل الخسائر الكبيرة التي تكبدتها جمعيات الصيد بعد توقف نشاطها في المغرب.

وعلمت «الميزان» انه في المقابل وعدت الحكومة الاسبانية بتقديم دعم اضافي للمغرب لتجهيز مرافئه، والبحث في قروض تبلغ قيمتها حوالى ١٠٠ مليون دولار يحتاجها قطاع صيد اعالي البحار المغربي لإعادة هيكلته.

كما وافق المغرب على تأجيل تطبيق الراحة البيولوجية على السفن الأوروبية الى ما بعد النصف الأول من السنة الجديدة، على الا تتجاوز فترة الراحة شهرين في السنة في مقابل ثلاثة اشهر كان يطالب بها المغرب في مفاوضاته السابقة مع الإتحاد الأوروبي.

ويرغب الأسبان في تأجيل الراحة إلى ما بعد انصرام تسعة اشهر من الصيد في الشواطئ المغربية على الاقل لتعويض الخسائر الناجمة عن التوقف طوال فترة المفاوضات والتي تقدرها جمعيات الصيد بنحو ٤٠٠ مليون دولار.

ويقول المحللون الإقتصاديون المغربيون، ان استجابة الرباط للمطالب الاسبانية الجديدة لم تكن واردة في الإتفاق مع الإتحاد الأوروبي بعد فترة تأزم في علاقات البلدين، وانه تم الإتفاق على عقد اجتماع على مستوى رؤساء الحكومات في اطار تطبيق معاهدة التعاون والصداقة الموقعة في مدريد سنة ١٩٩١.

وكانت مدريد دعمت اللف المغربي في مؤتمر برشلونة المتوسطي الذي انعقد الشهر الماضي في حال تقديم الرباط تنازلات تحتاجها حكومة مدريد لطي ملف الصيادين الذين يشكلون قوة ضغط انتخابية هائلة في جنوب اسبانيا ومنطقة الأندلس.

وكانت السفن الأوروبية غادرت المياه المغربية في ٣٠ نيسان/ ابريل الماضي بعد انتهاء الإتفاق السابق، وتطلب تجديد الإتفاق الحالي (مدته اربع سنوات) مفاوضات طويلة وشاقة استغرقت سبع جولات على مدى نصف سنة. ويقول مصطفى الساهل، وزير الصيد البحري المغربي، إن تقديم بعض التنازلات في آخر مرحلة من المفاوضات مع الطرف الأوروبي كان «ضرورياً» بعدما قبل الإتحاد الأوروبي اهم الشروط المغربية ومنها تخفيض المصايد بين ٢٥ و٤٠٪ وجعل الإتفاق الحالي الأخير من نوعه بين الإتحاد الأوروبي والمغرب. وبأن تبحث البواخر الأوروبية عن مصايد ومياه بديلة في مطلع القرن المقبل.

ويسمح الإتفاق الموقع في بروكسيل بتحصيل تعويضات من الإتحاد الأوروبي تبلغ ١٢٥ وحدة نقدية أوروبية سنوياً، وتحرير تصدير السردين المغربي بالكامل سنة ١٩٩٨ على ان تتراجع نسبة الرسوم الجمركية سنوياً بـ ٥٪ قبل التاريخ الأخير.

وفي المقابل وعدت دول أوروبية أخرى بمعالجة جزء من الديون المغربية المستحقة على قطاع الصيد المغربي التي يضمنها صندوق الضمان المغربي وتبلغ قيمتها حوالى ٤٣٠ مليون دولار، وكانت هذه الديون خضعت لاعادة جدولة في مطلع التسعينات في اطار «نادي باريس».

● نقرأ في تقرير صادر عن «البنك الدولي» ان المغرب في حاجة عاجلة الى الإصلاح الإقتصادي كي يتمكن من المنافسة في الأسواق العالمية.

وقال التقرير الذي وضع بناء على طلب من الملك الحسن الثاني، «المغرب يواجه احتمال تهميشه في المنافسات على الأسواق العالمية وقد يتعرض الى تشوهات اجتماعية واقتصادية متفاقمة».

واضاف التقرير: «للإستقرار الإقتصادي بوجه عام أولوية ملحة. يجب ان تكون أهداف المغرب طموحة ويجب ان يتخذ قرارات صعبة لاعادة هيكلة النظام التعليمي وللإبقاء على وتبني اصلاحات على المدى المتوسط والبعيد».

واشار التقرير الى ان معدل البطالة بلغ ١٦ في المائة من القوة العاملة في المغرب البالغة عشرة ملايين شخص سنة ١٩٩٤، وان نسبة عالية من البطالة سجلت بين خريجي الجامعات.

وجاء في التقرير انه فيما بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٤ زاد اجمالي الناتج المحلي بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ٤,٣ في المئة، وهو ما يمثل «تحسناً فعلياً لمستوى المعيشة لسكان المغرب ولكنه لا يزال يعتمد على تذبذبات الإنتاج الزراعي».

وكان الإقتصاد المغربي تحت ضغوط عام ١٩٩٥ بسبب الجفاف.

وقدر البنك ان ١٣ في المائة من السكان كانوا يعيشون تحت خط الفقر عام ١٩٩٤ وان الجفاف في الآونة الأخيرة ادى الى تفاقم الوضع.

وفي فصل آخر من التقرير حث البنك الدولي المغرب على حل المشاكل المرتبطة بالتعليم اذا كان يريد نمواً سريعاً، وان يصبح قادراً على مواجهة المنافسة الإقتصادية الدولية.

وقال البنك: «إن التعليم في المغرب يعاني من ازمة رغم النفقات المرتفعة المخصصة له والتي شكلت ٢٠ في المائة من النفقات الكلية للدولة سنة ١٩٩٢». واضاف بأنها «قليلة هي البلدان التي حصلت على نتائج مخيبة من إستثمارات من هذا الحجم في مجال التعليم».

ورأى واضعو التقرير أن المغرب متخلف كثيراً عن دول الشرق الأوسط وافريقيا الشمالية في مجال التعليم.

تونس

في وقت تراجعت المديونية الخارجية

الصادرات ارتفعت ٢٠ في المائة والمطر اسعف القطاع الزراعي

■ اظهرت الإحصائيات الرسمية التي لحظت الأشهر الستة الأولى من سنة ١٩٩٥ نمواً للصادرات نسبته ٢٠ في المائة فيما لم تتجاوز نسبة تطور المستوردات ثمانية في المائة مما ادى الى ارتفاع نسبة تغطية الصادرات للمستوردات إلى ٧٢ في المائة.

محمد الغنوشي، وزير الإستثمار الخارجي، توقع من جهته ان يساعد نمو الإستثمار السنة الجارية في استيعاب ٩٥ في المائة من طلبات العمل الإضافية، لكنه اكد ان الإستثمارات الخارجية لا تشكل سوى ١٠ في المائة فقط من الإستثمارات الإجمالية في البلد.

وقد اتاحت الإستثمارات العربية والأجنبية ايجاد ١٠٠ الف فرصة عمل جديدة بينما انشئت ٢٥ الف فرصة عمل في مصانع اقيمت بإستثمارات المانية في قطاعات مختلفة.

ويتوقع المحللون الإقتصاديون التونسة ان يؤثر انتعاش الإقتصاد العالمي ايجاباً على الإقتصاد المحلي خصوصاً ان الإحصائيات الخاصة للنصف الأول من السنة الجارية اظهرت انتعاشا واضحاً للإستثمار بعد ركود استمر منذ سنة ١٩٩١، اذ قدرت نسبة زيادة نيات الإستثمار بـ ٢٠ في المائة.

وتشير التقديرات الى ان نسبة النمو المتوقعة لسنة ١٩٩٥ ستتجاوز نسبة ٣,٤ في المائة المسجلة سنة ١٩٩٤ خصوصاً بعدما اسهم هطول الأمطار بكميات كبيرة في الشهر الماضي في تحسين اوضاع القطاع الزراعي.

وكان الإنتاج الزراعي سجل تراجعاً بنسبة قاربت ١٠ في المائة السنة الماضية بسبب موجة الجفاف الطويلة.

على صعيد آخر، قالت جهات ان حجم المديونية التونسية تراجع من ٦٠ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي سنة ١٩٨٦ إلى ٥٢ في المائة من الدخل الوطني حالياً.

وقدرت المصادر نسبة خدمة الدين سنة ١٩٨٦ بنسبة ٢٧ في المائة فيما تراجعت النسبة حالياً إلى اقل من ١٧ في المائة من إيرادات الدولة التي تقدر بـ ١٧ مليار دينار.

ويقدر حجم الديونية التونسية بنحو ٧,٧ مليار دينار (٨,٢ مليار دولار) وكان وزير المالية التونسي نوري الزرقاطي قال أخيراً أن ١٨ في المائة من إيرادات العملة الصعبة ستخصص لتسديد الديون الخارجية في مقابل ١٩ في المائة سنة ١٩٩٤.

وتعادل احتياطات تونس من العملات الصعبة ١,٤ مليار دينار، بعدما كانت ٧٥٠ مليون دينار سنة ١٩٩٤، الا ان السلطات الحكومية تبدي مخاوف من انعكاسات الجفاف على ميزان المدفوعات، أذ ان واردات الأغذية والمنتوجات الغذائية ستزيد السنة الجارية والسنة المقبلة. كذلك يتخوف التونسيون من تراجع القروض المباشرة التي كانت تونس تحصل عليها لتمويل الإصلاحات الهيكلية، التي استكمل أكثرها، مما يؤدي الى خفض التدفقات المالية الخارجية.

ويقدر أن يصل تراجع هذا النوع من القروض من ١٩٠ مليون دينار في سنة ١٩٩٤ إلى ٤٠ مليون دينار فقط هذه السنة. ويمكن أن ترتفع قيمة الإستثمارات الخارجية، التي يتوقع ان تتدفق على تونس في إطار مشاريع الشراكة، الى ٢٧٥ مليون دينار السنة الجارية في مقابل ٢٥٠ مليون دينار السنة الماضية.

ومن جهة ثانية، توقعت تقديرات رسمية ان تصل نسبة التضخم إلى اقل من خمسة في المائة فيما توقعت ان تصل نسبة العجز في الميزان التجاري إلى ٤,٦ في المائة من الناتج الوطني الخام، اي ما قيمته ٧٤٠ مليون دينار، اذ يقدر أن ترتفع الصادرات من السلع والخدمات بنسبة ١١ في المائة، فيما يقدر ان ترتفع المستوردات بنسبة ٨ في المائة.

ويقدر توفيق بكار، وزير التنمية الإقتصادية نسبة النمو المتوقعة بنحو ٦ في المائة اعتماداً على تحقيق نمو في القطاع السياحي تراوح نسبته بين ٧,٥ في المائة ونمو في القطاع الزراعي نسبته اكثر من ٨ في المائة ونسبة النمو المتوقعة في القطاع الصناعي باقل من خمسة في المائة.

ويقدر ان تكون تونس رصدت استثمارات قيمتها ٤,٧ مليار دينار (خمسة مليارات دولار) في جميع القطاعات خلال السنة الجارية، أي بزيادة نسبتها ١١ في المائة قياساً على قيمة الإستثمارات في السنة الماضية على الرغم من التراجع المتوقع في استثمارات قطاع النفط والمحروقات التي ستنخفض بنحو ستة ملايين دينار، وقطاع الكهرباء الذي ستنخفض كذلك الإستثمارات المخصصة له بأكثر من ٢١ مليون دينار.

وتتوقع التقديرات الرسمية ان يبلغ عجز الميزان التجاري أواخر السنة الجارية نحو ٦٧٠ مليون دينار أي ٣,٨ في المائة من الناتج الداخلي الخام. وسيتأثر قطاع الخدمات بالقسم الأكبر من الإستثمارات المتوقعة للسنة الجارية (٢,٢ مليار دينار) يليه القطاع الزراعي والصناعي ثم قطاع النقل، ويأتي القطاع السياحي في المرتبة الأخيرة.

مصر

المطالبة بتحرير تجارة القطن

صادرات النسيج زادت على ٣ مليارات جنيه

■ في وقت حذرت غرفة الصناعات النسيجية في مصر من المضاربة على اسعار القطن واعتبرتها «في غير صالح الصناعة الوطنية للغزل والنسيج والملابس»، واصلت حصيلة صادرات النسيج ارتفاعها في النصف الأول من هذه السنة.

وقد شددت غرفة الصناعات النسيجية على ضرورة «تحرير تجارة القطن والعمل بآليات السوق، لتستمر زيادة حصيلة الصادرات من المنتوجات النسيجية التي تحظى مصر بميزة نسبية في إنتاجها».

وكانت شركة قطاع الأعمال قررت قبل اسبوعين وقف عمليات شراء القطن من المزارعين والتجار لمنع المضاربة على اسعاره بعد ارتفاع سعر القنطار إلى ٦٠٠ جنيه. واستؤنفت عمليات الشراء من حلقات التسويق المعتمدة رسمياً منذ ثلاثة ايام.

واكدت بيانات صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات زيادة حصيلة الصادرات من مختلف نوعيات المنتوجات النسجية خلال الأشهر الستة الأولى من السنة الجارية لتتعدى ١,٦ مليار جنيه (الدولار يساوي ٣,٤ جنيه) بزيادة نسبتها ٢٣ في المائة ومقدارها ٣٠٠ مليون جنيه، مقارنة بما تحقق في الفترة نفسها من السنة الماضية.

وتوقع تقرير للصندوق ان تستمر حصيلة الصادرات في زيادتها لتتخطى ثلاثة مليارات جنيه بنهاية السنة الجارية.

ودعا التقرير الى التركيز على النوعيات ذات القيمة المضافة الأعلى كالملابس سواء المنسوجة او «التريكو» وكذلك المفصلات القطنية والصناعية.

واظهر التقرير استئثار الإتحاد الأوروبي بمعظم الصادرات النسجية المصرية، فيما جاءت الدول الآسيوية في المرتبة الثانية من حيث حجم وارداتها من مصر.

وبلغت حصيلة صادرات الغزول القطنية في الأشهر الستة الأولى من السنة الجارية ٦٣٧ مليون جنيه وكانت تبلغ ٥٦٤ مليون جنيه خلال الفترة نفسها من سنة ١٩٩٤، بزيادة نسبتها ١٣ في المائة.

وعلى الرغم من تراجع الكمية المصدرة بنسبة ١٦ في المائة في الفترة نفسها، إلا ان ارتفاع متوسط سعر الطن إلى ١٥٢٧٠ الف جنيه مقابل ١١,٣٦٢ الف جنيه ادى إلى زيادة حصيلة الصادرات.

وبلغت حصة دول الإتحاد الأوروبي من تلك الصادرات ٧٠ في المائة.

وزادت حصيلة صادرات الأقمشة القطنية والمخلوطة إلى ٢٥١ مليون جنيه مقابل ٢١١ مليوناً بارتفاع نسبته ١٩ في المائة.

وارتفعت صادرات منتوجات «التريكو» إلى ٢٥١ مليون جنيه مقابل ١٨٦ مليوناً وبزيادة نسبتها ٣٥ في المائة. وأوضح التقرير زيادة حصيلة صادرات الملابس الجاهزة الى ٢٦٠ مليون جنيه مقابل ١٧٧ مليوناً في الأشهر الستة الأولى من السنة الماضية وبزيادة نسبتها ٤٧ في المائة.

وارتفعت حصيلة صادرات المفصلات القطنية والصناعية بنسبة ٨٢ في المائة لتبلغ ١٠٢ مليون جنيه والمنتوجات النسجية الصناعية بنسبة ٣٢ في المائة لتبلغ ٣٢ مليون جنيه.

وحذر التقرير من أن ظهور دول منافسة من شأنه الإقلال من حصة صادرات مصر للأسواق المستوردة، ودعا إلى الإستمرار في تجويد المنتجات طبقا للمواصفات العالمية للحفاظ على الأسواق المستوردة وفتح أسواق جديدة.

العدد الثالث - المجلد الثالث - كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٥ Issue 3.Vol. 3 December 1995.

حتى لا تعدم منطقة الشرق الأوسط الأمل في التقدم

الازدهار الاقتصادي مرهون بقيام حكومات جيدة

لم تكن في العالم على مر السنين منطقة مخيبة للآمال مثل منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط. فقد كانت تبدو، بما لديها من مخزون كبير من النفط والغاز الطبيعي، بأنها تملك إمكانات غير محدودة للنمو الإقتصادي. لكن الواقع هو ان منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط باتت الآن أفقر مما كانت قبل عشر سنوات. ذلك ان هبوط أسعار النفط، وهيمنة سلعة واحدة على اقتصادات الشرق الأوسط الحكومية المسيطرة، قد فعلا فعلهما من هذه الناحية.

ومن حسن الحظ ان زعماء المنطقة بدأوا يفهمون ما عرفه «نمور» آسيا من قبلهم، وهو ان النمو الإقتصادي يتوقف على الإنفتاح الإقتصادي لا على الموارد الطبيعية. وفي قمة عمان جلس الإسرائيليون والعرب لبحث التعاون الإقتصادي عبر حدود لم تكن قابلة للإختراق.

والإقتصاد العالمي المتغير عمل على فرض هذه الحقيقة. إذ ان أسعار النفط تواصل الهبوط، كما تضاءلت الأهمية العسكرية للنفط. فالمملكة العربية السعودية على سبيل المثال، وقد كانت قبل عقد من الزمان تملك احتياطياً مالياً ونفطياً هائلاً، باتت الآن من كبار المقترضين في الأسواق العالمية. والكويت، بعدما كانت أحد أغنى البلدان في العالم، بدأت تفكر في فرض الضرائب.

وترافق الهبوط الهائل في عائدات النفط مع تزايد متسارع في عدد السكان. وغالبية الدول الواقعة بين تركيا والمحيط الهندي سكانها من الشبان بعمر متوسط قدره ٢٥ سنة إن لم يكن ٢١ سنة.

كذلك فإن ندرة الأراضي والمياه في عديد من بلدان المنطقة يعقد الجهود المبذولة لتأمين حد أدنى من مستويات المعيشة. وربما كان الأردن اكثر دول المنطقة عرضة لنقص حالي في المياه. أما غزة، فإنها تواجه تسرب مياه المجارير ومياه البحر إلى القليل المتبقي من مياهها الجوفية بعدما كانت في السابق مصدراً للفواكه والخضار.

وكان من نتيجة ذلك كله تنافس محموم بين التقدم الإقتصادي والحمية الدينية على خطب ود قلوب وعقول الجماهير في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وما سيحسم هذا السباق لمصلحة الإستقرار الإقليمي سياسياً واجتماعياً، القدرة على تحقيق تنمية إقتصادية متواصلة.

إن المنطقة بحاجة إلى مجهود جبار لإعادة بناء مرافق الإنتاج والبنية التحتية والخدمات الإجتماعية. وهذا يقتضي رساميل كبيرة ومهارات تكنولوجية وإدارية، بالإضافة الى القدرة على اجتذاب الإستثمارات الأجنبية.

ومزاوجة هذه الإحتياجات الواسعة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا مع مطالب الهيئات الإقتصادية تكمن في نهج مزدوج يتشكل من السياسات الإقليمية حيث للحكومات دور كبير تلعبه، ومن الإنفتاح الإقتصادي الذي يطلق حرية العمل للقطاع الخاص.

إن نظرة على مختلف بلدان الشرق الأوسط التي بدأت تنهج هذا النهج تظهر امكانيات مذهلة. فقبل ١٥ سنة فقط، كانت تركيا مثلاً، بلداً منغلقاً على نفسه يحظر على أي كان أن يملك دولاراً واحداً نقداً. أما اليوم فإن تركيا هي من انشط الإقتصادات في المنطقة، وقد ارتفعت صادراتها أربعة أضعاف، فبلغت قيمتها في السنة الماضية ١٨ مليار دولار نظير ٤ مليارات فقط في مطلع الثمانينات.

كذلك فإن قانون الإستثمار الجديد في الأردن، وهو يشتمل على خفض للضرائب وحوافز للإستثمار وتقليص للعوائق الإدارية، يمثل إنموذجاً متكاملاً لنوع الهيكلية القانونية اللازمة لاجتذاب الإستثمارات الخاصة. فهذا القانون الصادر في أواخر شهر آب/ أغسطس الماضي لقي إستحسان وثناء الفاعليات الإقتصادية العالمية. ومن الممكن ان يصبح الأردن الصورة الإنموذجية للدولة القليلة الموارد، باستثناء الموارد البشرية، التي تستطيع ان تجتذب الإستثمارات الأجنبية وتؤمن احتياجات التمويل التجاري. ومن صلب هذا النهج لبلدان كتركيا والأردن دور الحكومة. فإذا كان هناك من شيء يطلبه رجال الأعمال، فإن هذا الشيء هو حكومة جيدة تحت ظل حكم القانون.

ولا بد للحكومات من ان تتقلص وتنضبط، ولا بدل لها من ضمان شعور بالأمان فيما يتعلق بقواعد العمل التجاري داخل حدودها. ولا بد من تعزيز المناخ القانوني والتنظيمي والإرتقاء به الى مستوى المقاييس العالمية للحقوق والموجبات القانونية، بالإضافة الى الشفافية والخضوع للمحاسبة. ومما يؤازي ذلك في الأهمية الحاجة الى وضع سياسات نقدية وضريبية مستقرة وواضحة.

كذلك على الحكومات ان تبرهن انها جادة في الإنسحاب لمصلحة المشاريع الخاصة. فالخصخصة اخذة في التزايد في المنطقة حاملة معها مفاهيم الحد من التدخل الحكومي في الإقتصاد، وفتح المجال فسيحاً للمنافسة.

إن خفض الإنفاق الحكومي، وخفض الدين الخارجي، وتقديم الضمانات للإسترداد الحر للأرباح والأنصبة، بالإضافة إلى الحوافز الضريبية، هي أمور تشكل جميعها جزءاً من اللعبة. وأيضاً المسألة الحساسة من حيث التحديد الواضح لحقوق الملكية التي تسمح بتملك الأجانب بدل نظام المشاركة المحلية المعتمد حالياً على نطاق واسع.

تحصيل المال لم يشكل قط مشكلة حقيقية لرجال الأعمال المحليين في الشرق الأوسط، لكن اجتذاب الإستثمارات الى المنطقة يحتم على الحكومات رفع قيودها وضمان حرية انتقال الرساميل منها وإليها من غير اي قيد أو شرط، من أسعار صرف العملات الأجنبية إلى أسعار الفائدة المصرفية.

وتفاخر منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بوجود ١٣ بورصة فيها، بعضها، مثل بورصة استانبول، يأتي في مقدمة الأسواق الناشئة المربحة. ويتزايد الإهتمام والتركيز ايضاً على بورصات تل أبيب والقاهرة والدار البيضاء.

ويشير القائمون على محافظ وصناديق الإستثمار بالبنان إلى بورصة استانبول على الرغم من تقلبها، كصيغة انموذجية للبنية القانونية والتنظيمية التي ينشدون. أما بقية البورصات الأخرى، فما زال أمامها أن تنقي ممارستها التجارية وأساليبها في التقويم. والكثير منها ما زال بحاجة إلى تطوير وكالات للتصنيف الإئتماني الموثوق. وهناك بعض منها يعيقه عدم وجود شركات منافسة بالإضافة الى محدودية الترسمل والسيولة.

إن الإصلاحات المطلوبة قد تكون بعيدة المنال. لكن المنافع المرتقبة من الإصلاح الإقتصادي هائلة. ذلك أن مناخاً جيداً للأعمال من شأنه ان يجذب أموالاً إستثمارية ضخمة. ويغري موجودات رعايا بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا في الأسواق العالمية بالعودة إلى أوطانها، وهي أموال ضخمة تقدر بحوالى ٢٠٠ مليار دولار.

ومن شأن الإخفاق في اتخاذ الخطوات الجريئة اللازمة لخلق مناخ مناسب وموّات للتجارة والإستثمار، ان يعيد الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى الوضع الذي يشكل فيه انعدام الأمل عائقاً للتقدم يهدد فوق ذلك الإستقرار الإقليمي والعالمي.

كلاوس شواب (رئيس ومؤسس المنتدى الإقتصادي العالمي) وجيمس دورسي من أسرة تحرير «وول ستريت جورنال»

خواطر إقتصادية

يكتبها: سليمان الفرزلي

مصارف كثيرة ومصرفية قليلة

■ وضع عبد اللطيف الحمد رئيس مجلس إدارة «الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي» يده على نقطة حساسة في الوضع الإقتصادي العربي تتعلق بالمصارف العربية وعدم اهليتها بحالتها الراهنة لدخول القرن المقبل، وذلك في كلمة القاها في ملتقى الإمارات الدولي في دبي.

واهمية هذا الكلام لا تنبع فقط من كون عبد اللطيف الحمد، أحد الثقاة القلائل القادرين على المجاهرة بالرأي الصادق، بل تنبع ايضا من اتساع الفجوة او الهوة بين ما هو قائم في البلاد العربية وبين ما يجري في العالم، بحيث اصبح السكوت عن ذلك مضراً للذين ينظرون قليلاً الى الأمام.

وقد سبق لنا في «الميزان» قبل ذلك ان دعونا إلى معالجة هذا الوضع من خلال المقارنات بين الأوضاع المصرفية العربية والعالمية، او من خلال التعليقات المباشرة، وكان آخرها قبل ثلاثة اشهر في «بروفيل» عن امير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، دعونا فيه امير البحرين إلى السعي لدمج المؤسستين المصرفيتين الوحيدتين اللتين لهما شيء من الصفة العالمية، وهما «المؤسسة العربية المصرفية»، و«إنفستكورب» بغية انشاء مصرف عربي عالمي كبير للقرن المقبل الذي سيكون عصر البنوك العملاقة، ونظراً لأنه لا توجد بين مصارف العالم العربي، على كثرة عددها، مصارف مؤهلة في الوقت الحاضر للقفزة من هذا النوع لازمة وضرورية وملحة.

ويبدو لي من قراءة مطالعة عبد اللطيف الحمد في دبي انه على اهمية ما قال من حيث وجود عدد كبير من المصارف العربية لا لزوم له، ومن حيث عدم وجود ولو بنك عربي واحد في مستوى عالمي، بل ان مجموع موجودات المصارف العربية كلها لا يصل إلى موجودات بنك واحد رئيسي في أوروبا، فقد تجنب، وربما من قبيل الكياسة او المسايرة، ان يشخص السبب الجوهري في وجود هذا العدد الكبير من المصارف وعدم وجود «مصرفية» بالمعنى المتعارف عليه.

وهذا السبب هو ان البنوك العربية، ومنها البنوك اللبنانية، هي بنوك عائلية كالأنظمة العربية. وهذا يحول دون مطلبين أساسيين للسير في الإتجاه المصرفي المجدي، أولهما، الإندماج الضروري والذي طالب به عبد اللطيف الحمد كما طالبنا به في «الميزان» من قبل، لأن الإندماج يشكل نوعاً من تخفيف السلطة العائلية، وثانيهما، زيادة الترسملية بتوسيع قاعدة المساهمين، لأن توسيع قاعدة المساهمين هو بالضرورة تخفيف للسلطة العائلية.

والواقع، ان الأسباب التي تحول دون الإندماج المصرفي وتوسيع قاعدة المساهمين في العالم العربي، هي ذاتها تقريباً التي تحول دون قيام سوق عربية مشتركة لتوسيع المجال الإقتصادي والمصرفي بتوسيع القاعدة الإستهلاكية والإستثمارية والإنتاجية، وتبعاً لذلك آفاق العمل المصرفي، وهي ذاتها تقريباً التي تحول دون قيام أسواق مالية حقيقية من دونها لا تستطيع المصارف ان تعمل وتتطور وتتنوسع.

وحال البورصات العربية الآن لا يختلف عن حال المصارف. فكما ان هناك مصارف كثيرة لا لزوم لها مع إنعدام «المصرفية»، فإن هناك بورصات كثيرة يضاً ليس من بينها ما يشكل سوقاً مالية حقيقية.

وأنا هنا أختلف في التحليل السببي عن مطالعة عبد اللطيف الحمد، ذلك ان رئيس الصندوق العربي يقول ان بطء تطور الخصخصة يعوق العمل المصرفي من حيث انه يؤدي إلى محدودية أسواق المال العربية «غير القادرة على مواكبة الأسواق الصاعدة المهيمنة لإستيعاب ما يمكن إصداره من سندات وأسهم وحقوق ملكية في المنطقة».

ولعل الأصح هو ان محدودية أسواق المال العربية وتعذر انتقالها إلى اطار سوق حرة مشتركة عالية الإستيعاب، مع ما يقتضيه ذلك من البات تشريعية ومؤسسات مساعدة كمؤسسات التصنيف والدراسات والتقويم والمحاسبة القانونية، هو الذي يبطئ تطور الخصخصة او يلعب دوراً كبيراً في إبطائه إلى جانب العوامل السياسية الحساسة بما في ذلك طبيعة الأنظمة القائمة وتوجهاتها، والسماح أو عدم السماح للملكية الأجنبية، والإنفتاح او عدم الإنفتاح إلى الحد الذي يسهل توسيع السوق بتوحيد الأسواق المتناثرة... وربما المتنافرة!

فلا عجب، اذن، كما قال الحمد، إن الأموال العربية النازحة إلى الخارج خلال العقدين الماضيين تصل إلى ٧٥٠ مليار دولار ولا تلوح في الأفق إمكانية استدراجها للعودة، بل على العكس هناك دلائل، كما اشار رئيس الصندوق العربي ايضاً، على توقع نزوح المزيد منها بسبب إخفاق المصارف العربية في مجاراة التسهيلات المصرفية العالمية التقنية في الأسواق المتقدمة.

ولا عجب ايضاً، وهو ما لم يشر إليه عبد اللطيف الحمد مباشرة، ان بقاء هذا العدد الكبير من المصارف في العالم العربي في غياب الشروط الموضوعية اللازمة لتطور القطاع المصرفي، بل بقاءه وفيه شعور بأنه صحي ومزدهر خلافاً للواقع، يعود في المقام الأول إلى ان القطاع المصرفي يقوم عملياً بتمويل العجز في ميزانيات الحكومات العربية. فهو يقوم بتحويل مدخرات وودائع الناس إلى قروض حكومية عن طريق شراء سندات واذونات الخزينة.

ولهذا لا يلعب القطاع المصرفي دوراً رئيسياً في الإقتصاد الإنتاجي، وخاصة في القطاع الخاص، وعلى الأخص في المشاريع الصغيرة وذلك لسببين: الأول، ان الحكومات تنافس القطاع الخاص على السيولة المصرفية، والمصارف في هذه الحالة تفضل إقراض الحكومات على إقراض المشاريع الخاصة لسببين ايضا هما، ان الفائدة الحكومية مغرية، كما نرى في لبنان اليوم، وان المخاطر اقل، بل هي معدومة بالنسبة الى السندات الحكومية لأنها قروض مضمونة، في حين ان إقراض القطاع الخاص، ولا سيما في الأوضاع الراهنة، وعطفاً على العوامل الأخرى المعروفة، أمر محفوف بالمخاطر مما يفرض على المصارف اتخاذ مؤونة احتياطية ضد الديون الهالكة. والثاني، ضيق مجالات الإستثمار في القطاع الخاص بسبب محدودية السوق من جهة، او بسبب محدودية إمكانية الترسمل من خلال الأسواق المالية سواء بطرح الأسهم أو بيع السندات، من جهة ثانية.

وعلى الرغم من أهمية ما قال به عبد اللطيف الحمد في دبي من ضرورة الإندماج المصرفي، والإسراع في عملية الخصخصة، فإنه لا يقدم منطلقاً للسير في التوجه الصحيح. والمنطلق الصحيح في هذا الإتجاه هو اعطاء البنوك المركزية استقلالية ملحوظة عن الحكومات كما جرى في عدد قليل من دول المنطقة بينها تونس، على ان تمتنع البنوك المركزية المستقلة (فتمنع المصارف التجارية الخاصة) عن إقراض الحكومات او تمويل عجزها باي شكل كان (كما جرى في إسرائيل في السنوات الأخيرة) لتحقيق غرضين، أولهما، تعويد الحكومات على اللجوء عند الحاجة إلى الأسواق المالية الحرة مما يسهم في تطوير هذه الأسواق وتوسيعها، وثانيهما، دفع الحكومات إلى إقامة ماليتها على قواعد سليمة بالحد من الهدر والإنفاق غير المجدي. وهذان العاملان كلاهما مؤاتيان للقطاع الخاص، لانه يزيل من امامه المنافس الأكبر على السيولة المصرفية، ويشجع الحكومات على الإسراع في الخصخصة مما يلبي هنا ما قال به عبد اللطيف الحمد، او على وجه الدقة يصحح العلاقة السببية المعكوسة في مطالعته.

نعم في العالم العربي مصارف عديدة لا لزوم لها، والمصرفية اللازمة تكاد تكون معدومة.

لأن متطلبات تمويل العجز هي الأعلى بين المناطق النامية

إصلاح الأسواق مفتاح تلبية احتياجات العرب المالية

■ يحتاج العالم العربي إلى فتح وإصلاح ودمج أسواقه المالية إذا أراد أن يجتذب ما يحتاج إليه من رساميل للمنافسة عالمياً، ولكي يجني عوائد سلامه مع اسرائيل التي تتبلور الآن.

هذا كان الإستنتاج الذي أجمع عليه تقريباً كبار رجال الأعمال ومدراء صناديق الإستثمار والعاملين المسؤولين في الأسواق الإقليمية في عدد من لقاءات العمل حول تطور أسواق المال على هامش القمة الإقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا المنعقدة في عمان في أواخر شهر تشرين الأول/ اكتوبر الماضي.

وقد أعلنت القمة المدعومة من الولايات المتحدة وروسيا والإتحاد الأوروبي واليابان خططاً لإقامة بنك إقليمي للتنمية ومجالس إقليمية للسياحة والأعمال. لكن قادة الحكومات والأعمال في ذلك التجمع أقروا بأن ما هو متوقع أن يتدفق من المساعدات الرسمية وقروض التنمية وتحويلات العاملين في الخارج، لن يكون كافياً لتلبية الإحتياجات التمويلية في المنطقة.

ويقول البنك الدولي في اخر تقرير له، إن متطلبات تمويل العجز في ميزانيات دول المنطقة فقط هي أعلى منها في أي منطقة أخرى من العالم النامي، وتعادل في المشرق ثلاثة اضعاف ما هي عليه في افريقيا واسيا.

ومع ذلك، فإن المنطقة تجتذب أقل من واحد في المائة من إجمالي الرساميل الخاصة المتدفقة على الدول النامية، وحوالى ٠,٣ في المائة من محافظ الإستثمار. ويقدر البنك الدولي الرساميل العربية خارج العالم العربي بمبلغ ٣٥٠ مليار دولار.

وقال بيرسي بارنفيك المدير التنفيذي لشركة الهندسة الكهربائية العالمية ABB التي يبلغ مردودها الإجمالي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا خمسة مليارات من الدولارات: «إن المنطقة تحتاج إلى إستثمارات خاصة هائلة خلال العقد المقبل تشمل ما لا يقل عن ٦٠ مليار دولار لتوليد الكهرباء، و١٠٠ مليار دولار لتطوير صناعة النفط والغاز».

فالمساعدات الخارجية سوف تكون هامشية جداً بالنسبة الى مئات المليارات اللازمة، على حد قوله، مقدراً أن ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من الإستثمار في البنى التحتية لا بد أن يأتي من القطاع الخاص.

على انه لم تجر حتى الآن أي خصخصة تذكر في البنى التحتية والمنافع العامة، الأمر الذي لا يتيح سوى القليل من فرص التمويل أمام القطاع الخاص، في حين يقدر البنك الدولي أن مبالغ الترسمل في الأسواق الناشئة في مناطق أخرى وصلت إلى حدود ٣٠٠ مليار دولار.

ويبلغ إجمالي الترسمل في البورصات العربية الآن نحو ٨٠ مليار دولار فقط، نصفها تقريباً في المملكة العربية السعودية، نظير الف مليار دولار في ٣٨ بلداً من البلدان الناشئة في العالم، وحوالى ٤٥ مليار دولار في إسرائيل وحدها، كما قال أحد كبار الإقتصاديين السعوديين. وقال اقتصادي عربي اخر ان جميع أسواق المنطقة، باستثناء إسرائيل والأردن الآن، تصنف على انها في مرحلة «ما قبل النشوء».

لقد قام الأردن إضافة إلى تونس والمغرب، وإلى درجة أقل في البحرين وعمان، بفتح أسواقهم للأجانب. لكن اقتصادات المنطقة ما زالت مغلقة على بعضها البعض إلى درجة كبيرة. إذ أنه لا توجد روابط مشتركة بين أسواق المنطقة مما يضفي عليها عمقاً وسيولة. ولا وجود أيضاً لسوق لتداول سندات الشركات. وباستثناء الأردن، تمانع الدول العربية في قبول التصنيف الإئتماني للبلدان وهو امر يمكن أن يسعف على رفع مستوى اسواقها.

إن أسواق المنطقة تفتقر في غالبيتها الى الشفافية والى معلومات وافية عن الشركات المساهمة العمومية المدرجة فيها، وتحتاج إلى هيئات تنظيمية مستقلة، وإلى أطر قانونية أسلم للمستثمرين. وقد سأل واحد من مدراء صناديق الإستثمار العربية: هل جربت مرة أن تتقاضى أمام المحاكم في أي بلد عربي؟ عليك ان تنتظر عشر سنوات على الأقل لتحصل على أي نتيجة.

ورحب المجتمعون في عمان بقرار اتخذته بورصة الدار البيضاء أخيراً بنزع اسماء ثماني شركات من لائحة الشركات المدرجة فيها لنقص في الشفافية. لكن كما قال بارنفيك، ما هو مفقود في المنطقة «حرية السيطرة على الإستثمارات».

أما التمويل الطويل الأجل والقليل الكلفة عن طريق الأسهم فلن يكون متاحاً قبل تسريع الإنفتاح ودمج أسواق المنطقة على قول مدير سابق لأحدى البورصات. فقد قال الشخص المذكور إنه متفائل بالنسبة إلى المدى الطويل والمدى المتوسط، لكن «في المدى القصير لا مجال لأن تستطيع هذه الأسواق تلبية الحجم الهائل من الإحتياجات التمويلية للمنطقة».

روسيا

تستعد لطرح سندات دولية بقيمة مليار دولار

دائنو موسكو سيعيدون جدولة ٣٨ مليار دولار من ديونها

■ أعلنت الحكومة الروسية بانها ستوقع اتفاقاً نهائياً مع نادي باريس للحكومات الدائنة لإعادة جدولة مليار دولار من ديون الإتحاد السوفياتي السابق بحلول شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٦ .

ونسب إلى أوليغ دافيدوف، كبير مفاوضي روسيا في مباحثات الديون في باريس، انه تم التوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ على اعادة الجدولة على ٢٥ عاماً بفترة سماح تمتد سبع سنوات عن أصل الدين.

من ناحية أخرى قالت مصادر روسية على رفعة في المستوى انه تم الاعتراف بروسيا كدولة دائنة وانها ستشارك في نادي باريس على مستوى الخبراء.

وقدر أوليغ دافيدوف الديون المستحقة على دول أخرى لروسيا بنحو ٥٠ مليار دولار. وقال ان ما يتردد من ان هذه الديون تتراوح بين ١٣٠ و١٤٠ مليار دولار يعد مبالغة لأن الديون المستحقة على دول كثيرة مثل كوبا ومنغوليا وفيتنام كانت مقومة بالروبلات القابلة للتحويل، وهي العملة التي توقف استخدامها في الإتحاد السوفياتي السابق بأسعار صرف عالية بدرجة غير واقعية.

على صعيد آخر وافق الدوما (المجلس الأدنى للبرلمان الروسي) على ميزانية مثار خلاف لسنة ١٩٩٦ في قراءة اولى لكن الحكومة اضطرت إلى زيادة الأرقام المستهدفة للإنفاق والعائدات لشراء تأييد النواب. ويتعين ان تحال الميزانية إلى قراءة ثانية وستخضع لقراءة ثالثة في مجلس الدوما. لكن القراءة الأولى التي جرت خلالها الموافقة على الأرقام الإجمالية للإنفاق والعائدات وكذلك العجز هي أهم العقبات.

وسيسهل اقرار الميزانية على روسيا التفاوض مع «صندوق النقد الدولي» ودائنيها من العهد السوفياتي، مما يمهد الطريق لاعادة جدولة الديون، ويفتح الباب امام احتمال الحصول على قروض دولية جديدة.

ولكسب تأييد النواب وعد تشوبايس بتقديم ٤,٦ تريليون روبل إضافية (مليار دولار) للمزارعين والصناعات العسكرية والقطاع الإجتماعي.

وسيجري تدبير هذا المبلغ من خلال تحسين جباية الضرائب، والغاء بعض الإعفاءات الضريبية للشركات للإبقاء على العجز المستهدف عند ٨٨,٥ تريليون روبل (١٩ مليار دولار) اي ما يعادل ٣,٨٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ورفض «الدوما» مشروعا سابقاً للميزانية لأن النواب اعترضوا على ارقام التضخم التي افترضتها الحكومة.

وكانت الحكومة تتكهن بنسبة تضخم شهرية لا تتعدى ١,٢ في المائة لسنة ١٩٩٦، لكن النواب قالوا انه رقم متفائل جداً وطالبوا بميزانية تقوم على اساس نسبة تضخم شهرية تبلغ ثلاثة او حتى خمسة في المائة.

وفي نهاية الأمر وافقت لجنة مشتركة من الحكومة والبرلمان على رفع نسبة التضخم المتوقعة إلى ١,٩ في المائة. وتبلغ معدلات التضخم الشهرية حالياً نحو ٤,٥ في المائة.

على صعيد آخر، تعتزم موسكو اصدار سندات دولية قيمتها مليار دولار ودخول سوق رأس المال .

وكان الإتحاد السوفياتي السابق قد جمع اموالاً من الخارج بعدة عملات في الثمانينات من خلال مصرف «فنشكونوم بنك» في وقت كانت حكومة موسكو تعاني فيه من نقص في السيولة. ويجري التعامل في هذه السندات الآن باقل من ثلث قيمتها الإسمية.

اما روسيا نفسها، التي تحملت عبء كل الديون السوفياتية، فكانت آخرمرة تقترض فيها من الخارج قبل الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ . ورفض البلاشفة حينذاك الوفاء بديون القياصرة مما الحق ضرراً بالغاً بالاف المستثمرين الأجانب.

ومن المقرر ان تختار الحكومة الروسية مصرفاً دولياً لتقديم النصح لها في عملية الطرح الأولى. وقالت مصادر رسمية ان مؤسستي «ميريل لينش» و«سالمون بنك» وشركة «كلينورت بنسون» في لندن، المملوكة لبنك درسدنر الألماني قدمت مقترحات طيبة.

ويجري التعامل الآن في سندات مصرف «فنشكونوم بنك» الدولارية بسعر فائدة سنوية يبلغ نحو ٢٤ في المائة بالمقارنة مع حوالي ٥,٥ في المائة على سندات الخزانة الأميركية.

وكان مصرفيون يتوقعون ان تقترض روسيا ما يصل إلى مليار دولار من الخارج في السنة المقبلة بالإضافة الى سبعة مليارات دولار قد تحصل عليها من صندوق النقد الدولي وهيئات أخرى.

لكن البعض يقول انه سيكون من الصعب اجتذاب المستثمرين إلى ان يتم التوقيع رسمياً على اتفاق اعادة جدولة الديون مع البنوك الدائنة في ايار/ مايو ١٩٩٦ .

كوبا

تتمنّاه هافانا وتريده بروكسيل

الأوروبيون يمدون يدهم لنظام فيدل كاسترو

■ في خطوة اعتبرها كثيرون في لوكسمبورغ مشجعة، واعترضت واشنطن عليها، بدأ الإتحاد الأوروبي حواراً سياسياً مع كوبا، لتمهيد الطريق لتوقيع اتفاق تعاون إقتصادي وتجاري، يزيح عن فيديل كاسترو و«هافانا» كابوس الضائقة الإقتصادية ويعطي دفعاً للنظام الوحيد الباقي على سنة ماركس وشريعة لينين.

وقد ضم الوفد الأوروبي ممثلين عن الدول الثلاث في «الترويكا» الأوروبية وهي اسبانيا التي تتولى حالياً رئاسة الإتحاد، وفرنسا التي تراسته خلال النصف الأول من سنة ١٩٩٥ وايطاليا التي ستتولى رئاسته ابتداء من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ وقال احد اعضاء الوفد الأوروبي ياغو بيكو دي كوانا مدير الشؤون الأسبانية - الأميركية في وزارة الخارجية الأسبانية: «إننا مقتنعون بامكان اجراء حوار صادق من اجل تحديد الإطار المستقبلي لعلاقاتنا» مع كوبا.

واكد دي كوانا ان «هذا الحوار لا ينطلق من الصفر بل يرتكز إلى تعاون مستمر». واضاف «لا يسعنا ان ننسى ان الإتحاد الأوروبي هو اول شريك تجاري واول مستثمر واول جهة واهبة لكوبا» مذكراً بان ١١ دولة في الإتحاد الأوروبي لديها سفراء معتمدون في هافانا.

من جهة أخرى اعتبرت ايزابيل اللندي نائبة وزير العلاقات الخارجية الكوبي ان الحوار جرى «بطريقة بناءة واخوية» نظراً إلى العلاقات الوثيقة التي تربط عدداً من دول الإتحاد بكوبا، على الرغم من المقاطعة والقطيعة مع واشنطن وضغط هذه الأخيرة على الحلفاء الأوروبيين لتضييق الخناق على نظام فيدل كاسترو. وكان وزراء خارجية الدول الأعضاء في الإتحاد خلال اجتماعهم في ٢ تشرين الأول/ اكتوبر الماضي في لوكسمبورغ كلفوا الوفد الأوروبي باجراء مناقشات وصفت بانها «إستطلاعية» مع السلطات الكوبية. وكان الإتحاد الأوروبي ربط البدء بالمفاوضات الهادفة إلى التوصل إلى اتفاق اقتصادي بالإصلاحات الجارية حالياً في كوبا او التي ستطبق لاحقا خصوصاً في مجال «توفير الضمانات لإحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتوسيع نطاق المبادرة الفردية».

وفي ضوء نتائج هذه المحادثات التمهيدية، جرت في جو مغلف بالتكتم بناء على رغبة الطرفين، سيقرر مجلس وزراء الإتحاد الأوروبي اذا ما كان من المناسب البدء بمفاوضات جديدة وموسعة من اجل توقيع اتفاق تعاون الذي تتمناه كوبا وتريده اوروبا. ويشار في هذا الصدد الى ان الإتحاد الأوروبي يمنح كوبا مساعدة انسانية منذ سنة ١٩٩٣، ويتوقع ان تصل قيمة هذه المساعدة في سنة ١٩٩٥ إلى حوالى ١٥ مليون وحدة حسابية أوروبية ايكو (الإيكو يساوي ١,٣ دولار).

المانيا

في تحذير غرفة التجارة لحكومة كول

سنة ١٩٩٦ ألمانيا مهددة بتراجع النمو الإقتصادي

■ كشفت دراسة صادرة عن «جمعية الغرف التجارية والصناعية الألمانية» إطلعت «الميزان» عليها تنامي التشكيك في جدوى الإستثمار وتعاظم الشكوك المحيطة في حظوظ الإقتصاد الألماني العام.

إلا ان الدراسة لم تشر إلى ان المانيا ستشهد ركوداً إقتصادياً سنة ١٩٩٦، إلا ان الجمعية باتت تنتظر ان تتراجع نسبة النمو الإقتصادي في المانيا إلى اثنين في المائة في السنة المقبلة، في حين تتوقع الحكومة الألمانية ان تصل نسبة النمو السنة الجارية إلى ٢,٥ في المائة وعلى الرغم من أن الصادرات ستواصل دعم النمو الإقتصادي ستتراجع هذه الصادرات لأسباب أهمها قوة المارك الألماني.

ودراسة جمعية المصارف، التي شملت الشركات الألمانية التي تشغل نحو نصف القوى العاملة الألمانية، هي من اكثر الدراسات، التي تجري في شكل منتظم في المانيا، شمولاً ودقة. وجاءت نتائج هذه الدراسة لتوصل إلى العاطلين عن العمل، البالغ عددهم ٣,٥٣ مليون نسمة، «رسالة» لا تبعث على الإرتياح أبداً. وتشير الدراسة إلى أن عدد الشركات التي تنوي خفض عدد العاملين فيها سنة ١٩٩٦ يزيداد بشكل حاد. كما تشير الدراسة إلى ان عدد الشركات التي تنوي خفض عدد العاملين فيها، خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة يتجاوز عدد الشركات التي تنوي توظيف عاملين جدد بنسبة ٢٣ في المائة، بينما كانت هذه النسبة بالذات سلبية (١٢ في المائة) في شباط/ فبراير الماضي وفي الفترة نفسها من السنة الماضية (١٦ في المائة).

يذكر ان مشكلة البطالة في المانيا باتت ترتدي طابعاً خطيراً، فقد أشارت الإحصاءات، الصادرة من نوربورغ عن مكتب العمل الفيدرالي، الى ان عدد العاطلين عن العمل في المانيا ازداد بمقدار ٤٨٠٠ نسمة الشهر الماضي ووصل إلى ٣,٥٢٥,٨٠٠ نسمة، وكان ذلك اكبر مما كان عليه لدى نهاية تشرين الأول/ اكتوبر من السنة الماضية بمقدار ٧٨٥٠٠ نسمة.

إلا أن نسبة العاطلين عن العمل في المانيا كلها بقيت على حالها، فقد كانت هذه النسبة ٩,٢ في المائة نهاية تشرين الأول/ اكتوبر الماضي، اي كانت في غرب المانيا ٨,١ في المائة وفي شرقها ١٣,٨ في المائة.

وازداد عدد العاطلين عن العمل مع اخذ العوامل الموسمية في الإعتبار، للشهر الثالث على التوالي، الا ان الإزدياد الذي بلغت ارقامه اربعة الاف نسمة كان اقل من الإزدياد الذي بلغت ارقامه ٤٤ الف نسمة في ايلول/ سبتمبر الماضي و٢٦ الف نسمة في اب/ اغسطس الماضي.

وقد اعتبر المحللون الإقتصاديون ان تراجع الإستثمار يحد من النمو الإقتصادي. وتوحي دراسة «جمعية الغرف التجارية والصناعية الألمانية»، التي تشير نتائجها الى ان عدد الشركات التي تنوي خفض الإستثمار يزيد على عدد الشركات التي تنوي زيادة الإستثمار، بان الإستثمار وصل في الوقت الحاضر، وفي غرب المانيا وشرقها، الى القمة، لكن الشركات الألمانية المشاركة في الدراسة اشارت الى انها ستواصل زيادة استثماراتها خارج المانيا.

وتتهم الدراسة الحكومة الالمانية بانها تقصر في دعم النشاط الإقتصادي ورعايته، وانها اخفقت في خفض ضرائب الشركات، ولم تحقق اي تقدم يذكر في سبيل تحسين وضع المانيا كقاعدة صناعية. وعلى الرغم من ذلك فان مشروع موازنة سنة ١٩٩٦ يتضمن خفض الضرائب التي يجب على معظم الألمان دفعها، تقول الدراسة، انه لا ينتظر ان ينمو الطلب المحلي الا في صورة ضعيفة لأن خفض الضرائب سيقابله، في شكل لا يستهان به، ازدياد تكاليف الضمان الإجتماعي وزيادة الرسوم المحلية كتلك التي يدفعها الالمان لقاء قيام السلطات المعنية بجمع النفايات.

إلا ان تيو ويغل، وزير المال الالماني اكد ان الإستهلاك الخاص (إستهلاك الأفراد) سيزداد على نحو ملحوظ. وفي المناقشات التي جرت في البرلمان الألماني حول مشروع الموازنة الخاص بالعام المقبل، قال وزير المال، إن المستقبل الإقتصادي المنظور لا يزال جيداً، وإن النمو الإقتصادي سيبقى قوياً خلال السنة المقبلة.

الولايات المتحدة

في خطوة تفسح التنافس بين الشركات الأوروبية

كلينتون يلغي القيود على الملكية الأجنبية لشركات الإتصالات

■ بدأت ادارة بيل كلينتون حملة لإقناع الحكومات في الغرب بضرورة الإسراع في تخصيص اسواق الإتصالات واشاعة حرية التملك فيها.

وبدأت هذه الحملة بعد اتخاذ القرار المبلغ إلى اللجنة الفيدرالية الأميركية للإتصالات، بان الرئيس بيل كلينتون وافق على إلغاء القيود التي تحدد حصص الشركات الأجنبية في ملكية مجموعات الإتصالات الأميركية.

والمعروف انه بموجب تشريع يعود في تاريخه إلى النصف الأول من هذا القرن، تقيد الولايات المتحدة الملكية المباشرة وغير المباشرة للشركات الأجنبية في شركات الإتصالات الأميركية بنسبة ٢٠ و٢٥ في المائة على التوالي، غير ان القوانين الجديدة ستفتح الباب امام الملكية الكاملة لشركات الإتصالات الأميركية من قبل الشركات الأجنبية من البلدان التي ترى لجنة الإتصالات الفيدرالية ان أسواق الإتصالات فيها مفتوحة وتنافسية ومنصفة.

ويرى المراقبون الإجراءات الأميركية الجديدة اسلوباً تساومياً تستخدمه الولايات المتحدة لإقناع البلدان الاخرى بضرورة الإسراع في فتح اسواق الإتصالات امام المنافسة. وكان نائب الرئيس الأميركي، ال غور، قد الح إلى ان تغييراً في قوانين الملكية سيتم اجراؤه في شباط/ فبراير ١٩٩٦ .

ومن المتوقع ان يترك التغيير اثاراً واسعة على الشركات التي تسعى إلى التنافس في سوق الإتصالات الأميركية، مثل شركة «بريتيش تليكوم»، التي تمتلك بموجب القواعد الحالية المعمول بها، ٢٠ في المائة من «إن سي اي» (NCI) ثانية اكبر شركة للإتصالات في الولايات المتحدة.

من جهة اخرى، يستبعد المراقبون ان تستطيع شركات اوروبية للإتصالات مثل «دوتش تليكوم» و«فرانس تليكوم» اللتين تحتفظان معا بحصة مقدارها ٢٠ في المائة من مجموعة «سبرنت» ثالثة أكبر شركة اميركية للإتصالات، الإستفادة فورا من القرار الجديد الذي غير في القواعد الأميركية. وذلك لأن الأسواق المحلية لهذه الشركات ستبقى مسدودة امام التنافس حتى الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ .

وهذا هو التاريخ الذي حدده الإتحاد الأوروبي موعداً لإشاعة حرية جميع الخدمات الصوتية والرقمية في عموم القارة الأوروبية.

وتعد منظمة التجارة العالمية المكان الأساسي للتفاوض حول تحرير اسواق الإتصالات العالمية. وكانت مجموعة مؤلفة من ٢٤ دولة رائدة في مجال الإتصالات قد قدمت اقتراحات تعهدت بموجبها بفتح اسواق الإتصالات فيها امام المنافسة الأجنبية.

ويعتقد نجاح المفاوضات الجارية الآن على وجود عدد اكبر من البلدان الرئيسية في هذا المجال على استعداد لتقديم عروض إيجابية لصالح فسح المجال امام التنافس في قطاعات الإتصالات.

وكانت البرازيل، حيث تعد شركة «تليبراس» البرازيلية المملوكة للدولة اكبر الشركات المتحكرة في العالم، قد انضمت اخيراً إلى المحادثات، لكنها لم تقدم اي اقتراح في هذا المجال.

العدد الثالث - المجلد الثالث - كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٥ Issue 3.Vol. 3 December 1995.

المواسم الرديئة المتعاقبة تفرغ خزانات الحبوب

كابوس مجاعة عالمية على مشارف نهاية القرن

■ يقول المجلس البريطاني لإدارة فائض الحبوب، إن بريطانيا كانت دائماً تخزن من شتى أنواع الحبوب على مدار الأيام ما مقداره مليون طن، أما اليوم فلا يوجد في إهراءات التخزين سوى ١٥٠ الف طن من الشعير لا أحد كلف نفسه بنقلها لأنها كمية ضئيلة. ولا يقتصر النقص الغذائي على الحبوب. فالخزانة، كما يقول المسؤول البريطاني، فارغة حتى من الحليب المجفف والزبدة ولحم البقر.

وقد شبه المسؤول المذكور الأحوال الغذائية الراهنة مقابل الأحوال السابقة بأنها مثل الهزة الأرضية التي تضرب جبلاً شاهقاً فتجعله سهلاً منبسطاً. من قبل كانت الأغذية متراكمة كالجبال واليوم باتت الخزانات فارغة. هذه الهزة تعدت بريطانيا إلى أوروبا وبالطبع إلى بقية العالم وتندر بكارثة.

وحتى عندما كانت المواسم جيدة والأغذية وفيرة، كانت الأمراض الناشئة من سوء التغذية تقتل ٣٥ الف طفل في اليوم في العالم. ويمكن أن نتصور فداحة المشكلة مع تفاقم الأزمة الغذائية.

وكان المخزون الأوروبي قد تقلص في السنوات الأخيرة تقلصاً سريعاً، فهبط من ٣٣ مليون طن حبوب قبل سنتين إلى ٥,٥ مليون طن فقط حالياً.

هبوط المخزون العالمي

اما على الصعيد العالمي، فإن المخزون العالمي من الحبوب كاحتياطي لمواجهة النقص الغذائي، قد هبط إلى ادنى مستوى له، بل إلى ادنى مما كان عليه في ذروة أزمة الغذاء العالمية قبل ٢١ سنة، وإلى أقل بكثير من الحد المقرر من قبل منظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو)، وهو حد يقتضي وجود مخزون يكفي الإستهلاك العالمي مدة شهرين، باعتبار ان هذا هو الحد الأدنى اللازم للأمن الغذائي العالمي.

ففي عام ١٩٨٧ كان هناك مخزون غذائي يكفي الإستهلاك العالمي لمدة ١٠٤ أيام. وفي نهاية هذه السنة لن يكفي المخزون القائم إلا لمدة ٥٣ يوماً. وفي السنة المقبلة لن يكون كافياً إلا لمدة ٤٩ يوماً.

وسبب نقص المخزونات الحالي ان العالم في السنوات الثلاث الماضيات كان يستهلك من الأغذية أكثر مما ينتج وتشير آخر الإحصاءات إلى ان الإنتاج العالمي من الحبوب هذه السنة يبلغ ١٨٩١ مليون طن، أي أقل من إنتاج السنة الماضية، وهي سنة سيئة، بنسبة ٣ في المائة. أما الإنتاج العالمي للفرد الواحد من السكان فقد هبط إلى ادنى مستوى له منذ سنة ١٩٧٥ .

فالصيف الحارق، وهو أشد حرارة من أي صيف آخر شهده نصف الكرة الشمالي منذ بدء تسجيل درجات الحرارة، قد ضرب المواسم في الولايات المتحدة وكندا وروسيا وأوروبا. وهو أسوأ موسم في الولايات المتحدة منذ اربع سنوات. وهو في روسيا أسوأ موسم منذ ثلاثة عقود بحيث لم تغل الزراعة الروسية سوى ثلثي ما غلت في عام ١٩٩٢ . أما أسبانيا التي تعاني من الجفاف للسنة الرابعة على التوالي، فإنها لم تنتج في هذه السنة سوى نصف ما انتجته في عام ١٩٩٤ . وحتى الصين بدأت تستورد الحبوب على نحو متزايد. وحتى نصف الكرة الجنوبي لم ينج. فالأرجنتين، وهي من اكبر مصدري الحبوب في العالم، تعاني من أسوأ جفاف ضربها منذ ٤٠ سنة. وفي استراليا ايضاً اخفقت المواسم الزراعية.. وبذلك يكون جميع المصدرين التقليديين لفائض الحبوب قد شهدوا موسماً سيئاً معاً.

ويقول المسؤولون في «مجلس الحبوب العالمي» إن ذلك يشكل مفاجأة غير متوقعة، وان حالة الطقس قد فعلت فعلها في موسم واحد من حيث خفض مخزون الحبوب اكثر مما فعله السياسيون في محاولاتهم على مدى سنوات عديدة في الماضي.

ارتفاع اسعار المواد الغذائية

ومع تزايد النقص في الغذاء ارتفعت أسعار المواد الغذائية إلى مستويات قياسية. فالأسعار الأوروبية التي أبقيت مرتفعة بصورة مفتعلة خلال العشرين سنة الماضية، تجاوزتها أسعار السوق الحرة. ولأول مرة منذ عشرين سنة، توقفت أوروبا عن دعم الصادرات الغذائية لزيادة تنافسيتها. بل من المفارقات انها بدأت بفرض ضريبة على التصدير لمنع بقية العالم من إستيراد حبوبها الرخيصة نسبياً.

وارتفاع الأسعار نافع للمزارعين وللمضاربين في البورصة، لكنه ضار بكل ما عداهم، وخاصة سكان البلدان النامية. فالدول الفقيرة والجائعة عليها ان تدفع في السنة المقبلة زيادة مقدارها مليارات من الدولارات لشراء الكمية ذاتها من الأغذية، مع العلم أن عدداً من هذه الدول لن يستطيع توفير الزيادة اللازمة في الأموال. كما ان المساعدات الغذائية التي كان يعول عليها هؤلاء الفقراء سوف تخف لأن إنتاج الدول المانحة للمساعدات قد تناقص وكذلك مخزونها.

ففي هذه السنة هبطت المساعدات الغذائية إلى عشرة ملايين طن فقط مقابل ١٧ مليون طن في عام ١٩٩٣ . وفي السنة المقبلة سيكون الوضع أسوأ بسبب خفض الجمهوريين في الكونغرس الأميركي لبرنامج المساعدات الخارجية، ومن المقدر أن تهبط المساعدات الإجمالية إلى ٧,٦ مليون طن فقط، أي إلى أقل من ثلث الكميات اللازمة.

وحذر المسؤولون في برنامج الأمم المتحدة من ان هذا الوضع سوف يؤدي إلى مجاعة كارثية كالتي في اثيوبيا خلال الثمانينات. والمناطق المرشحة لمثل هذه المجاعة تشمل النصف الجنوبي من القارة الافريقية حيث اخفقت المواسم الزراعية الى درجة ان عشرة ملايين شخص باتوا بحاجة إلى مساعدة غذائية طارئة، وخاصة في ليسوتو وناميبيا وزيمبابوي. وكذلك في القرن الافريقي حيث المساعدة ملحة، بالإضافة إلى نقص شديد في كل من ليبيريا وسيراليون وأرمينيا وأذربيجان وكمبوديا وطاجكستان وغيرها من البلدان.

نقص طارئ أم مجاعة دائمة؟

ومع هبوط المخزونات وتقلص هامش احتياطي الأمان، فإن كل شيء يتوقف الآن على موسم جيد وغلال وفيرة في السنة المقبلة. وكانت منظمة الزراعة والأغذية الدولية قد حذرت في الربيع الماضي من حتمية وقوع أزمة خانقة في المواد الغذائية.

وتقول المنظمة الآن، ان موسم السنة المقبلة يجب أن يزيد بنسبة ٥ في المائة على الأقل، لكي يضمن كانت الأزمة الراهنة مجرد اختناق عابر ام أنها بداية مجاعة عظمى.

فلنأخذ ما يقوله الخبراء، واحدهم ليستر براون، المستشار السابق لوزير الزراعة الأميركي قبل ٢٥ سنة، الذي تحول من متفائل بالمستقبل إلى متشائم ناعق مثل البوم.

فعندما كان متفائلاً وضع براون كتاباً امتدح فيه الثورة الخضراء التي ادت الى مضاعفة الانتاج الزراعي في البلدان النامية، معتبراً أن ذلك هو الجواب على المجاعة العالمية. اما اليوم، وهو يرأس معهد «وورلد ووتش» الموثوق في واشنطن، فيقول ان هناك تحولاً مصيرياً يجري في العالم من عصر الفائض والبحبوحة إلى عصر الندرة والشح.

ويضيف براون قائلاً: «في الحقبة المقبلة ستكون إمدادات الغذاء محدودة بحيث يمتد تأثير النقص في الغذاء إلى كل مكان»..

لكن هناك من يعارض هذه النظرية. ومن ذلك على سبيل المثال، دراسة ضخمة لـ «منظمة الأغذية والزراعة الدولية» خلاصتها أن العالم، باستثناء القارة الافريقية سوف يكون افضل غذاء في سنة ٢٠١٠ منه اليوم.

كذلك يقول «المعهد الدولي لبحوث السياسة الغذائية» في واشنطن، إن العالم سوف يتدبر تغذية سكانه المنتظر ان يبلغ عددهم ٨ مليارات نسمة في سنة ٢٠٢٠.

ويقيم براون توقعاته المتشائمة على الإعتقاد بأن انتاج المواد الغذائية في الصين سوف يقصر عن تلبية الطلب، مما سيضطر الدولة الصينية إلى استيراد الحبوب من الخارج على نطاق هائل. وهو توقع تدحضه الحكومة الصينية.

ومع ذلك، فإن هناك نقاطاً وجيهة يثيرها براون، وتشير إلى إتجاهات مقلقة، ذلك ان انتاج الطعام في العالم، بعد ارتفاعه المطرد لعدة عقود من الزمن، قد استقر ولم يعد يتزايد منذ سنة ١٩٩٠، بينما زاد عدد الناس الواجب تغذيتهم بنحو ٤٤٠ مليون نسمة، أي أكثر من سبعة اضعاف سكان بريطانيا.

تعرية التربة ونقص المياه

وفي الوقت ذاته اخذت الأراضي الزراعية في العالم تتقلص بسبب عوامل التعرية. وتشير التقديرات التي اوردتها جريدة «إندبندنت اون صاندي» البريطانية، الى ان العالم يخسر كل سنة ٢٤ مليار طن من التربة الفوقية بفعل هبوب الرياح او تجرف من كثرة الإستعمال. ويقدر ان التعرية على هذا النحو قد أتت على ربع الأرض اليابسة في العالم على الأقل، وهناك تقديرات ترتفع بهذه النسبة إلى ٤٠ في المائة.

ولا تقل أزمة المياه عن أزمة التعرية. ذلك ان انتاج كيلوغرام واحد من القمح يحتاج إلى حوالى ٢٠٠٠ ليتر من الماء. في وقت تتزايد فيه ندرة المياه. فإذا نظرنا إلى الغرب الأوسط الأميركي الذي يعتبر أكبر منتج للقمح في العالم، نجد أن المياه الجوفية التي يعتمد عليها في خزانة «او غالالا» الممتد حوالى ٢٠٠٠ كيلومتر عبر ثماني ولايات أميركية ويشكل بحراً من المياه تحت سطح الأرض، أخذ منسوبه بالهبوط لكثرة الإستعمال بما يزيد على المتر الواحد في السنة، فاذا استمر هبوط منسوب المياه التي تغذي السهول الأميركية الكبرى، فإن الإنتاج الزراعي الوفير لتلك السهول لن يستمر أكثر من عشرين سنة أخرى. وهناك أمثلة أخرى في بلدان عديدة من العالم حيث يلاحظ هبوط منسوب المياه الجوفية، ومنسوب الأنهار.

كذلك فإن زيادة الإنتاج الغذائي تعتمد الآن أكثر فأكثر على زيادة الكميات اللازمة من الأسمدة. فقد زاد استخدام الأسمدة عشرة اضعاف من ١٩٥٠ إلى ١٩٨٩ .

ليس ذلك فقط بل ان القانون الإقتصادي المعروف بإسم العائد المتناقص، بات الآن ملحوظاً في مجالات الإنتاج الزراعي بزيادة الأسمدة لتخصيب التربة. إذ أن كل طن من الأسمدة يستخدم الآن في حقول القمح الأميركية، او في حقول الرز الأندونيسية، يعطي فقط نصف المفعول التخصيبي الذي كان يعطيه قبل عشرين سنة.

والواقع ان الإستخدام العالمي للأسمدة، قد هبط هبوطاً كبيراً خلال العقد الماضي عندما بدأ المزارعون يدركون أن أراضيهم المتعبة لم تعد تنفعها الأسمدة.

الثروة السمكية تتناقص بدورها

ان التعويض والإنقاذ عن طريق البحر ليس ممكناً هو الآخر، لأن البحار والمحيطات قد استنزفت باسرع من استنزاف الأرض، ذلك أن كل منطقة من مناطق الصيد الكبرى في العالم قد تجاوز استغلالها حده الطبيعي، بل ان اكثر من نصف تلك المناطق البحرية، يشهد الآن هبوطاً خطيراً في الإنتاج السمكي، والإحصائيات المتوافرة خير شاهد على ذلك. فمنذ بداية القرن ظل انتاج الأسماك يرتفع إلى ان بلغ عشرين ضعفاً، إن ما كان عليه لكن صيد الأسماك في العالم أخذ في الهبوط سنة ١٩٩٠ ولم ينهض منذ ذلك الحين.

اللجوء إلى العلم والتكنولوجيا

من جهة أخرى يحاول العلماء تطوير محاصيل تحقق معجزة كتلك التي اطلقت الثورة الخضراء في الستينات، فالباحثون في أحد مراكز هذه الثورة، وهو المعهد العالي لبحوث الرز في الفلبين، يعملون الآن على انتاج نوع جديد من «الرز العملاق» الذي يأملون في ان يرفع الإنتاج بنسبة ١٥ في المائة، لكن هذا المعهد ذاته يطلق التحذيرات من خطر وقوع مجاعة هائلة في مطلع العقد المقبل، بالإضافة إلى أن المساعدات التي يتلقاها هذا المعهد وغيره من معاهد البحوث لتطوير المحاصيل، آخذه في الهبوط أيضاً.

ويحذر مدير المعهد من عودة كابوس المجاعة العالمية الذي أزالته الثورة الخضراء، وينحي المدير المذكور، باللائمة على عاملين اثنين: احدهما اطلق عليه إسم «ثورة الجشع»، والثاني «تزايد عدد السكان». فهو يقول ان البحبوحة الإقتصادية التي ينعم بها الناس تجعلهم يأكلون أكثر فأكثر، ويرتفعون في مستوى ماكولاتهم، بمعنى ان استهلاكهم من اللحوم يتزايد مع العلم ان انتاج اللحوم بحد ذاته يحتاج إلى كميات كبيرة من الحبوب.

اما المتفائلون فيشيرون إلى انه ما زالت هناك امكانات كبيرة لزيادة المحاصيل الزراعية في عدد من انحاء العالم اهمها اوروبا الشرقية والإتحاد السوفياتي سابقاً. وعلى الرغم من تفاؤل هؤلاء، فإنهم يقولون ان العالم قد يزيد انتاجه إلى درجة تكفي احتياجاته، لكن القسمة فيه ستكون حادة، حيث الدول الفقيرة سيتزايد اعتمادها واتكالها على الفائض التي تنتجه الدول الغنية. وبالتالي، فإن نقل كميات كبيرة من الحبوب إليها من الدول الغنية سيكون عملية مكلفة وصعبة لوجيستياً، فضلاً عن ان المرحلة الجديدة من السياسة الغذائية سوف تعطي الولايات المتحدة والدول ذات الفائض سلطة اكبر على غيرها.

تعرية التربة واستنزاف المياه الجوفية وهبوط منسوب الأنهار ونقص الثروة السمكية وتضاؤل عائد التخصيب بالأسمدة... تواجه العالم بأزمة خطيرة تذكر بكابوس مجاعة ١٩٧٤

الأمل في صغار المزارعين

والسؤال يستبع السؤال:

هل هناك من أمل يرجى؟

هل يستطيع العالم انتاج ما يكفي من الطعام لغذائه في مستوياته الراهنة، والغاء النسبة الكبيرة من موت الأطفال حتى في سنوات المواسم الجيدة؟

و... هل يمكن زيادة الإنتاج الزراعي في البلدان النامية، حيث الحاجة إليه اكبر، من غير الإسراع في افساد وتدمير البيئة الطبيعية؟

الجواب عن ذلك يرجح كفة المتفائلين على المتشائمين، شرط معالجة المشكلة من وجهة نظر المورد الأكثر إهمالاً في العالم. والمقصود في ذلك الفلاحون الفقراء في البلدان النامية. فقد اثبتت الدراسات تلو الدراسات ان صغار الفلاحين الذين يقومون بفلاحة وزراعة رقع صغيرة من الأرض ينتجون في الفدان الواحد نسبياً أكثر بكثير مما ينتجه المزارعون الأغنياء، في مساحات كبيرة من الأرض. وسبب ذلك ان صغار الفلاحين مجبرون على ذلك لحاجتهم إلى اي طعام يمكن لهم ان ينتجوه او يحصلوا عليه. فإذا ما مدت لهم يد المساعدة فإنه بامكانهم زيادة الإنتاج زيادة هائلة.

وتقول دراسة أخيرة أعدها جول بريتي، مدير البرنامج الزراعي في «المعهد الدولي للبيئة والتنمية» في لندن، إنه بالإمكان زيادة الإنتاج بمقدار ضعفين او ثلاثة اضعاف باستخدام فنون زراعية بسيطة ورخيصة ولا تلحق ضرراً بالبيئة الطبيعية.

انهم بحاجة الى مساعدة وخصوصاً إلى التسليف كي يتسنى لهم الإقتراض من أجل إجراء تحسينات في وسائلهم، كما يجب على حكومات بلدانهم اعتماد اصلاح زراعي قوامه تجزئة الأملاك الكبيرة غير المنتجة، لإعطاء فقراء الفلاحين فرصتهم. وتشير التجارب إلى انه حيثما تم ذلك بصورة صحيحة، زادت المحاصيل، وزال الفقر المؤدي إلى المجاعة حتى في زمن البحبوحة.

لكن الفلاحين الفقراء ما زالوا مهملين إلى حد بعيد وليس لهم وزن سياسي واقتصادي وقد تجاهلتهم الحكومات، حكومات بلدانهم، وحكومات البلدان المقدمة للمساعدات. لكن هذه الصورة آخذة في التغير على ما يبدو.

12 Issue 3.Vol. 3 December 1995. العدد الثالث - المجلد الثالث - كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٥

عودة البنوك اللبنانية إلى الظهور على لائحة البنوك العربية الأولى

قيام «مؤسسة التصنيف الإئتماني» في البحرين يسهم في تطوير أسواق المال العربية

■ تشهد المصارف العربية في هذه الأيام، تحوّلا في عملياتها يتناسب مع التحولات الجارية في بلدانها، وهو إن كان تحولاً بطيئاً، إلا أنه اكثر واقعية.

ولئن كانت البنوك الرئيسية في غالبيتها قد حققت زيادات في ارباحها في السنة الماضية وفي النصف الأول من هذه السنة، فإن الأحوال الإقتصادية السائدة في العالم العربي، والتي ما زالت تهيمن عليه الحكومات ومؤسسات القطاع العام، من شأنها ان تحد من التوسع المطلوب في الجهاز المصرفي وان كانت تعمل على رسم أطر جديدة للجهاز المصرفي بحيث تجعل منه قوة ضاغطة لتسريع الإنفتاح الإقتصادي وتنشيط القطاع الخاص، بحيث تأخذ المصارف مدى معقولاً من التوسع.

فالأرباح المتواضعة التي ما زال القطاع المصرفي يحققها في ظروف معاكسة يمكن تشبيهها بمقادير العلف التي يتناولها حصان ملجوم!

وبتحليل سريع للقاعدة لترسملية للجهاز المصرفي العربي بكامله، يتبين ان «النطاق الخليجي» هو الأوسع والأكبر، وبالتالي الأكثر ربحية.

ومع أن القاعد الترسملية الإجمالية للبنوك العربية المائة الأولى، حسب عرض مجلة «ذي بانكر» The Banker لتلك المصارف لم يزد من سنة إلى سنة باكثر من ٥ مليارات دولار، فإن القسم الاكبر من تلك الزيادة ناتج عن إعادة تقويم الممتلكات الخاصة للمصارف والمعتبرة جزءاً من رأس المال.

فقد زادت القاعدة الترسملية الإجمالية من حوالى ٢٨ ملياراً في سنة ١٩٩٣ إلى حوالى ٣١,٥ مليار دولار سنة ١٩٩٤.

وهذه القاعدة الترسملية موزعة بالنسب المئوية على النحو الآتي:

- المملكة العربية السعودية ٢٩,٤٪
- الكويت ١٣٪
- دولة الإمارات ١١,٥٪
- البحرين ١٠,١٪
- دول الخليج الباقية ٣,٤٪

أي ما مجموعه ٦٧,٤٪ من إجمالي ترسملية البنوك العربية كلها.

وقد كانت المصارف المشرقية أقلها اذ ان نصيبها من الرساميل المصرفية العربية الإجمالية لم يتعد الخمسة في المائة، والسبب الطبيعي لذلك هو ضعف المصارف اللبنانية خلال فترة الحرب (١٩٧٥ - ١٩٩٠). ومع ذلك ظهرت ثلاثة مصارف لبنانية على لائحة البنوك العربية الأولى لأول مرة منذ زمن طويل ولو أنها احتلت مراتب متأخرة في التسلسل حسب الرساميل.

إذ احتل «بنك البحر المتوسط» (الذي يملكه رفيق الحريري، رئيس الحكومة اللبنانية) المرتبة ٨١ برأس مال قدره ٥٨ مليون دولار. يليه «بنك الإعتماد اللبناني» في المرتبة ٩٢ برأس مال قدره ٤٩ مليون دولار، ثم «بنك عودة» (سويسرا - لوكسمبورغ) في المرتبة ٩٩ برأس مال قدره ٣٧ مليون دولار.

والمعروف ان «بنك عودة» قد سعى إلى زيادة رأس ماله من خلال إصدار إيصالات إيداع عالمية في الأسواق المالية بقيمة ٣٤ مليون دولار تولاها لحسابه «بنك فليمنغ» البريطاني وشارك فيها «بنك نمورا» الياباني و«باري با» الفرنسي و«اندوسويس»، و«ميريل لينش» و«بنك واربورغ» و«بنك عودة - سويسرا» ذاته. بسعر ١٢,٦ دولار للإيصال الواحد.

ترسملية البنوك اللبنانية

وكانت البنوك اللبنانية في السنوات الأخيرة، قد شعرت بالحاجة إلى زيادة ترسمليتها كي تتمكن من لعب دور ملحوظ او اكبر في تمويل المشاريع اللبنانية العامة والخاصة، وخصوصاً مشاريع اعادة الإعمار.

وليس ذلك فحسب بل كان عليها ان تلبي متطلبات الحد الأدنى من الملاءة المطلوبة من البنك المركزي (مصرف لبنان) بنسبة ادناها ٨٪. ولهذا راحت المصارف اللبنانية كل على طريقته، يبحث عن مصادر لزيادة رأس ماله، والملفت للنظر ان هذه الحاجة الملحة إلى الترسملية لدى المصارف اللبنانية، لم تؤد إلى اي عملية اندماج بين مصرفين او أكثر مع انه كان من المفترض في حالة من هذا النوع، حيث الحاجة ملحاحة إلى الترسمل، ان يكون الطريق الأوضح والأسهل في هذا الإتجاه نشوء عدد من البنوك الكبيرة بفعل إندماج المصارف الصغيرة.

وقد سهلت السلطات النقدية العملية الترسملية للمصارف اللبنانية بالسماح لها باعادة تقويم ممتلكاتها لزيادة قيمتها الترسملية بحيث يحتسب نصف هذه القيمة من اصل رأس المال شريطة ان يقوم المساهمون بتغطية النصف الآخر نقداً.

وكان من نتيجة ذلك ان البنوك اللبنانية استطاعت سنة ١٩٩٤ ان تزيد ترسمليتها الإجمالية بمبلغ ١٥٠ مليون دولار، ومع ذلك فإن الترسملية الإجمالية للبنوك اللبنانية لم تزد كثيراً على ٥٠٠ مليون دولار.

وهناك بنوك الآن ما زالت تسعى الى ايجاد الرساميل اللازمة بما يمكن ان يرفع رأس المال الإجمالي للبنوك اللبنانية كافة في نهاية هذه السنة إلى حوالى ثلاثة ارباع المليار دولار او ربما اكثر قليلاً.

ولئن كانت العمليات الترسملية التي قام بها «بنك بيبلوس»، وهو سادس اكبر بنك في لبنان، بطرح أسهم بقيمة ٢٢ مليون دولار على المستثمرين اللبنانيين والعرب، وكذلك التي قام بها «بنك عودة» (وهو السابع بعد بيبلوس)، المشار اليها سابقاً، كانت هي الأشهر اعلامياً لإهتمام وسائل الإعلام العالمية بها، فإن هناك عمليات ترسملية لبنوك صغيرة أخرى، من شأنها أن تعيد تركيب تلك المصارف من حيث ملكيتها وتوجهاتها.

أما تراتب البنوك اللبنانية حسب ترسمليتها هو كالآتي:

- «البحر المتوسط» ٥٨ مليون دولار موجوداته الإجمالية ١١٦١
- «الإعتماد اللبناني» ٤٩ مليون دولار موجوداته الإجمالية ٥٧٥
- «اللبناني - الفرنسي» ٣٧ مليون دولار موجوداته الإجمالية ١٠١١
- «بنك لبنان والمهجر» ٢٩ مليون دولار موجوداته الإجمالية ١٤٣٠
- «فرنسا بنك» ٢٨ مليون دولار موجوداته الإجمالية ٨٤٢
- «بيبلوس» ٢٢ مليون دولار موجوداته الإجمالية ٧٤٦
- «عودة» ٢٠ مليون دولار موجوداته الإجمالية ٨٨٦
- «بيروت والبلاد العربية» ١٦ مليون دولار موجوداته الإجمالية ٥٤٢
- «بيروت الرياض» ١١ مليون دولار موجوداته الإجمالية ٣٠٦

ترسملية البنوك العربية

بين البنوك العربية الأولى هنالك ستة تبلغ ترسملية كل منها اكثر من مليار دولار لكنها تتفاوت في حجم موجوداتها وهي:

- «البنك الأهلي التجاري السعودي» ١٨٩٥ مليون دولار موجوداته الإجمالية ١٨٥٤٩ (المرتبة الثالثة)
- «بنك الرياض» ١٨٦٧ مليون دولار موجوداته الإجمالية ١٤٣٩١ (المرتبة السادسة)
- «المؤسسة العربية المصرفية» ١٤٢٢ مليون دولار موجوداته الإجمالية ١٩٥١٧ (المرتبة الثانية)
- «البنك العربي المحدود» ١١٨١ مليون دولار موجوداته الإجمالية ١٤٤٨٦ (المرتبة الخامسة)
- «بنك الكويت الوطني» ١١٢٦ مليون دولار موجوداته الإجمالية ١٣٢٣٦ (المرتبة الثامنة)
- «شركة الراجحي السعودية» ١٠٩١ مليون دولار موجوداته الإجمالية ٧٧١١ (المرتبة الخامسة عشرة)

اما اكبر البنوك العربية من حيث حجم الموجودات ويحتل المرتبة الأولى في هذا المجال فهو «بنك الرشيد» العراقي، الذي بلغت موجوداته الإجمالية ٨٧٦٠٩ ملايين دولار مع ان رأسماله قد هبط بنسبة الربع تقريباً ليصل إلى ٤٨٣ مليون دولار فقط، مما يجعله في المرتبة ١٩ بين البنوك العربية من حيث قوته الترسملية.

وهذا يعني ان «بنك الرشيد العراقي» على الرغم من ضعف ترسمليته وهبوطها المتواصل بسبب الظروف الإقتصادية والسياسية المعلومة نتيجة للأوضاع الداخلية في العراق بسبب الحصار الدولي، يعادل في حجم موجوداته ما يزيد كثيراً على مجموع موجودات البنوك الستة في لائحة البنوك العربية.

فمن أن مجموع ترسملية البنوك الستة المذكورة آنفاً يبلغ ٨٥٨٢ مليون دولار فإن مجموع موجوداتها يصل إلى ٨٧٨٩٠ مليون دولار أي أقل من موجودات «بنك الرشيد» العراقي بمبلغ ٩٧١٩ مليون دولار.

وإذا قيس ذلك حسب النسب المئوية فإن نسبة رساميل البنوك الستة العربية الأولى إلى مجموع موجوداتها تكون نسبة الترسملية الى الموجودات ٩,٧٦٪ بينما تصل بالنسبة الى «بنك الرشيد» العراقي إلى أقل من نصف في المائة.

ضعف أسواق المال

ومن الأسباب الرئيسية التي تحد من توسع المصارف في العالم العربي الإفتقار إلى أسواق مالية متطورة على الرغم من وجود عدد غير قليل من البورصات. فلا توجد مثلاً أسواق للسندات. والمعروف ان الإسرائيليين في معظم الدول الدولية حول أسواق المال في الشرق الأوسط كانوا دائماً يركزون على ضرورة اقامة أسواق للسندات لتمويل الشركات الخاصة باعتبار ان الشركات الإسرائيلية اقدر على الإفادة من سوق كهذه بسبب تمتعها بدرجة أعلى من الشفافية. لكن تطورات مهمة بدأت تشق طريقها إلى العالم العربي، وخصوصاً في لبنان والبحرين.

ففي لبنان، بدأت تنشأ شركات إستثمارية تلبي جانباً من الإحتياجات الإستثمارية للقطاع الخاص، لا يستطيع الجهاز المصرفي ان يلبيه بسبب طبيعة تركيبته السابقة وبسبب ضعف خبراته في هذا المجال من جراء الحرب وركونه إلى الفوائد العالية التي ما زال يجنيها من الإستثمار في سندات الخزينة، بما يغنيه عن الدخول في منافسات لا يقوى عليها في الأسواق الحرة.

وفي البحرين نشأ تطور مهم يلبي حاجة ملحة من حاجات أسواق المال وخصوصاً سوق السندات الخاصة ويعمل على توسيعها، وهو قيام اول وكالة في المنطقة للتصنيف الإئتماني أي لتقويم موثوقية الشركات الساعية إلى الإستدانة من اسواق المال.

وهذه الشركة العربية للتصنيف التي قامت في البحرين برأس مال قدره ٥ ملايين دولار تأسست كشركة قابضة. وستقوم بإنشاء فروع لها في البلدان العربية الساعية لإجتذاب الإستثمارات إليها، بحيث تتولى الفروع المحلية تصنيف الشركات والمديونيات المحلية وتتولى الشركة العربية القابضة في البحرين تصنيف المديونيات الحكومية.

وقام بتأسيس هذه الشركة كل من: «الوكالة الأوروبية للتصنيف الإئتماني»، (ولها في المؤسسة العربية ٦٠٪) و«صندوق النقد العربي»، الذي يتخذ من ابوظبي مقراً له (يسهم بنسبة ٢٠٪) وتسهم بالنسبة الباقية وقدرها ٢٠٪ مؤسسة التمويل العالمية التابعة لصندوق النقد الدولي.

ومن المستغرب ان «المؤسسة العربية لضمان الإستثمار» التي تتخذ من الكويت مقراً لها، والتي تعتبر النظير العربي لمؤسسة التمويل الدولية، لم تشارك في مؤسسة التصنيف الجديدة في البحرين.

والملفت للنظر ان أول فرع ستقيمه مؤسسة التصنيف البحرينية الجديدة سيكون في تونس خلال الأشهر القليلة المقبلة. تليه فروع خلال السنة المقبلة في الأردن ومصر.

لكن بعض المراقبين الإقتصاديين مع اعترافهم بضرورة هذه المؤسسة، يتردد في تأكيد نجاحها بانتظار تطورات لا بد منها في هذا النجاح. والشروط المطلوبة لنجاح المؤسسة البحرينية كما يقول هؤلاء المراقبون هي الآتية:

١ - ان تؤخذ المؤسسة قبل مباشرة عملها على محمل الجد من قبل الحكومات العربية والشركات العربية على حد سواء.

٢ - ان تسعى إلى إشتراك شركاء عرب آخرين بغية توسيع قاعدة الشرعية للمؤسسة الجديدة.

٣ - أن تسعى ايضاً، لدى الحكومات والشركات لإفساح مجال أكبر للحصول على معلومات حقيقية. لأن الوضع السائد الآن سواء في الدوائر الحكومية او في الشركات الخاصة يقوم على التكتم وتضييق مجالات الحصول على المعلومات الموثوقة.

٤ - الضغط من خلال عملية التصنيف لإعطاء أولوية مطلقة للشفافية بحيث تظهر الأوضاع الفعلية للعمليات الإقتصادية والمالية والموازنات وحسابات التكلفة وحسابات الربح والخسارة وامكانيات التوسع وبالتالي امكانية الحصول على الرساميل اللازمة، كما هي على حقيقتها.

ولعل الأهم من ذلك كله أن نجاح مؤسسة التصنيف في البحرين يتوقف في الدرجة الأولى على رغبة الحكومات العربية في فتح اسواقها المالية للإستثمارات على اختلافها بما في ذلك الإستثمارات الأجنبية.

ذلك من المعروف حتى الآن، مع استثناءات قليلة، ان العديد من أسواق المال العربية ما زال مغلقاً ومقتصراً على إستثمارات محلية محدودة. وربما كان هذا الإنغلاق أحد أهم الأسباب التي حالت دون تطور اسواق المال العربية بالسرعة اللازمة، بل ابقتها متخلفة عن أي اسواق أخرى في الدول الناشئة ولا سيما الدول الآسيوية. وعلى أية حال فإن «وكالة التصنيف العربية» في البحرين تعتبر خطوة مهمة في تطور اسواق المال في المنطقة.

AL-MIZAN الميزان

يزن ويوازن

قسيمة الاشتراك

أرغب في الحصول على اشتراك في جريدة «الميزان». عدد:..... لمدة: ..... طيه ☐ صك ☐ حوالة مصرفية ☐ حوالة بريدية (بقيمة: .....)

الاسم: ----------

العنوان: ----------

البلد: ----------

ترسل القسيمة على العنوان الآتي:

ALP SUBSCRIPTION DIVISION
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
United Kingdom

الاشتراك السنوي:

■ المملكة البريطانية المتحدة
للطلاب والجمعيات ١٠ جنيهات
للأفراد ١٠٠ جنيه
لمؤسسات والشركات ١٠٠٠ جنيه

■ في الخارج
للطلاب والجمعيات ٢٠ دولارا
للأفراد ١٦٠ دولارا
للمؤسسات والشركات ١٦٠٠ دولار

تدفع لأمر: ASSOCIATED LEBANESE PUBLISHERS

العدد الثالث - المجلد الثالث - كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٥ Issue 3.Vol. 3 December 1995.

في تقرير «أونكتاد» عن حجم التجارة العالمية المنقولة بحراً

ناقلات النفط العملاقة تنقرض والكويت بعد السعودية على لائحة البلدان البحرية

للسنة التاسعة على التوالي تزايد حجم التجارة العالمية المنقولة بحراً، فبلغت في السنة الماضية ١٩٩٤ ما وزنه ٤,٥ مليار طن متري، كما ورد في التقرير السنوي عن النقل البحري، الذي اصدرته «منظمة اونكتاد» التابعة للأمم المتحدة والذي يقع في ١٦٤ صفحة.

وبذلك يكون معدل التغيير السنوي قد زاد بنسبة ٣ في المائة، نظير ٢,٦ في المائة في سنة ١٩٩٣ مسجلاً اعلى ارتفاع منذ سنة ١٩٩٠ .

إن توسع التجارة المنقولة بحراً سنة ١٩٩٤ هو انعكاس لارتفاع المؤشرات الإقتصادية الرئيسية مثل ارتفاع الناتج المحلي العالمي الإجمالي بنسبة ٣,١ في المائة عما كان عليه سنة ١٩٩٣، وارتفاع مؤشر الإنتاج الصناعي الإجمالي في البلدان الصناعية المنضوية في «منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية» بنسبة ٤,٤ في المائة. بالإضافة الى الزيادة الكبيرة الملحوظة في تزايد نسب حجم صادرات السلع والبضائع إلى ٩ في المائة، اي ما يربو على ضعفي النسبة المسجلة في سنة ١٩٩٣ .

وتشير الأرقام الأولية للسنة الحالية ١٩٩٥ إلى أن معدل النمو العالمي للتجارة العالمية المنقولة بحراً سوف تواصل زخمها الراهن، ذلك أن معدل النمو المتوقع سنة ١٩٩٥ يقارب الثلاثة في المائة مما يشير إلى حجم تجاري إجمالي مقداره ٤,٦ مليار طن على الأقل.

وفي ما يلي خلاصة لأهم التطورات المسجلة في مضمار النقل البحري في السنة الماضية (١٩٩٤):

١ - تطور الإقتصاد العالمي والتجارة المنقولة بحراً:

● زاد الناتج المحلي الإجمالي العالمي الحقيقي سنة ١٩٩٤ بنسبة ٣,١ في المائة عما كان عليه سنة ١٩٩٣ . وشهدت الدول الصناعية نمواً نسبته ٢,٧ في المائة زيادة على السنة السابقة، في حين سجلت البلدان النامية زيادة متوسطها ٥,٦ في المائة.

● زاد الحجم العالمي لصادرات البضائع والسلع سنة ١٩٩٤ بنسبة ٩ في المائة، اي اكثر من ضعفي نسبة الزيادة سنة ١٩٩٣، ويعزو هذا النمو العالمي في جانب منه الى النهوض التجاري الكبير في اوروبا الغربية.

● ارتفع مؤشر الإنتاج الصناعي الإجمالي في بلدان «منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية» من ٩٩ سنة ١٩٩٣ إلى ١٠٣,٤ اي بزيادة ٤,٤ في المائة (سنة الأساس ١٩٩٠ تساوي مائة).

● ضربت التجارة العالمية المنقولة بحراً رقماً قياسياً، اذ بلغ حجمها ٤,٤٦ مليار طن، فارتفع معدل الزيادة السنوية سنة ١٩٩٤ إلى ٣ في المائة، مقابل ٢,٦ في المائة في السنة السابقة.

● ارتفع إجمالي الخدمات في التجارة العالمية، مقاسة بالطن للميل الواحد، بنسبة ٢,٨ في المائة عما كان عليه سنة ١٩٩٣ بالغاً ١٩٥٠٠ مليار طن - ميل.

٢ - تطور الأسطول العالمي

● واصل الأسطول التجاري العالمي توسعه بالغاً ٧١٩,٨ مليون طن ساكن في نهاية سنة ١٩٩٤ وتعود هذه الزيادة في الأسطول بصورة رئيسية إلى صافية في حجم السفن المبنية حديثاً (٢٩,٣ مليون طن). نظير إحالة سفن على الإستيداع والكسر تبلغ حمولتها الإجمالية ٢٠,٨ مليون طن.

● النصيب المشترك من الأسطول العالمي للبلدان المتطورة القائمة على اقتصاد السوق والبلدان الرئيسية صاحبة السجل المفتوح بقي على حاله كما كان في السنة السابقة اي بنسبة ٦٧,٥ في المائة. اما نصيب البلدان النامية من الإجمالي العالمي لسنة ١٩٩٤ فلم يزد إلا زيادة طفيفة بالغاً ٢٢,٦ في المائة.

٣ - إنتاجية الأسطول العالمي وحالة العرض والطلب

● إرتفعت المؤشرات الرئيسية للإنتاجية التشغيلية للأسطول العالمي ارتفاعاً مستمراً إلى مستوى عال نسبياً في السنة الماضية، إذ سُجلت رقماً قياسياً مقداره ٦,١٩ طن من الحمولة لكل طن ساكن من وسائل النقل. كما ان الشحن المنقول بالطن للميل الواحد لكل طن ساكن من وسائل النقل بقي في اتجاه تصاعدي بحيث ضرب رقماً قياسياً جديداً مقداره ٢٧١٣٥.

● تناقص الإجمالي العالمي من فائض وسائل النقل بنسبة ١١,٩ في المائة عما كان عليه في السنة السابقة فهبط هذا الفائض إلى ٦٣,٤ مليون طن ساكن. اما السعة الفائضة في قطاع ناقلات النفط فقد هبطت بنسبة ١٠,٣ في المائة بالغة ٣٩ مليون طن ساكن مقابل هبوط في قطاع المواد الجافة الفالتة نسبته ١٤ في المائة بالغاً ٢٠,٣ مليون طن ساكن.

٤ - السفن الجديدة والمستعملة والمحالة على الكسر

● كانت العقود الإجمالية لبناء سفن جديدة من الأنواع الرئيسية في سنة ١٩٩٤ اقل منها سنة ١٩٩٣ بالغة ٤٢ مليون طن ساكن. وقد تركزت عملية بناء السفن الجديدة من حيث الحمولة الساكنة في قطاع ناقلات النفط، فشكل هذا القطاع ما نسبته ٣٢,٩ في المائة من الحمولة الإجمالية للأنواع الرئيسية من البواخر. وفي قطاع بواخر الحمولة الجافة الفالتة بما يشكل ٤٧,٣ في المائة من الحمولة الإجمالية لتلك الأنواع.

● تناقص الإجمالي العالمي من السفن الجديدة المسلّمة لأصحابها سنة ١٩٩٤ بنسبة ٥,٦ في المائة عما كانت عليه في سنة ١٩٩٣ مقاسة حمولتها بالأطنان الإجمالية المسجلة بالغة ١٨,٨ مليون من الأطنان الإجمالية المسجلة. وحافظت أحواض السفن في بلدان اقتصاد السوق المتقدمة على حصتها المهيمنة في هذا المجال ونسبتها ٦٣,٧ في المائة.

● في سوق السفن المستعملة التي مضى عليها في الخدمة مدة خمس سنوات على الأقل، بقيت الأسعار بالنسبة إلى ناقلات النفط راكدة في معظم القطاعات بالقياس على سنة ١٩٩٣ . اما بالنسبة إلى سفن الحمولة الجافة الفالتة فقد لوحظت زيادة معتدلة في اسعار الحمولات الحديثة. اما الحمولات الإجمالية لسفن المواد الجافة الفالتة ولناقلات النفط معاً فقط هبطت بنسبة ٣١,٨ في المائة، بالغة ٢٩,١ مليون طن من الحمولة الساكنة نظير ٤٢,٦ مليون طن سنة ١٩٩٣ .

٥ - تطور الموانيء

● حركة الإجمالي العالمي لنقل الحاويات، خرقت الحاجز البالغ ١١٠ ملايين وحدة معادلة لعشرين قدماً بالغة ١١٢,٤ مليون وحدة منها ٤٣,٤ مليون وحدة في موانئ البلدان النامية أي ما نسبته ٣٨,٦ في المائة من الإجمالي العالمي لحركة نقل الحاويات.

٦ - أسواق الشحن

● واصل المؤشر الشامل لأجور الشحن بالناقلات هبوطه في سنة ١٩٩٤ الى مستوى متوسط مقداره ٧٤ قياساً على سنة ١٩٨٥ (سنة القياس ١٩٨٥ تساوي مائة)، مما يشكل هبوطاً بمقدار نقطتين عن المتوسط العام لسنة ١٩٩٣، وهو ادنى مستوى له منذ سنة ١٩٨٨ .

● تعود الزيادة الإجمالية في اسواق اكتراء سفن نقل المواد الجافة الفالتة في سنة ١٩٩٤ إلى زيادة قدرت بنسبة ٢,٢ في المائة في التجارة المنقولة بحراً بالسلع الجافة الفالتة الرئيسية.

● عمل الطلب المتزايد على نقالات النفط الخام خلال النصف الثاني من سنة ١٩٩٤ على رفع مستويات متوسط الأسعار إلى درجة أعلى كثيراً مما كانت عليه في الفترة المماثلة من السنة السابقة.

● ارتفعت المدفوعات العالمية للشحن البحري كنسبة من قيمة المستوردات الإجمالية إلى ٥,٥٩ في المائة في سنة ١٩٩٣ نظير ٥,٣٧ في المائة في سنة ١٩٩٢ . وفي حين زادت نسبة بلدان اقتصاد السوق المتقدمة من ٤,٣٣ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٤,٥٤ في المائة سنة ١٩٩٣، هبطت نسبة البلدان النامية من ٨,٥٢ في المائة إلى ٨,٣٣ في المائة في الفترة ذاتها.

٧ - النقل المتعدد الأوجه والتطورات التكنولوجية

● تمّ في جميع أنحاء العالم في سنة ١٩٩٤ إنتاج ١,٠٦ مليون وحدة من الحاويات المعادلة عشرين قدماً أي بزيادة ٩,٣ في المائة عن انتاج سنة ١٩٩٣ البالغ ٩٧٠ الف فقط.

● من حيث الحجم زادت الحاويات بطول ٤٠ قدماً سنة ١٩٩٤ إلى ٤,٥٥ مليون وحدة معادلة لعشرين قدماً، مما يشكل ٥٤,٦ في المائة من الأسطول العالمي الإجمالي للحاويات. كذلك، زادت الحاويات بطول ٨ أقدام وارتفاع ٦ بوصات والحاويات ٩ أقدام وارتفاع ٦ بوصات، بمقدار ٧,١٦ مليون وحدة معادلة لعشرين قدماً من النوع الأول و١,٠٤ مليون وحدة من النوع التالي، أي ما يعادل على التوالي ٨٥,٨ في المائة و١٢,٥ في المائة من الأسطول العالمي الإجمالي للحاويات. وفي غضون ذلك استمر الإستغناء عن الحاويات البالغ ارتفاعها ٨ أقدام.

٨ - تطورات أخرى

● يجري إعداد مسودة لمواد الميثاق الخاص باعتقال السفن بناء على توصيات مجموعة الخبراء الحكوميين في جنيف في نهاية السنة الماضية، في إطار «منظمة أونكتاد» و«المنظمة العالمية للنقل البحري».

● من شأن تحسين الكفاءة في إدارة التجارة الدولية أن يؤدي إلى خفض في تكاليف المعاملات والعمليات الخاصة بالنقل البحري بمبلغ ١٠٠ مليار دولار سنوياً بحلول السنة ٢٠٠٠ تطبيقاً للمقترحات المبتكرة لتحسين الكفاءة والأداء في التجارة العالمية خلال اجتماع الوزراء صانعي القرار الذين حضروا ندوة الأمم المتحدة الدولية حول الموضوع المنعقدة في مدينة كولومبوس في ولاية اوهايو الأميركية في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٤ .

٩ - دولتان عربيتان على لائحة البلدان البحرية

أدرج تقرير «منظمة أونكتاد» على اللائحة التي تضم أهم ٣٥ بلداً بحرياً في العالم حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ بلدين عربيين هما المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، كما أدرج جمهورية إيران الإسلامية كدولة وحيدة غير عربية في الشرق الأوسط.

وهذه اللائحة تتضمن السفن من حمولة ١٠٠٠ طن إجمالي مسجل وما فوق باستثناء الأسطول الإحتياطي الأميركي واسطول البحيرات الكبرى في كل من الولايات المتحدة الأميركية وكندا.

وقد ورد في اللائحة ان المملكة العربية السعودية لديها ما مجموعه ١١٠ سفن منها ٦١ سفينة ترفع العلم الوطني و٤٩ ترفع أعلاماً أجنبية. وتبلغ الحمولة الساكنة للسفن السعودية الرافعة للعلم الوطني ٨٩١٧٠٤ أطنان بينما التي ترفع أعلاماً أجنبية تبلغ حمولتها الساكنة ٧٣٠٩٨٥ طناً. فيكون مجموع الحمولة السعودية الساكنة ٨٢٠٧٨٩ طناً، مما يشكل ما نسبته ١,٢٤ في المائة من الإجمالي العالمي.

اما الكويت فان لديها ٣٨ سفينة، منها ٣٣ دولة ترفع العلم الوطني و٥ سفن ترفع اعلاماً أجنبية بحمولة ساكنة اجمالية للفئتين مقدارها ٣٤٠١٦٠ طناً أي ما يشكل ٠,٥١ في المائة من الإجمالي العالمي.

وتملك جمهورية ايران الإسلامية ما مجموعه ١٤٦ سفينة منها واحدة فقط ترفع علماً أجنبياً ويبلغ مجموع الحمولة الإيرانية الساكنة ٦٧١٠٣٧٥ طناً أي ما يشكل ١,٠١ في المائة من الإجمالي العالمي.

١٠ - نهاية ناقلات النفط العملاقة

يرجح الخبراء والمراقبون للتحولات في انماط تجارة النفط ان تنقرض الناقلات العملاقة، تبعاً لتغير انماط توزيع النفط، ونظراً إلى إبقاء اسعار الشحن على مستويات غير مريحة، وقد تكهن خبراء الشحن البحري بان ناقلات النفط الخام الكبيرة والناقلات العملاقة التي هيمنت على اسواق الشحن البحري للنفط طوال العقدين الماضيين، سوف تختفي من الوجود في المستقبل القريب. ويقول الخبراء والسماسرة في اسواق اكتراء الناقلات ان القانون الأميركي الخاص بالتلوث النفطي كتب نهاية المرحلة التي كانت شعارها «الأكبر هو الأفضل». وسوف يهبط الطلب على هذا النوع من الناقلات العملاقة بالنظر إلى زيادة كميات النفط المنقولة بالأنابيب وبالنظر إلى تطوير حقول نفطية جديدة على مقربة من اسواق الإستهلاك الرئيسية. ومن الأمثلة التي قدمت في مؤتمر دولي حول اصلاح السفن وتحويلها، ان النرويج سوف تصبح في السنة المقبلة ثانية اكبر دولة تصدر النفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية، كما ان البلدان الواقعة حول البحر الأسود تقوم بتطوير صناعتها النفطية على اساس بناء المزيد من خطوط الأنابيب وصولاً إلى أسواق أوروبا الغربية. وفي اميركا اللاتينية تقوم دول منتجة للنفط مثل المكسيك بتوسعة طاقتها الإنتاجية لزيادة امداداتها الى الولايات المتحدة الأميركية بسبب القرب الجغرافي.

حركة النقل بالحاويات في البلاد العربية (١٩٩٣ و١٩٩٢)

الدولة	حركة الحاويات ١٩٩٣ (وحدات ٢٠قدماً)	حركة الحاويات ١٩٩٢ (وحدات ٢٠ قدماً)	التغيير المئوي ١٩٩٢/١٩٩٣	التغيير المئوي ١٩٩١/١٩٩٢
الإمارات	٢ ٩٣٥ ٠٩٢	٢ ٥٠٦ ٤٢٢	١٧,١	٢٠,٩
السعودية	١ ٢٣٧ ٥٧٩	١ ١٥٣ ٧٦١	٧,٣	٧,٨
مصر	٩٢١ ٤٨٧	٧٣٧ ٠١٨	٢٥,٠	٢٨,٠
الكويت	٢٠١ ٧٣٨	١٨٦ ٦٤٣	٨,١	١٨٦,٩
لبنان	١٨٦ ٦٩١	١٤٧ ٣٧٠	٢٦,٧	١١,٩
المغرب	١٨٠ ٩٦٣	١٨٢ ٢٥٢	٠,٧-	١,٩-
سوريا	١٢٠ ٤٩٦	٩٢ ٥٥٤	٣٠,٢	١١,٧
الأردن	١٠٨ ٩٥٨	٩٩ ٦٣٢	٩,٤	٣٧,٠
البحرين	١٠٢ ٠٩٢	٨٩ ٨٢٩	١٣,٧	٦,٦
سلطنة عمان	١٨٩ ٥٣٨	١١٥ ٢٠٦	٢٢,٣-	٢٦,٤-
تونس	٥٩ ٩٥٧	٥٢ ٠٩٣	١٥,١	١٦,٧
قطر	٣٨ ١٩٦	٣٨ ٧١٤	١,٣-	٧٠,٢-
المجموع	٦ ١٨٢ ٤٢٧	٥ ٤٠١ ٤٩٤	١٢,٦٣	١٩,٠٨

تخوف في الاسواق من اضطراب الانتاج السعودي

إنفجار الرياض هزّ تجارة النفط

■ أدّى الإنفجار الذي وقع يوم الإثنين ١٣/١١/١٩٩٥ في مبنى تابع للحرس الوطني في الرياض إلى حالة من عدم الإستقرار في اوساط تجارة النفط على الرغم من تباعد المسافات بين موقع الإنفجار وموقع ابار النفط ومحطات التصدير في المنطقة الشرقية وساحل الخليج.

ومعروف ان من شأن أي تهديد ضمني او انقطاع فعلي لصادرات الخام السعودي ومنتوجات التكرير ان تحدث هزات عنيفة في اسواق النفط العالمية وكبرى العواصم السياسية.

وتعزى القوة الإقتصادية السعودية وكذلك نفوذها السياسي إلى درجة ما إلى احتياطياتها المؤكدة من النفط والبالغة ٢٦١ مليار برميل، أي نحو ربع إحتياطيات العالم.

وتورد المملكة ما نسبته عشرة في المائة من اجمالي الطلب العالمي على النفط سنة ١٩٩٦ الذي يقدر بحوالي ٧١ مليون برميل يومياً.

وتستأثر السعودية بنسبة ٣٠ في المائة من اجمالي انتاج منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبيك» ما يجعلها اكبر دولة منتجة في المنظمة وتعود عليها صادراتها بنحو ٣٧,٥ مليار دولار سنوياً. وللسعودية دور حيوي في عملية صنع القرار في منظمة «أوبيك» التي ساعدت على تاسيسها سنة ١٩٦٠.

وتقوم شركة «ارامكو» السعودية المملوكة للحكومة بادارة صناعة المملكة النفطية وطاقتها الإنتاجية البالغة عشرة ملايين برميل يوميا كما تقوم بإدارة عدد من مصافي التكرير المملوكة للحكومة.

وينظر صانعو السياسة في الولايات المتحدة الى السعودية على انها مورد اساسي لإحتياجات العالم الصناعي من الطاقة.

وتستورد الولايات المتحدة ١,٣ مليون برميل يومياً من النفط السعودي مما يجعلها اكبر زبون للخام السعودي.

وتشكل اسواق آسيا والشرق الاقصى اكبر اسواق ارامكو، إذ انها تستورد ٢,٧ مليون برميل يومياً تستأثر اليابان بحصة رئيسية منها تبلغ نحو مليون برميل يومياً. كما تعتبر الفلبين وكوريا الجنوبية وسنغافورة من زبائن السعودية الرئيسيين.

اما اوروبا الغربية فتشتري ١,٧ مليون برميل من الخام السعودي منها شحنات تتسلمها «شل» و«بريتيش بتروليوم» ضمن صفقة سلاح سعودية بريطانية ضخمة.

كما تعتبر فرنسا وايطاليا على قائمة زبائن السعودية الرئيسيين.

وقد لعب النفط السعودي دوراً في التسعينات واكتسب اهمية اكبر بعدما اعلن الرئيس الأميركي بيل كلينتون سياسة الإستيعاب المزدوج ضد إيران والعراق. كما ازدادت اهمية النفط السعودي بعد تراجع إنتاج النفط في روسيا وتزايد اعتماد الولايات المتحدة على وارداتها من الطاقة.

ورفعت السعودية انتاجها في اب/ اغسطس سنة ١٩٩٠، عشية الدخول العراقي للكويت، إلى ما يزيد على ثمانية ملايين برميل يومياً من ٥,٤ مليون برميل يومياً هي حصتها في انتاج منظمة «أوبيك» في حينه.

وتراوح انتاج النفط من الآبار السعودية بين ٧,٧ و٨,٤ مليون برميل يومياً سنة ١٩٩٥ . على الرغم من أصرار المملكة على ان صادراتها لا تتجاوز ثمانية ملايين برميل يومياً وهي حصتها في سقف انتاج «أوبيك».

وعملت السعودية على بناء البنية الأساسية لصناعتها النفطية بشكل مرن بحيث ان اي توقف كامل للإمدادات يكاد لا يكون محتملاً الا في ظروف غير عادية مثل هجوم عسكري متواصل واسع النطاق.

ولهذا، سيجد منتجون آخرون صعوبة في تعويض فوري للسوق عن نقص في الإمدادات السعودية وخاصة دول «أوبيك» التي تنتج معظمها بطاقتها القصوى.

● بلغت السعودية زبائنها الرئيسيين انها ستخفض سعر نفطها الخام للمشترين الأميركيين بما بين ٢٠ و٥٠ سنتا ليصل إلى سعر خام غرب تكساس الوسيط ناقصاً ٢,١٥ دولار وخفض سعر الخام العربي الخفيف ٢٥ سنتاً ليصل إلى خام غرب تكساس ناقصاً ٢,٨٠ دولار للبرميل.

وشهد الخام العربي المتوسط والخام العربي الثقيل، اكبر خفض، اذ خفض الأول ٤٠ سنتاً ليصل إلى سعر خام تكساس الوسيط ناقصاً ٣,٦٠ وخفض الثاني ٥٠ سنتاً ليصبح ناقصاً ٤,٠٥ دولار.

على صعيد اخر ابلغت السعودية مشتريها الرئيسيين انها ستخفض سعر الخام العربي الخفيف والخام العربي المتوسط ١٥ سنتاً للبرميل للمشترين الأوروبيين في عقود كانون الأول/ديسمبر الحالي عن السعر في عقود تشرين الثاني /نوفمبر الماضي.

وبهذا يصل سعر الخام العربي الخفيف للتسليم على ظهر السفينة في «رأس تنورة» لأوروبا إلى سعر برنت الفوري ناقصاً ١,٤٥ دولار للبرميل، في حين يصل فارق سعر الخام العربي المتوسط إلى برنت ناقصاً ٢,١٠ دولار.

تجار اوروبيون قالوا في بروكسيل ان الخفض يتفق مع اتجاهات السوق، وانه كان متوقعاً إلى حد كبير. وقال تاجر: «كانت أسعار تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي مرتفعة بعض الشيء بالمقارنة مع النوعيات الأخرى التي ترتفع فيها نسبة الكبريت، لذا كان هذا متوقعاً. الأسعار جيدة لكنها ليست مبهرة».

وفي المقابل رفعت السعودية اسعار نفوطها المتجهة إلى اسيا شحن كانون الأول/ ديسمبر الحالي بما يتراوح بين عشرة سنتات و٣٠ سنتاً للبرميل.

وقال تجار ان سعر تعاقدات كانون الأول/ ديسمبر بالنسبة إلى الخام الخفيف للغاية من نوعية بري تحدد على اساس متوسط سعرخامي عمان ودبي زائداً ١,٠٥ دولار للبرميل اي بزيادة ١٥ سنتاً على اسعار تشرين الثاني/ نوفمبر.

ورفع سعر الخام العربي الخفيف عشرة سنتات إلى متوسط عُمان/ دبي زائداً ٦٠ سنتاً.

وقال تجار ان رفع اسعار الخامات الخفيفة كان متوقعاً نظراً الى زيادة الطلب على الخام الذي تشتق منه نسبة اعلى من الكيروسين مع حلول الشتاء بالنصف الشمالي من الكرة الأرضية. كما رفعت السعودية ايضا سعر خامها العربي المتوسط عشرة سنتات للبرميل ليصبح متوسط عُمان/ دبي ناقصاً عشرة سنتات بعدما كان ناقصاً ٢٠ سنتاً لتعاقدات تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي.

الفلسطينيون يدرسون الحصول على النفط من سوريا والسعودية

■ تنادى اصحاب محطات توزيع المحروقات في منطقة الحكم الذاتي الفلسطينية إلى تاسيس شركة نفط وطنية، تعمل على استيراد النفط من بلدان عربية في صهاريج وتوزيعها في الأراضي الفلسطينية المحكومة ذاتياً.

وكانت «شركة فلسطين للتنمية والإستثمار» (بادیکو) بحثت مع الأردن وسلطة الحكم الذاتي في إمكان المساهمة في تامين المحروقات للمناطق الفلسطينية سنة ١٩٩٣ غير ان المشروع أرجئ. ونفى مصدر في «بادیکو» ان تكون لها اي علاقة بالشركة الجديدة.

وذكر مصدر فلسطيني في لندن امام «الميزان» إن مؤسسي الشركة الذين يبلغ عددهم ٣٥ يطمحون إلى اقناع شركات ورجال أعمال كبار بالمساهمة في تاسيس الشركة التي لن يقتصر نشاطها على توزيع المحروقات في مناطق الحكم الذاتي، انما سيتعداه إلى بناء اسطول من الصهاريج لنقل المحروقات ريثما يتم بناء مصفاة للنفط في المستقبل.

ومعلوم ان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يحصلون على حاجتهم من المحروقات من إسرائيل. وهي محروقات تتمتع بمواصفات عالية مما يجعلها مكلفة بالنسبة إلى المستهلك الفلسطيني المحدود الدخل، ويدفع سلطة الحكم الذاتي إلى البحث في تنويع مصادر النفط المستخدم في مناطقها.

وفي إطار هذه المحاولات سعت تلك السلطة الى الحصول على إستثناء خاص للحصول على نفط من العراق الذي يمنعه الحظر الدولي المفروض عليه من تصدير نفطه إلى الخارج منذ اكثر من خمس سنوات. وذلك أسوة بالأردن الذي يحصل على حاجته من النفط من العراق بموجب استثناء خاص من الحظر الدولي، غير ان مجلس الأمن رفض الطلب الفلسطيني.

وفي إطار المحاولات نفسها حاولت سلطة الحكم الذاتي الحصول على حاجتها من النفط من الأردن بوساطة صهاريج تنقل النفط العراقي المكرر في مصفاة النفط الأردنية إلى مناطق الحكم الذاتي.

ووافق الأردن على تزويد غزة - اريحا بحاجتها من النفط عندما ورد هذا الطلب على لسان وزير المال الفلسطيني محمد زهدي النشاشيبي، الذي كان بحث في موضوع التعاون الأردني - الفلسطيني مع وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني سميح دروزة الذي اعرب عن استعداد الأردن لتزويد مناطق الحكم الذاتي بحاجتها من النفط، لكنه أشار إلى ان الأردن يستخدم نفطاً مستورداً من العراق بموجب إستثناء خاص من مجلس الأمن، مما يعني ان على سلطة الحكم الذاتي ترتيب الأمر مع مجلس الأمن قبل بدء تطبيق هذه الفكرة. ويبدو ان هناك أفكاراً تدرسها سلطة الحكم الذاتي لإستيراد النفط الخام من سوريا او المملكة العربية السعودية وتكريره في الأردن قبل نقله في صهاريج إلى الأراضي الفلسطينية، وقدرت حاجة مناطق الحكم الذاتي بنحو ٣٠ الف برميل يومياً.

السلطان قابوس يستند إلى آراء الخبراء ويعلن:

الغاز رديفاً للنفط في الخطة الخمسية

■ كشف السلطان قابوس بن سعيد، ان الغاز الطبيعي سيلعب دوراً مهماً وبارزاً في الخطة الإقتصادية والإنمائية الخمسية المقبلة التي ستنفذها حكومته لمواجهة آثار تدني أسعار النفط على الإقتصاد العماني.

وكشف السلطان، لأول مرة، ان الخبراء الذين استعانت بهم مسقط واستشارتهم، اعربوا عن انه بعد سنة ٢٠٠٠ سيكون مدخول السلطنة من الغاز الطبيعي رديفاً للصناعة النفطية.

ولهذا الغرض تعمل عُمان على إنجاز أول مصنع لتسييل الغاز نحو سنة ٢٠٠٠ تبلغ قدرته الإنتاجية ستة ملايين طن سنوياً. وتقدر تكاليف هذا المصنع بثمانية مليارات دولار. وقد وقعت السلطنة اتفاقات مع دول آسيوية لتزويدها بالغاز الطبيعي المسال.

وتنوي عمان ايضاً بناء خط انابيب لنقل الغاز تحت البحر باتجاه «العند» تبلغ كلفته خمسة مليارات دولار.

وكانت السلطنة اعلنت في وقت سابق عن اكتشاف حقول غاز ونفط مهمة خلال السنوات الماضية رفعت احتياطها من الغاز إلى اكثر من ٦٠٠ مليار متر مكعب واحتياطي النفط لديها إلى نحو خمسة مليارات برميل.

وتجدر الإشارة هنا إلى ان عُمان ليست عضواً في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) وهي تنتج حالياً نحو ٨٤٠ الف برميل من النفط يومياً تشكل القسم الأكبر من عائداتها.

وقد أرغم تدني سعر النفط الحكومة العمانية على الإستدانة وادى بالتالي الى عجز في الميزانية يقدر بـ ٨٠٠ مليون دولار للسنة ١٩٩٥.

ومن جهة اخرى اوضح السلطان قابوس ان حكومته ستواصل الإصلاحات التي بدأتها منذ اربع سنوات، لتخفيف تأثير انخفاض سعر النفط وتشمل هذه الإصلاحات نقل الشركات العامة الى القطاع الخاص وتشجيع القطاعات غير النفطية والإستثمارات الأجنبية.

على صعيد آخر، ذكرت مصادر، على رفعة في المستوى في عُمان، إن السلطنة لما تزل مصممة على الإستمرار كشريك اساسي في مشروع بناء خط انابيب «بحر قزوين»، على الرغم من القرار الذي اعلنه وزير النفط في كازاخستان، وهو أكبر حقل نفط في العالم، إلى المستهلكين عبر البحر الأسود، وإنما يشمل اتفاقات اخرى من بينها عقود امتياز لإستكشاف النفط وتطوير حقول قائمة في البلدين، وهي مصالح يصعب على جميع الأطراف التضحية بها.

في رد على الحظر الأميركي المضروب عليها

طهران تفتح صناعتها النفطية للإستثمارات الأجنبية

■ بعد سبعة أشهر من العقوبات التجارية التي فرضتها لم تنجح واشنطن في ابعاد الشركات اليابانية والأوروبية عن طهران، التي قررت التصدي لواشنطن بفتح صناعتها النفطية أمام الإستثمارات الأجنبية للمرة الأولى منذ الثورة الإسلامية في سنة ١٩٧٩.

ودعت وزارة النفط الإيرانية عشرات الشركات النفطية او شركات الهندسة الكبرى في حوالى عشرين بلداً الى المشاركة في ندوة عقدت في طهران هدفت إلى عرض ١١مشروعاً نفطياً او غازياً قامت إيران باستدراج عروض دولية لتنفيذها.

وتشمل هذه المشاريع، التي تبلغ قيمتها الإجمالية حوالى ستة مليارات دولار، تطوير حقول جديدة وتجديد الحقول الموجودة وبناء مصافٍ او وحدات لمعالجة الغاز.

وسيتم تمويل هذه المشاريع بالكامل بوساطة استثمارات اجنبية على ان يتم التسديد بعد الإنتهاء من تنفيذ المشروع وبدء الإنتاج.

وكانت شركة «توتال» الفرنسية حصلت في الصيف الماضي على عقد بقيمة ٦٠٠ مليون دولار لتطوير حقلي النفط «سري» في الخليج.

وقال وزير النفط الإيراني إن إيران «تعتزم تطوير قطاعها النفطي والغازي مستعينة برأس مال وتكنولوجيا من الخارج».

وستسمح المشاريع المطروحة لإيران بتطوير انتاجها من الغاز لتلبية حاجاتها المحلية كي تتمكن من الإحتفاظ بانتاجها النفطي للتصدير.

ويأتي استدراج العروض الدولية، وهو الأول منذ اندلاع الثورة الإسلامية واسقاط الشاهنشاه محمد رضا بهلوي سنة ١٩٧٩، في الوقت الذي تواجه فيه إيران مشكلة مديونية على المدى القصير صعبة جدا وتعاني منذ سنتين من ازمة مالية خطرة تحول دون تمكنها من إيجاد الموارد اللازمة لتطوير مصادر الطاقة لديها.

ولم تحصل وزارة النفط هذه السنة سوى على مليار دولار تقريباً من الدولة لمختلف إستثماراتها.

وما يزيد من خطورة الوضع في إيران عدم تطوير القسم الاكبر من منشآتها النفطية منذ تسلم الأئمة الحكم. كما ان صيانة هذه المنشآت، ومعظمها اميركية، تصبح اكثر صعوبة بسبب الحظر الإقتصادي الشامل الذي فرضه كلينتون على إيران منذ حزيران (يونيو) الماضي.

وتبلغ القدرة الإنتاجية النفطية في إيران حوالى اربعة ملايين برميل يومياً وفق الأرقام الرسمية، إلا أن معظم الخبراء الأجانب يعتبرون هذا الرقم مبالغاً به ويحددونها بين ٣,٥ و٣,٨ مليون برميل يومياً.

لكن نظراً الى إرتفاع الإستهلاك المحلي من النفط انخفضت كمية النفط المخصصة للتصدير في إيران التي تعتبر حالياً في امس الحاجة إلى عملات أجنبية.

لكن قرار فتح الصناعة النفطية الإيرانية امام الإستثمارات الأجنبية اتخذ بعداً سياسياً مهماً بالنسبة إلى النظام الإيراني الذي يعتزم إظهار فشل الحظر الأميركي عبر تكثيف الإتفاقات مع شركات أوروبية او آسيوية.

السلام والهيمنة الإقتصادية

الشرق الأوسط بعيون إسرائيلية: لا يوجد اقتصاد عربي!

■ رداً على سؤال يتعلق بخوف العرب من هيمنة الإقتصاد الإسرائيلي على الإقتصاد العربي قال شمعون بيريز، رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد:

«... وهل هناك اقتصاد عربي؟»

وبالإمكان تلخيص كتاب بيريز «الشرق الأوسط الجديد» بما يلي:

خلق شرق أوسط جديد يرتكز على الدعائم الآتية:

١ ـ التكنولوجيا الصهيونية

٢ ـ البضائع الإسرائيلية

٣ ـ الأموال الخليجية

٤ ـ العمالة العربية وخاصة المصرية

٥ ـ الأسواق العربية.

وهناك ثلاث لاءات إسرائيلية في الشرق الأوسط الجديد بالمنظار الإسرائيلي:

١ ـ لا للوحدة العربية

٢ ـ لا للتصنيع العربي

٣ ـ لا للإستثمارات الأجنبية في العالم العربي.

من خلال هذه الأقوال، يمكننا إستنتاج الأهداف الإسرائيلية من مشاريعها للشرق الأوسط الجديد.

المشاريع الإسرائيلية

هناك ما يزيد عن ٢٣٠ مشروعاً إسرائيلياً للمنطقة هذه أهمها:

● أولا: مشروع إستيراد إسرائيلي للغاز الطبيعي، وهو أكبر المشروعات من حيث الأهمية والتكلفة أيضاً. وطبقاً للرؤية الإسرائيلية، فان الغاز الطبيعي القطري سيتدفق في شبكة مواسير خاصة من قطر إلى مدينة إيلات الإسرائيلية في أقصى جنوب إسرائيل على خليج العقبة.

وإن الغاز سيتم تجميعه في النهاية بداخل خزانات عملاقة ستُبنى خصيصاً في إيلات.

وسيتكلف هذا المشروع ٥ مليارات دولار. وإن المشكلة الوحيدة ستكون في إنشاء شبكة المواسير الخاصة بالإستخدام المدني داخل إسرائيل، وإن هذه الشبكة ستكلف إسرائيل ٣ مليارات شيكل، وإنها ستكتمل خلال خمس سنوات أي في سنة ٢٠٠١.

● ثانياً: مشروع حصول إسرائيل على المياه.

إن هذا المشروع ستبلغ تكلفته ٩ مليارات دولار. وقدمت إسرائيل عدة حلول للمياه منها:

١ ـ معالجة مياه المجاري في «العقبة» و«إيلات».

٢ ـ تحسين طعم كفاءة المياه الموجودة في نهري الأردن واليرموك.

٣ ـ حفر قناة مياه تربط بين البحر المتوسط والبحر الميت بتكلفة قدرها ٣,٥ مليار دولار. وهناك تحفظ مصري إزاء هذا المشروع.

٤ ـ الحل التركي: وذلك بان تقوم تركيا بتزويد إسرائيل بالمياه سنوياً بتكلفة قدرها نصف مليار دولار فقط. لكن الخبراء الإسرائيليين يرفضون هذا الحل لما يحوي بداخله خطورة أمنية في حالة قيام تركيا في المستقبل بالضغط على إسرائيل بورقة المياه.

ومع ذلك وعلى الرغم من الإعتراضات كلها فقد حملت الأخبار إلينا ان تركيا وإسرائيل تعكفان على دراسة الجدوى الإقتصادية لربطهما بانابيب غاز ومياه عبر المتوسط.

وفي الأخبار أيضاً أن تكاليف الدراسة تبلغ ٤٠٠ الف دولار، وتتناول الدراسة خيارين، احدهما مد خطوط منفصلة لكل من المياه والغاز تبدأ من تركيا وتمر عبر سوريا والأردن ومنطقة الحكم الذاتي في غزة ـ اريحا. والثاني هو ان تتجه خطوط الأنابيب غرباً من تركيا عبر البحر المتوسط إلى قبرص ومن هناك إلى جنوب إسرائيل.

● ثالثاً: مشروع خط قطارات بين إسرائيل ومصر.

ينطلق هذا الخط الحديدي من مدينة «الإسماعيلية» في مصر ماراً بوسط «سيناء» إلى الحدود مع إسرائيل في محطته النهائية في منطقة «نيتسانا» داخل الدولة العبرية.

وتكلفة هذا المشروع مبدئياً هي نصف مليار دولار، وتزيد إلى مليار آخر لو نُفذت المرحلة الثانية التي أعدتها إسرائيل وهي مرحلة مد الخط الحديدي إلى غزة ومنها ماراً بسواحل إسرائيل إلى لبنان في الشمال.

● رابعا: مشروع ربط الأردن بشبكة الإشراف والسيطرة الجوية الإسرائيلية.

فلقد تم الإعلان مؤخراً عن إنشاء مطار دولي أردني - إسرائيلي في العقبة.

● خامساً: هناك مشروعات سياحية تقدمها إسرائيل للعرب منها ٣٦ مشروعاً بتكلفة ٢,٥ مليار دولار من أبرزها:

١ ـ مشروع «ريفييرا» بطول سواحل إسرائيل مع الأردن على خليج العقبة.

٢ ـ مشروع لتحويل منطقة البحر الميت إلى واد سياحي عالمي يشبه تماماً مشروع صحراء الأريزونا في الولايات المتحدة.

وتقول إسرائيل انه هناك إمكانية لضم مصر لهذا المشروع.

● سادساً: مشروع للتجارة الحدودية.

لقد أعدت إسرائيل وخططت لإحدى عشرة نقطة للتجارة الحدودية. بيد أنها لم ترسم سوى سبع نقاط فقط على الخريطة الرسمية وهي:

١ ـ طابا مع إيلات.

٢ ـ إيلات مع العقبة.

٣ ـ أريحا مع الأردن.

٤ ـ رفح المصرية مع إسرائيل وغزة.

٥ ـ منطقة أراز مع غزة.

٦ ـ منطقة ناحال عوز مع غزة.

٧ ـ رأس الناقورة مع لبنان.

٨ ـ بيت شان مع حدود الأردن.

● سابعاً: إستغلال المناطق الصناعية المشتركة مع الدول المحيطة بها بتكلفة قدرها مبدئياً ١٠٠ مليون دولار.

● ثامناً: مشروع ربط الأقمار الصناعية وربط كابلات الإتصالات البحرية مع مصر والأردن بالإضافة إلى إمكانية استفادة العرب والإسرائيليين من الأقمار الصناعية التي يمتلكها الطرفان في مجال الإتصالات والمحطات الفضائية التلفزيونية.

● تاسعاً: مشروع إستغلال الأراضي العربية المحيطة بإسرائيل: تقوم إسرائيل بتطوير إنتاجية هذه الأراضي بالتكنولوجيا الحديثة بشرط أن يمنح العرب إسرائيل المنتوجات الزراعية بلا ضرائب ويسعر الجملة المحلي لكل دولة. وسيكلف هذا المشروع ١٠٠ مليون دولار ثمن معدات. وتقوم كل دولة عربية بتخصيص مساحة من الأراضي على حدودها وتُصبح تحت إشراف إسرائيل.

● عاشراً: مشروعات حماية البيئة: تتكون هذه المشروعات من ستة ملفات لحماية البيئة على طول سواحل البحر الأحمر والمتوسط بتكلفة قدرها ٥٠٠ مليون دولار.

المشاريع الأردنية

ويراهن الأردن على الإستفادة من مشاريع السلام وسد العجز المالي في موازنته.

ففي سنة ١٩٩٥، بلغت الموازنة ١٦٧٤ مليون دينار (٢,٣٤ مليار دولار) للنفقات في مقابل ١٦٢٤ مليون دينار (٢,٢٧ مليار دولار) للواردات فيكون العجز ٥٠ مليون دينار، أي ما يوازي حوالى ٣ في المائة، وهو عجز ضئيل.

ولكن، من المتوقع، ان يرتفع عجز الموازنة الأردنية إلى ٤٥٩ مليون دينار أو ما نسبته ٢٧,٤ في المائة، إذا فشل الأردن في الحصول على منح ومساعدات أجنبية، خصوصاً أن الموازنة تضمنت باباً خاصاً بمبلغ ٣٩٠ مليون دينار رصد للمشاريع التي تمولها جهات أجنبية، مع ان الأردن زاد الإنفاق الإستثماري لسنة ١٩٩٥ بنسبة ٣٩ في المائة ليتمكن من مواجهة تحديات السلام.

لقد أعدّ الأردن عدة مشاريع يصل حجم إستثماراتها إلى أكثر من ١٥ مليار دولار. وقسمت إلى عدة فئات، وهي:

١ ـ الفئة الأولى تتضمن ٢٧ مشروعاً قيمتها الإجمالية ٣,٥ مليار دولار، ومعظمها يختص بالبنية التحتية في قطاعات مختلفة، وتشمل مشاريع إقليمية ينفذها القطاعان العام والخاص، ومنها مشروع في قطاع الطاقة بقيمة ١٠٠ مليون دولار، وثمانية مشاريع في قطاع الصناعة والمعادن بقيمة ١,٣ مليار دولار، و١٢ مشروعاً في قطاع النقل بقيمة ٣٥٠ مليون دولار، واربعة مشاريع في قطاع الإتصالات بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، وأربعة مشاريع في قطاع السياحة بقيمة ١,١ مليار دولار، ومشروعان في قطاع المياه بقيمة ٧٠٠ مليون دولار، ومشروع واحد في قطاع البيئة بقيمة ٢٥ مليون دولار.

٢ ـ الفئة الثانية: وتتضمن ٦٥ مشروعاً أردنياً للصناعات الصغيرة والمتوسطة تراوح قيمة كل منها بين مليون دولار وخمسة ملايين.

٣ ـ الفئة الثالثة: وتتكون من عدد من المشاريع الخاصة بتنمية وادي الأردن. كما عرض الأردن مشروعاً بإنشاء مصفاة لتكرير النفط في منطقة قريبة من «ميناء العقبة» بطاقة ١٤٠ الف برميل يومياً وبكلفة تصل إلى مليار دولار.

ومن المتوقع ان تُشارك في إستثمار هذا المشروع ثلاث مجموعات: الأولى تمثل شركات أميركية، والثانية: شركات يابانية، والثالثة مجموعة من المستثمرين الأردنيين في القطاع الخاص.

وقدمت الحكومة الأردنية ٢٧ مشروعاً في المؤتمر يبلغ حجم الإستثمار التقديري فيها نحو ٣,٥ مليار دولار، كما قدم القطاع الخاص الأردني عرضاً لمشاريع إقتصادية وسياحية وخدمية يبلغ عددها ١٣٦ مشروعاً يُقدر حجم الإستثمار فيها بنحو مليار دولار.

المشاريع المصرية

إقترحت مصر إنشاء وتطوير ستة مشاريع للتعاون الإقليمي في مجال صناعة السياحة.

وهذه المشاريع هي: «ريفييرا البحر الأحمر» و«مركز وادي الجمال» على البحر الأحمر، و«منتجع رأس بيناس» على البحر الأحمر، و«إنشاء مركز سياحي شمال بحيرة قارون» في الفيوم، وتطوير الأنشطة السياحية على الجزر المنتشرة في نهر النيل ومن بينها جزيرة «الزريقات» التي تبعد ١٨ كيلومتراً عن مدينة الأقصر، إضافة إلى إنشاء مركز للصناعات الحرفية واليدوية في طابا. وتبلغ التقديرات الأولية لإنشاء تلك المشروعات، ما عدا مشروع ريفييرا البحر الأحمر، نحو ٥ مليارات و٢٦٧ مليون دولار.

ومن بين المشروعات التي تطرحها مصر مشروع إنشاء «ريفييرا البحر الأحمر على خليج العقبة، والذي يتضمن تطوير منشآت البنية الأساسية في تلك المنطقة من فنادق ومناطق جذب السياح للمشروع الممتد من جنوب طابا وحتى رأس محمد. ويتضمن هذا المشروع تحقيق عدة أهداف أهمها زيادة الطاقة الإستيعابية للقرى السياحية والفنادق على خليج العقبة بمقدار ٢٤ الفاً و٥٠٠ سرير وتطوير المساحة الخضراء الرئيسية في المنطقة الغربية من الخليج حيث يوجد ٦٤ فداناً مخصصة لإقامة ملاعب للغولف، كما يتضمن المشروع إنشاء مرسى لليخوت على مساحة عشرين فداناً لإستيعاب من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ يخت إضافة إلى انشاء خدمات سياحية جديدة في المنطقة.

إقامة شبكة من المناطق التجارية في مواقع إستراتيجية منتقاة يمكن من خلالها إجتذاب الإستثمارات التجارية والصناعية وتنشيط التفاعل البيني لدول المنطقة. واقترح التصور المصري إقامة ست مناطق تجارية هي:

١ ـ منطقة العريش، الحرة، على مساحة ٢٤٠ فداناً منها ١٢٠ فداناً تستخدم لاغراض التخزين واخرى للتصنيع الزراعي والإلكتروني، وكذلك تصنيع الآلات مع إقامة عدة مشروعات للخدمات التجارية.

٢ ـ منطقة القنطرة التجارية الحرة، وتُقام على مساحة ٨٠ فداناً وتركز على الصناعات الزراعية الغذائية والملابس الجاهزة.

٣ ـ منطقة بئر العبد التجارية الحرة، وتُقام على مساحة ٢٥٠ فداناً وتركز على المشروعات ذات الصلة بالإنتاج السمكي والزراعي والصناعات الكيماوية.

٤ ـ منطقة النقب التجارية الحرة، وتُقام على مساحة ٢٨٣ فداناً، وينصب اهتمامها الرئيسي على الخدمات التجارية.

٥ ـ منطقة رفح التجارية، وتُقام على مساحة ١٨٠ فداناً وتركز على الصناعات الغذائية خصوصاً السمكية.

٦ ـ منطقة بورسعيد التجارية الحرة، وهي على مساحة ١٢ الف فدان، وذات أنشطة تجارية وصناعية.

وترى مصر أن المناطق الست المذكورة ستتيح أفضل إستغلال للمميزات التنافسية المتاحة لاقتصاديات الأطراف المشاركة فيها كفلسطين وإسرائيل والأردن إضافة إلى مصر، فضلاً عن إتاحة مزيد من فرص الإستثمار والمشروعات للأقاليم الواقعة في نطاقه.

بالإضافة إلى هذا تقترح مصر إقامة المشروعات التالية:

١ ـ تطوير منطقة شمال خليج السويس.

٢ ـ إنشاء مدينة جديدة شمال غرب مدينة السويس.

٣ ـ تطوير منطقة رأس سدر والعين السخنة وإقامة عدة منشآت للحديد والصلب.

٤ ـ إقامة مصانع لإنتاج الصلب بقدرة مليوني طن وبتكلفة إستثمارية قدرها ٣٠٠ مليون دولار.

٥ ـ إقامة مصنع لإنتاج الزجاج.

٦ ـ إقامة عدة مشروعات للتعدين.

وعلى صعيد المشاريع الإقليمية المصرية يمكن رصد عدة مشاريع على مستوى الربط الكهربائي (بين مصر والأردن وفلسطين وإسرائيل، بخلاف مشروع آخر بين مصر والأردن وسوريا والعراق وتركيا). ومشروع عن مد المناطق الفلسطينية بالغاز الطبيعي. وآخر خاص بتنمية خليج العقبة وشبكة للطرق، (جوية وبحرية وبرية)، إضافة إلى مشاريع زراعية وإستصلاح زراعي وتحسين شبكات الري تُنفذ في مصر باستقدام تكنولوجيا عالية.

مصرف التنمية

لقد كرر شمعون بيريز رئيس الحكومة الإسرائيلية الدعوة مراراً إلى إنشاء ما يسمى «البنك الإقليمي للشرق الأوسط» لتدوير الأموال الخليجية والأوروبية لتمويل المشروعات الإقليمية المشتركة، باعتباره الية تمويلية ضرورية للإقتصاد السياسي للسلام.

ويهدف شمعون بيريز من هذا المقترح إلى إستفادة إسرائيل من الأموال الخليجية لتمويل مشروعات تهم الإقتصاد الإسرائيلي في الإطار الشرق أوسطي الجديد.

وقد ذكر بيريز أن مثل هذا «البنك» ممكن أن ينشأ إذا وافقت الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة على تخصيص دولار واحد من سعر كل برميل نفط لأغراض تطوير منطقة الشرق الأوسط، فسوف تتوافر في هذا الصندوق ثمانية مليارات دولار سنوياً، وسيكون هذا بمثابة «مشروع مارشال» ذاتي لإنقاذ منطقة الشرق الأوسط من التدهور الإقتصادي.

الحواجز النفسانية تمنع المستثمرين العرب من التعامل مع... إسرائيل

■ لقد رشح خلال قمة عمان الإقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا، التي انعقدت في اواخر تشرين الأول/ اكتوبر الماضي ان معظم رجال الأعمال العرب لا يزالون غير مستعدين من الناحية النفسانية للدخول في مشروعات مع الدولة العبرية على الرغم من كل الذي وضعته حكومات المنطقة من مشاريع لترسيخ التعاون مع «إسرائيل» في مرحلة السلم.

جميل بن علي سلطان نائب رئيس غرفة التجارة العُمانية قال: ان القطاع الخاص غيرمستعد نفسانياً للمشاركة في مشروعات مع إسرائيليين. واضاف ان الأمر لا يزال سابقاً لأوانه ولا يمكن استباق الأحداث السياسية في المنطقة.

واشار جميل بن علي سلطان إلى ان معظم التقدم الذي تحقق حتى الآن في العلاقات بين سلطنة عمان وإسرائيل تم على المستوى الرسمي وليس الشخصي، مثل الإتفاق على مشروع مشترك لتحلية المياه. وقال إن القطاع الخاص لم يبرم أي صفقات في حدود علمه.

وقال مصطفى طراب، المغربي الجنسية والأمين العام بالأمانة التنفيذية للقمة: إنه لكي يصبح للتكامل الإقليمي الذي يشمل إسرائيل معنى يجب أن يقيم جسوراً بين اقتصاديات كل البلدان والا فلن يكون التكامل قابلاً للإستمرار.

ويخشى كثيرون من رجال الأعمال العرب من الهيمنة الإقتصادية الإسرائيلية، ويقولون انه من دون ضمانات فقد يصبح العالم العربي سوقاً إستهلاكية ضخمة لسلعها الأكثر تقدماً.

ويصل نصيب الفرد من الناتج الصناعي الإسرائيلي الى ٣٤ مثل نظيره في مصر و٦٤ مثله في سوريا، ويبلغ اجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي مثلي الإجمالي في مصر على الرغم من ان عدد السكان في مصر يصل إلى ١١ عدد السكان في إسرائيل.

ويقول كثيرون انهم لا يؤيدون الإسراع في إدخال إسرائيل إلى اسواقهم وخصوصاً اسواق دول الخليج المزدهرة وذلك من دون تحقيق تقدم كاف في اتجاه التسوية السياسية على المسارات العربيّة الأخرى بما فيها المسار الفلسطيني.

ولكن حسن الجبيلي، عضو مجلس الإدارة المنتخب بمجموعة «النساجون الشرقيون» المصرية، يعتقد اعتقاداً قوياً بان رجال الأعمال العرب يجب أن يتركوا السياسة وراء ظهورهم ويستهدفوا الربح قائلاً: إنه يعتزم ابرام صفقات قيمتها ٤٠ مليون دولار مع شركات إسرائيلية.

وقال الجبيلي، ان إسرائيل لم تعد كياناً غريباً الآن وانه يعتزم، كمصري، ان يدخل في مشروعات وخاصة مشروعات زراعية مع شركات إسرائيلية. واضاف انه يقول للإسرائيليين الا يخشوا وان يحضروا إلى مصر.

وقال رجل الأعمال القطري راشد بن فيصل النعيمي انه ما دامت هناك مشكلة عربية مع إسرائيل فإن مفهوم السوق الشرق اوسطية لا يمكن أن ينجح.

واعترف زيف هولتزمان، رئيس شركة جيزا الإسرائيلية، بانه «على الرغم من وجود بعض التعاملات التجارية فإنها ليست كثيرة لأن العملية تستغرق وقتاً».

و«شركة جيزا» شركة إستثمار مصرفية تأمل في أن يسمح لها يوما بالشراء من سوق عمان المالي.

واضاف هرتزمان، «لا يمكن تحطيم حاجز خلقته ٤٥ سنة من الحرب بتوقيع على قطعة من الورق، هناك الكثير من الحديث ولا أتوقع الكثير في الوقت الراهن».

16 Issue 3. Vol. 3 December 1995.

Al-Mizan الميزان

١٦ العدد الثاني - المجلد الثالث - تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥

بروفيل

الكأس المرّة...

■ كان العالم العربي، قبل الصلح مع إسرائيل، وقبل حرب الخليج، يصاب بالزكام إذا عطست المملكة العربية السعودية. ذلك ان المملكة العربية السعودية، بسبب ثروتها النفطية وبسبب رعايتها للأماكن الإسلامية المقدسة، اتخذت لنفسها دوراً توفيقياً معتدلاً يجمع اكثر مما يفرق. وبسبب حالة العداء العربي - الإسرائيلي السابقة، كانت السعودية على نحو أو آخر بوابة العالم العربي على أميركا، وربما صندوق أميركا في الشرق كله، من موريتانيا إلى افغانستان.

هذا الوزن الكبير للسعودية هو الذي حمل الدول العربية على القبول الإجماعي لما سمي «بمشروع فهد» أو «مبادرة فهد» في قمة فاس يوم كان الملك فهد بن عبد العزيز مازال ولياً للعهد لكنه كان منذ زمن الرجل القوي والحاكم الفعلي في الرياض.

إن «مشروع فهد» هذا الذي منه وعلى أساسه باتت عملية السلام الجارية الآن ممكنة، شكل في الوقت ذاته مفارقة غير منتظرة، او ربما غير محسوبة، وهي أن السعودية مع عملية السلام التي اطلقتها بمبادرة فهد بدأت تفقد وزنها السابق.

هنالك طبعاً عوامل أخرى أسهمت في تخفيف الوزن السعودي منها تقلص حجم القدرة المالية للمملكة بسبب هبوط أسعار وعائدات النفط، ومنها أيضاً التأثيرات السلبية لحرب الخليج ضد العراق داخلياً وعربياً، وتزايد الوجود العسكري الأميركي المباشر في السعودية وبعض دول الخليج الأخرى، ثم قيام حركات سياسية ودينية معارضة. وأخيراً جاء الإنفجار في مبنى للحرس الوطني في الرياض ليزيد من الإرتباك ويشكك في الإستقرار العام.

وبعد ذلك مباشرة جاء دخول الملك فهد إلى مستشفى الملك فيصل التخصصي في الرياض، واستدعاء فريق من الأطباء الأميركيين لمعاينته ومعالجته، ليزيد من الإرتباك والشكوك. وقد اختلفت الروايات في استشفاء الملك فهد. فالبيانات الرسمية تفيد انه دخل إلى المستشفى لاجراء فحوص اعتيادية. والتقارير الأجنبية (الأميركية والبريطانية) تقول انه اصيب بنوبة قلبية خفيفة، ومنها ما يقول انه اصيب بجلطة في الدماغ، لكن جميع هذه التقارير تؤكد ان العاهل السعودي قد تجاوز الخطر ويتماثل إلى الشفاء.

وهناك أوساط ديبلوماسية عربية تلمح إلى ان دخول الملك فهد إلى المستشفى كان «دخولاً إعلامياً» متخذاً من حالة إرهاق عادي ذريعة لكي لا يذهب إلى مسقط لحضور قمة دول مجلس التعاون الخليجي، لأن حضوره القمة في ظل اعتراف بعض دول المجلس اعترافاً مبكراً باسرائيل، وأبرزها سلطنة عمان ودولة قطر، سوف يفسر بانه موافقة سعودية غير مباشرة على هذا النهج الذي كان ابرز فعل له تخفيف الوزن السعودي في المنطقة.

طبعاً، الملك فهد يعرف ان قطر لن يكون لها أي وزن يذكر لمجرد اعترافها باسرائيل وتعاملها معها، حتى ولو نقلوا إليها هيكل سليمان وجبل الزيتون. لكنه يعرف الأخطار المستقبلية للتآكل العربي من جراء التفرد والتهافت، ومدى التأثير السلبي لذلك على أي محاولة للملمة العقد العربي المنفرط بسبب الموقف من العراق. فالمطلب العربي الآن تضاءل إلى درجة ان مجرد السعي إلى وقف التدهور بات غاية المنى!

أما الملك فهد بن عبد العزيز، فإنه في هذه الحالة يجد نفسه ومملكته على حافة غير مستحبة. حتى ان المراقب بحار أي قول للمتنبي ينطبق عليه، أقوله: «إذا اعتل سيف الدولة اعتلت الأرض» أم قوله: «كفى بك داءً أن ترى الموت شافياً»!

فبالإضافة إلى ثقل وزن المملكة السعودية،فان للعاهل السعودي وزناً ثقيلاً بذاته. فهو من كبار هذا الزمان الذين يتركون وراءهم فراغاً لضخامة وزنهم، أو كالسد المانع الذي قد يكون من بعده الطوفان.

ذلك ان العاهل السعودي مؤتمن على الكثير. والمؤتمن على الكثير يطلب منه الكثير. والمشكلة الحقيقية التي ينوء بها فهد الآن انه لم يلب الكثير عندما كان قادراً، وعندما أصبح راغباً لم يعد قادراً.

ومع ان الملك فهد له مآثر عديدة تذكر، منها نشر التعليم على نطاق واسع في المملكة، وخاصة تعليم البنات، فان المجتمع السعودي مازال مجتمع ذكور ترهقه المقاييس المزدوجة في جميع المجالات تقريباً. وتعليم البنات على أهميته، حرمته المقاييس المزدوجة من اعطاء ثماره المرجوة. وعلى الرغم من أن العديد من هذه المقاييس المزدوجة ناشئ من المغالاة في تحميل الإسلام والشريعة الإسلامية أوزار سياسية واجتماعية معينة، فان السعوديين ينظرون إلى بقية العالم الإسلامي فيرون أن دولاً إسلامية كبرى لم يحل الإسلام فيها دون وصول المرأة إلى الحكم. فهذه تركيا تحكمها السيدة تانسو تشللر، وهذه باكستان تحكمها السيدة بنازير بوتو، وهذه بنغلادش تحكمها السيدة خالدة ضياء.

وهكذا ينظر السعوديون الى الدول الإسلامية التي تقودها نساء، ويجدون ان النساء في بلادهم ممنوعات حتى من قيادة السيارات!

بل يسجل السعوديون على فهد ان النساء اللواتي حاولن التمرد بقيادة سياراتهن في الشوارع قبل سنوات تعرضن في عهده لعقوبات مخففة.

ومما يسجل على فهد أيضاً ان مالية الدولة في عهده لم تستقر على حال طوال السنوات العشر الماضيات، ومنها سنة كاملة مضت، هي سنة ١٩٨٥ التي لم تصدر فيها ميزانية الدولة البتة، فبقيت المملكة من غير ميزانية. وقد تكون هذه سابقة فريدة من نوعها في تاريخ الدول الحديثة. وفي السنوات اللاحقة لسنة غياب الميزانية، كانت معظم الميزانيات تمول بالعجز، أي بالدين الداخلي من الجهاز المصرفي، وما زالت إلى الآن، وربما ستبقى كذلك في الأمد المنظور.

ومع ان انشاء مجلس للشورى نقطة مهمة تسجل لصالح فهد، إلا ان هذه الخطوة التي لبث متأخرة مطلباً قديم العهد، قصرت عن اعطاء المجلس الدور التشريعي المطلوب، ولا سيما ان الدولة تعوّل على القطاع الخاص لسد العجز المالي وتنشيط الحركة الإقتصادية. ذلك ان تاريخ المجالس التشريعية في العالم كله مرتبط بالرقابة على مالية الحكومة لإعطاء القطاع الخاص الثقة اللازمة له لممارسة دوره، وهو دور لا يستطيع ممارسته كما يجب إلا من خلال التمثيل الشعبي الصحيح.

ولعل أهم إكتشاف إكتشفه فهد من خلال مبادرته الأصلية للسلام في قمة فاس، ان الترجمة لها في عملية السلام الجارية الآن تختلف عن تصوره للمبادرة المذكورة. وقد عجلت في هذا الإكتشاف الأطراف المهرولة الى التطبيع مع الدولة اليهودية قبل الأوان وقبل إحلال السلام الشامل.

فقد بدأت عملية السلام في تصور فهد وفي التصور العربي عموماً على انها عملية جماعية، فإذا بها عملية إفرادية. وبدأت على انها عملية خارجية فاذا بها عملية داخلية. وبدأت عملية السلام على انها برعاية الولايات المتحدة كوسيط نزيه محايد، فاذا بها تجعل من إسرائيل البوابة الوحيدة إلى أميركا والمقبولة منها، كما تبين من الحشد الدولي الذي حشدته واشنطن في جنازة إسحق رابين لتجعل منها أعظم جنازة في التاريخ البشري من جنازة الإسكندر المقدوني إلى جنازة الجنرال ديغول!

وبدأت عملية السلام، ومسيرة الدخول إلى الفلك الأميركي على المدار الإسرائيلي، على انها عملية مؤاتية ومشجعة للدول المعتدلة المتحالفة مع السعودية فاذا بها بعد حرب الخليج تبدأ بالأطراف الحليفة لصدام حسين والأطراف الخليجية المتناغمة معه لإعتبارات إقليمية. فاذا بالمبادرة النظرية التي اطلقها فهد في فاس تبدأ عملياً بياسر عرفات والملك حسين الحليفين الرئيسيين لصدام في حرب الخليج، وصولاً إلى حليفه في المغرب البعيد ولد الطايع في موريتانيا، مروراً بدولة قطر وسلطنة عمان اللتين لم تقاطعا بغداد أسوة بالدول الخليجية الأخرى.

والسؤال الذي يسأل في هذه الحالة: وما دخل موريتانيا وغير موريتانيا من الدول العربية البعيدة عن مجال الصراع المباشر مع الدولة العبرية؟ وللملك فهد قبل غيره ان يسأل هذا السؤال لأن كثيرين في المستقبل قد يحملونه مسؤولية فتح القمقم. والجواب الأيسر منالاً هو ان الدول العربية الراغبة في الإنفتاح على الولايات المتحدة وعلى الرساميل الكبرى التي يظن ان اليهودية العالمية تمسك بزمام قيادتها، لن يكون لها طريق بعد أفول الدور السعودي سوى إسرائيل.

إنه أمر جدير بالتأمل ان يرى الملك فهد كيف أصبح الملك حسين ملك الأردن وحليف صدام في حرب الخليج، مطالباً أكثر من الكويت بإسقاط النظام العراقي ومزايداً عليها بالدعوة إلى تقسيم العراق. وأنه أمر جدير بالتأمل أيضاً ان يرى موريتانيا المتحالفة مع عراق صدام وحزبه الحاكم منذ أمد طويل، تدخل في الدار الإسرائيلي بالإنقضاض على حزب البعث العراقي المشارك إلى درجة ما في الحكم الموريتاني.

ولعل الملك فهد قد أخذته الندامة على مبادرته في فاس، لأنه أدرك متأخراً ان ما هو مطلوب ليس بالأمر السهل أو المستطاع. أي الحدود المفتوحة والأسواق المفتوحة والمجتمعات المفتوحة. فاذا كانت تلك الحدود والأسواق والمجتمعات مغلقة إلى درجة كبيرة على العرب والمسلمين أنفسهم، فكيف يمكن فتحها على الإسرائيليين واليهود من كل حدب وصوب؟

ربما كان ان الملك فهد قد خطر له عندما تقدم بمبادرته تلك في مطلع الثمانينات انها لن تتحقق في الواقع، فيسجل لنفسه مأثرة سلمية في السجل الدولي، ويجنب نفسه وبلاده مسؤولية ما يلي من تطورات. وقد يكون ان هذا الإنطباع تعزز لديه عند الإجتياح الإسرائيلي للبنان وصولاً إلى بيروت في عام ١٩٨٢ فور إطلاق مبادرته.

لكن الإجتياح العراقي للكويت في عام ١٩٩٠ أوقع فهد ومبادرته في خيارات أحلاها مرّ كالعلقم. وعلى مضض شرب العاهل السعودي الكأس... شفاه الله.

الضيف

افتتح بورصته ولم يفتحها

غبريال الصحناوي أمام تجربة الحاج كباره!

■ السوق المالي في لبنان يلاقي الآن بعض الإهتمام في الدوائر المالية العالمية، لكنه اهتمام مشوب بالحذر كما هو ظاهر. وهذا يلقي مسؤولية إضافية وكبيرة على مدير بورصة بيروت غبريال صحناوي، وهو كما نعلم جدير بالمسؤولية ويدرك ما ينتظره. لكن بورصة الصحناوي بدأت بداية مترددة مما زاد من الشعور بالحذر. فقد افتتحت البورصة رسمياً لكنها لم تفتح عملياً. وهذا أول تمرين في حل الأحاجي المنتظرة حيث يفتتح الشيء ولا يفتح. لعله كان من الأفضل أن يفتح من غير أن يفتتح!

ومن الدلائل المشجعة على التفاؤل بمستقبل السوق المالي في لبنان، بالإضافة إلى وجود الصحناوي على رأس بورصة بيروت، انطلاق عدد من صناديق الإستثمار في السوق اللبناني ابرزها حتى الآن صندوق «ليبانون انفست» وصندوق «باريبا». وإن كان من غير المنتظر ان تباشر هذه الصناديق وغيرها عملياتها إلى المدى المعقول في وقت قريب لأسباب لا بد ان الصحناوي مهتم بالإحاطة بها بين الإفتتاح والفتح!

هناك أولاً ترقب الرساميل الأجنبية لعملية السلام في الشرق الأوسط. وهذه العملية حتى الآن لم تأت بالمنفعة إلا لدولة إسرائيل حيث بورصة تل ابيب تشهد في الوقت الحاضر قفزة لم تشهدها طوال السنوات الخمسين الماضيات مجتمعة. هذا مع العلم ان عملية السلام لم تكتمل وقد لا تكتمل في وقت قريب. وبالتالي فإن بورصة بيروت يجب الا تعول على علمية السلام، وأن تضع لنفسها أهداف واقعية لخدمة السوق المحلي والعربي إذا أمكن، وخاصة السوري حيث فرص الإستثمار كبيرة وواعدة. فالتعويل على عامل واحد غير موثوق مثل عملية السلام بشكلها الراهن، هو مثل التعويل على شخص واحد في السلطة مثل الحريري. ذلك أن الشخص يمكن أن يحدث له أي شيء في أي لحظة. وبالتالي لا يجوز أن يرتبط مستقبل البلاد وشعبها بعامل مجهول.

ونريد هنا أن نلفت نظر غبريال صحناوي إلى مطالعة عن لبنان كتبها في جريدة «هيرالد تريبيون» رويارت بروس بتاريخ ١٥ - ١٦ تموز/ يوليو الماضي قال فيها: «لكن تحت كل هذا التفاؤل هناك إقرار بأن المستقبل الحقيقي للإقتصاد اللبناني وشركاته وأسعار أسهمها يتوقف على عملية السلام للشرق الأوسط وبلوغها نهاية ناجحة. وإلى أن يتم ذلك فإن الأسهم اللبنانية قد تعطي عوائد عالية، إلا أن مخاطرها تكون عالية هي الأخرى. والنتيجة هي أن لبنان عرضة لتارجح كبير في المشاعر. ويقول المصرفيون المحليون ان أي نكسة في عملية السلام يحول موجة التفاؤل السائدة بعد انتهاء الحرب إلى إنهيار كبير».

أما التفاؤل بعملية السلام من حيث انعكاسها الإيجابي المرتقب على لبنان، حسب هذا التحقيق الصحافي المشار إليه، فهو قائم على أساس أن الصناعات التحويلية الإسرائيلية سوف تخرج من إسرائيل لتنتشر في الجوار. ويقول كاتب التحقيق نقلاً عن أحد مديري صناديق الإستثمار: «فاذا ما جدث ذلك فإن لبنان سوف يشهد نمواً خيالياً». إذن، النمو الخيالي المرتقب مع عملية السلام في تصور صناديق الإستثمار الأجنبية مرتبط بانتشار الصناعات الإسرائيلية في الجوار. ومع أن السوق اللبناني محدود وشركاته قليلة العدد، فإن بورصة بيروت بامكانها بالإعتماد على الخبرات المناسبة، وهي وفيرة في لبنان، أن توسع عملياتها إلى أبعد من حدود السوق اللبناني وامكانيات نموه. ولكي تمارس هذا الدور في تقديرنا، عليها أن تشكل عنصراً ضاغطاً على الحكومة لحملها على إصدار التشريعات المناسبة من جهة، ولدفعها إلى اتخاذ السياسات المالية والنقدية المناسبة.

ذلك انه من غير المتصور ان تستطيع الشركات اللبنانية أن تنمو وتترسمل في وضع تزيد فيه الفائدة المصرفية على ثلاثة أضعاف ما هي عليه في الأسواق العالمية. وهذا الوضع من شأنه في النتيجة ان يركز ملكية الشركات في أيدي المصارف، على غرار ما كان الوضع في إسرائيل في مرحلة التضخم السابقة، مما يدفع الحكومة الإسرائيلية الآن، ضمن سياستها الهادفة إلى إجتذاب الإستثمارات الأجنبية، إلى فك قبضة البنوك على الشركات لتخفيف تركيز الملكية في الإقتصاد.

أما في لبنان فان تركيز الملكية في اقتصاده مقرر، من عنوانه، لأن رفيق الحريري رئيس الحكومة هو تركيز الملكية بعينه. وليس لبنان، كما يعرف غبريال صحناوي، بحاجة إلى تذكير بمخاطر تركيز الملكية، وخاصة في أيدي المصارف، لأن لديه في انهيار بنك «انترا» في أواسط الستينات مدرسة كاملة في هذا الموضوع.

ولعل من المفيد أيضاً أن يعود الصحناوي بالذاكرة إلى مرحلة الحاج كباره، متجاوزاً مرحلة انطوان الخواجا التي كانت في كثير من النواحي مرحلة مضطربة وقلقة وانتقالية لم تمهلها الأحداث. وهذا لا يعني ان المطلوب من الصحناوي ان تكون بورصته نسخة حديثة عن صورة بورصة الحاج كباره القديمة، كأن ينحصر الأمر بالتحول إلى شاشة الكومبيوتر بدل لوح الحجر أو الطبشور، أو أن يحل «سيجار» الطبقة الجديدة الوافدة مع الموجة الحريرية محل «أركيلة» وجهاء البلد ورياسها القدامى. لكن ذلك يعني ان المقارنة تعطي فكرة عن التناسب التاريخي في البلاد، حتى يكون التوسع او النمو المطلوب متناسباً مع الواقع، فيصبح «الطموح» قابلاً للإقناع قبل أن يكون قابلاً للتحقق.

الإعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: 0181 863 9558
FAX: 0181 863 2873

التوزيع في انحاء العالم:
Johnsons International News
Millington Road, Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
Tel: 0181- 561 7705
Fax: 0181- 561 7454

المكاتب:
CONGRESS HOUSE
14 LYON ROAD
HARROW ON THE HILL
MIDDLESEX HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

بناية عيتاني . الطابق التاسع
شارع الدنوخيين
رأس بيروت . لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص. ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

العلاقات العامة: كمال فرج الله
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
التصميم والاخراج: Master Art & Design Ltd.

الميزان AL-MIZAN
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM · PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET · ISSN : 1352-7738